حماية ودعم النازحين في سورية

التقرير السنوي ٢٠١٥

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سورية

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المحتويات

المحتويات 03

كلمة افتتاحية لرئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سورية 04

التطورات بالتواريخ 05

لقطات إنسانية 09

أماكن تواجد المفوضية 10

التحديات والمعوقات التي تواجه المفوضية 11

النهج الشامل لسورية 12

الحماية 14
مواد الإغاثة الأساسية 30
الإيواء 38
الصحة 44

المكاتب الميدانية 49

بناء القدرات 62

قدرة النازحين السوريين على الصمود 64

النهج القطاعي 67

برنامج اللاجئين 70

نظرة مستقبلية 74

المانحون ومستوى التمويل 77

الشركاء في 2015 79

الوصول إلى الجمهور العالمي 81

للاتصال بنا 83

مزيد من القراءات 84

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كلمة افتتاحية

بقلم رئيس بعثة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

عُينت في منصب ممثّل المفوضية في سورية في شهر أيلول من العام الماضي. ومنذ ذلك الحين وأنا أسافر في جميع أرجاء هذا البلد الجميل، وألتقي بالكثير من الأفراد، والشركاء، وممثلي الحكومة، والنازحين داخلياً، والمجتمعات المضيفة، واللاجئين. وقد كنت في الحقيقة مذهولاً وحزيناً عند سماع قصصهم.

من الواضح أن للنزاع الدائر في سورية آثاراً طويلة الأمد، فمن الحقائق المؤلمة لهذا النزاع التي شهدتها شخصياً التهجير القسري، والعوز المفاجئ، وتدهور البنى التحتية، وتفكك الأسر. وفي إطار احتياجات الحماية الهائلة للشعب السوري، تواجه المفوضية وشركاؤها تحديات ضخمة فيما يتعلق بالوصول إلى الأفراد المتضررين والتواصل معهم من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية على أقل تقدير. وفي عام 2015، وصلت المفوضية إلى أكثر من 850,000 فرد من خلال تدخلات الحماية والخدمات المجتمعية، بما في ذلك بناء قدرات شركائها. حيث قدّمت المفوضية مساعدات مادية، وأنشطة اقتصادية واجتماعية وترفيهية، وأنشطة دعم نفسي، ومساعدة قانونية، وإحالات لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخدمات حماية الطفل، ومبادرات مجتمعية، فضلاً عن جلسات توعية حول قضايا مختلفة بدءاً من إجراءات الإقامة، وصولاً إلى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر في سورية. وقد استفاد أكثر من 3,5 مليون نازح داخلياً من الجهود الجماعية التي قدّمها الشركاء في قطاع الحماية ونسّقتها المفوضية بوصفها الوكالة التي تضطلع بدور ريادي لهذا القطاع.

هذا وقد استخدمنا وسنظل نستخدم كافة السبل المتاحة لتوحيد جهود الشركاء من أجل الحد من ضعف الأفراد، وتوفير الحماية للأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر في جميع أنحاء سورية. وقد دعمت المفوضية 30 مركزاً مجتمعياً في تسع محافظات في عام 2015، حيث تم افتتاح 12 منها خلال النصف الثاني من العام. وقد صُممت جميع التدخلات التي تقدمها المراكز المجتمعية بحيث تركّز بشكل خاص على الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة عبر توفير أنشطة مثل تقديم المشورة، والتعليم، وسبل كسب العيش، والتدريب المهني، والرعاية الصحية الأولية، وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. كما تدعم المفوضية وشركاؤها أكثر من 1,000 مستفيد شهرياً من خلال مجموعة متنوعة من خدمات الحماية التي تقدم في المراكز المجتمعية. وقد حضرتُ شخصياً افتتاح المركز المجتمعي الأول في محافظة اللاذقية وسُررت لرؤية العمل العظيم الذي يُنفذ هناك، كما أتطلع إلى رؤية العديد من المراكز المجتمعية المماثلة في جميع أنحاء البلاد خلال عام 2016، وأطمح إلى تعميق الشراكة أيضاً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، فضلاً عن غيرها من الوكالات والمؤسسات المحلية.

وبالرغم من الظروف والتحديات التشغيلية الصعبة، تواصل المفوضية أيضاً تقديم أنواع أخرى من المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية. حيث أرسلت في عام 2015 أكثر من 9 ملايين من مواد الإغاثة الأساسية إلى 3,2 مليون محتاج في 12 محافظة من أصل 14، بما في ذلك قوافل عبرت الحدود من تركيا والأردن. كما قدّمت المفوضية مساعدات نقدية إلى حوالي 23,000 أسرة، وأوصلت مساعدات الإيواء إلى أكثر من 60,000 شخص، كما ضمنت حصول ما يقرب من 800,000 فرد على الرعاية الصحية. ونتيجة لأحوال الطقس شديد البرودة، بدأت المفوضية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015 بتنفيذ برنامج المساعدات الشتوية، والذي يستهدف 750,000 فرد بـ 150,000 مجموعة تتضمن الملابس الشتوية، وأكياس النوم، والمدافئ، والبطانيات الحرارية.

وقد سرّني بالرغم من الظروف الصعبة تَمكُن المفوضية عن طريق شركائها، كالهلال الأحمر العربي السوري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، والمنظمات المجتمعية المحلية من الوصول إلى نحو 5 ملايين شخص، وإيصال الكثير من المساعدات اللازمة. وقد كنتُ في الحقيقة شاهداً على صمود الشعب السوري وعزته وكرامته وقدرته على التكيف، لا سيما أولئك الذين فقدوا منازلهم ونزحوا داخلياً، كما شهدتُ كذلك كرم مضيفيهم.

إلا أنه مازال هنالك الكثير مما يتعين إنجازه.

ومع بداية عام 2016، نأمل جميعاً بأن يشهد هذا البلد الجميل وشعبه الصامد السلام الذي سيتيح لسكانه المشاركة في إعادة إعمار بلدهم. ونحن في المفوضية على أهبة الاستعداد لأن نشهد هذه اللحظة التاريخية، وسنواصل في حالياً -إلى حين تحقيق ذلك- السعي لإيصال خدمات الحماية والمساعدة إلى جميع المحتاجين في سورية.

سَجّاد مالك
ممثل المفوضية سورية

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

التطورات بالتواريخ

2015

كانون الثاني

- تصدي المفوضية بشكل عاجل للعاصفة الثلجية التي ضربت البلاد عن طريق توزيع مواد الإغاثة الأساسية إلى أكثر من 10,000 شخص في دمشق وريف دمشق وكذلك استبدال الخيام التالفة في طرطوس، وإرسال 148,903 من مواد الإغاثة الأساسية إلى 40,038 مستفيداً في جميع أنحاء البلاد خلال العاصفة الثلجية.
- وقوع أكثر من 90 هجمة صاروخية وقذائف هاون على العاصمة دمشق في يوم واحد. وقع بعض هذه الضربات في المناطق القريبة من فندق شيراتون وفندق فورسيزونز حيث يقيم موظفو الأمم المتحدة وكذلك في كفرسوسة حيث تقع مكاتب المفوضية. والإيعاز لموظفي المفوضية بالعمل من المنزل لمدة يومين.

شباط

- انفجار حافلة في 1 شباط/فبراير بالقرب من المدينة القديمة مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من عشرة، وذلك بعد مرور فترة طويلة نسبياً دون وقوع انفجارات في قلب دمشق. أدى هذا الانفجار إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة في جميع أنحاء دمشق.
- وقوع أعنف هجوم على العاصمة منذ أكثر من عام وذلك في 5 شباط. وقد أفادت مصادر عن وقوع 135 هجمة صاروخية وقذائف هاون. وتم الإبلاغ عن حدوث الضربات في المناطق التجارية والسكنية القريبة من الفنادق حيث يقيم موظفو الأمم المتحدة بما فيها ضربة مباشرة على فندق فورسيزونز. وقد تم وضع موظفي المفوضية في حالة تأهب قصوى وصدور تعليمات مرة أخرى للعمل من المنزل.
- استفادة 19,683 فرداً في الحسكة و3,053 فرداً في حلب من توزيع المساعدات النقدية.
- استئناف المفوضية لحملة التلقيح ضد شلل الأطفال في جميع أنحاء البلاد، مع تطعيم المتطوعين الصحيين لدى المفوضية لـ6,774 طفلاً على مدى ثلاثة أيام متتالية .

آذار

- استجابة المفوضية لتدفق 13,360 شخصاً، معظمهم من الآشوريين من تل تمر في الحسكة، وذلك من خلال توفير مواد الإغاثة الأساسية.
- نجاح المفوضية في عبور خطوط النزاع لتقديم الأدوية اللازمة بشكل عاجل والمعدات الطبية إلى 5,000 مريض والملابس الشتوية إلى 2,000 طفل، وذلك ضمن استجابتها للحالة الإنسانية المتردية للسكان في شرقي حلب.
- اختطاف بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى الرستن في حمص بتاريخ 28 آذار/مارس لتسليم مواد الإغاثة الأساسية إلى 33,250 شخصاً. والإفراج في نهاية المطاف عن 17 موظفاً سالمين جسدياً.

نيسان

- إغلاق معبر نصيب على الحدود السورية-الأردنية بعد سيطرة مجموعات المعارضة المسلحة عليه، مما أثر على شحنات المساعدات الإنسانية القادمة من الأردن إلى سورية.
- إرسال المفوضية 2,000 خيمة عائلية إلى طرطوس ليوزّعها شريكها التنفيذي؛ الهلال الأحمر العربي السوري على النازحين الذين فرّوا من إدلب.
- تنظيم المفوضية لثلاث عمليات عبر الحدود من خلال معبر نصيبين بين تركيا وسورية نتج عنها عبور 30 شاحنة حاملةً مواد إغاثةٍ أساسية إلى 25,000 شخص.
- ترقية المفوضية لخدمات تسجيل اللاجئين من خلال إطلاق نظام مسح القزحية وبطاقات هوية مغلّفة جديدة.
- وصول مواد الإغاثة الأساسية لمليون مستفيد من خلال المفوضية.

أيار

- وقوع مدينة تدمر الأثرية تحت سيطرة تنظيم داعش في 20 أيار/مايو وفرار العديد من العائلات إلى منطقة القريتين جنوب شرق حمص، وتصدي المفوضية لذلك بإرسال مواد إغاثة أساسية إلى 15,000 شخص.
- تسليم المفوضية بتاريخ 4 أيار/مايو 2015 مواد إغاثة أساسية إلى 2,500 شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها، كمنطقة السفيرة في محافظة حلب.
- قصف حي الموغامبو في حلب القريب من المكاتب الميدانية للمفوضية. وتلقي تقارير تفيد بسقوط 40 قذيفة هاون وصاروخ في المنطقة، من بينها اثنان لا يبعدان أكثر من 300 متر عن المكتب. لم يسفر ذلك عن إلحاق أضرار بالموظفين أو بالمكتب.

حزيران

- سقوط صواريخ وقذائف هاون في مدينة السويداء مما تسبب في عدد غير مؤكد من الإصابات. والتأكد من سلامة جميع موظفي المفوضية.
- وقوع أقوى الهجمات منذ بداية 2015 في حلب، حيث استهدفت المدينة على أكثر من خمس جبهات في وقت واحد، مما تسبب في العديد من الوفيات والإصابات. لم يسفر ذلك عن أضرار على الموظفين إلا أنهم نقلوا مؤقتاً إلى أماكن أخرى بسبب انعدام الأمن.
- الاحتفال باليوم العالمي للاجئين في جميع أنحاء سورية.
- إسفار الاشتباكات واسعة النطاق في المناطق الجنوبية من مدينة الحسكة عن نزوح ما يقدر بنحو 120,000 شخص، وقيادة المفوضية لعمليات الاستجابة.

تموز

- افتتاح المفوضية من خلال شريكها التنفيذي الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية بحماة، لأول مركز مجتمعي في محافظة حماة، والذي يعد أيضاً أول مكان في المدينة يقدم للنازحين وللمجتمع المضيف خدمات الحماية.
- إطلاق قذائف هاون وصواريخ على عدة أحياء من مدينة دمشق، بما في ذلك مرآب السيارات في فندق شيراتون حيث يتواجد موظفو الأمم المتحدة مما أدى إلى تتضرر ست مركبات تابعة للأمم المتحدة، ونقل موظفي الأمم المتحدة إلى موقع آخر.
- للمرة الأولى منذ بداية الأزمة، نجاح المفوضية في تقديم مواد الإغاثة الأساسية إلى قرية قارة، والنبك، والكسوة في ريف دمشق والتي يصعب الوصول إليها.
- تواصل انقطاع المياه في مدينة حلب للأسبوع الثالث على التوالي، مع انقطاع التيار الكهربائي وضعف شبكة الإنترنت، مما أثر على عمليات المفوضية هناك.

آب

- قيام المفوضية بعمليتين عبر الحدود عن طريق معبر نصيبين بين تركيا وسورية نتج عنهما عبور 26 شاحنة تحمل مواد إغاثة أساسية إلى 25,000 شخص. ونقل هذه المواد مباشرةً إلى مستودع المفوضية وتفريغها هناك.
- سيطرة تنظيم داعش على بلدة القريتين في محافظة حمص مما تسبب في تدفق النازحين من حوارين والقريتين إلى حميرة وصدد. وتصدي المفوضية لذلك من خلال تسجيل 1,100 نازح وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية.
- استهداف مدينة دمشق بأكثر من 200 صاروخ وقذيفة هاون على مدى ثلاثة أيام. وإصابة منازلي اثنين من موظفي المفوضية دون الإسفار عن أضرار جسدية بهما وبعائلاتيهما.
- سقوط قذيفة هاون على محطة وقود في منطقة الإنشاءات في مدينة حمص، على بعد 300 متر من مركز الأمم المتحدة في فندق السفير، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وإصابة أكثر من 30 دون وقوع أضرار جسدية للموظفين.

أيلول

- اضطرابات كبيرة في السويداء نتيجة هجوم معقّد بسيارة مفخخة أسفر عن مقتل قيادي بارز في المنطقة. تم الإيعاز إلى موظفي المفوضية هناك بالعمل من المنزل حتى إشعار آخر.
- إطلاق مجموعات مسلحة غير حكومية النار أمام مكتب المفوضية في القامشلي دون الإسفار عن أضرار جسدية بالموظفين.
- إرسال شحنة جوية من دمشق إلى القامشلي في محافظة الحسكة تحمل 4,883 من مجموعات الملابس الشتوية، وأربع خيام ضخمة و2,600 كنزة شتوية إلى مستودع المفوضية في القامشلي ومخيم نيروز للاجئين.
- منح المفوضية اللاجئين في مخيم نيروز في محافظة الحسكة مساعدات نقدية لمرة واحدة للتخفيف من معاناتهم وتشجيعهم على الاحتفاء بالاحتفالات الرسمية. وتساعد المنحة حوالي 500 شخص من الأسر الإيزيدية بشكل أساسي.

تشرين الأول

- تبرُّع المفوضية بأدوية للسرطان تبلغ قيمتها أكثر من 40,000 دولار إلى عدد من المستشفيات الحكومية في سورية. حيث لا تتوفر الغالبية العظمى من هذه الأدوية في البلاد وهي ضرورية لعلاج السرطان.
- استفادة 5,857 طفلاً معرضاً للخطر من المنحة التعليمية التي تقدمها المفوضية لمواصلة تعليمهم.
- انفجار عبوة ناسفة مثبتة على دراجة نارية في ساحة الخليج في القامشلي والتي تبعد 700 متر عن مكتب المفوضية. تم التحقق من سلامة جميع موظفي المفوضية في القامشلي.
- إطلاق خطة المفوضية الخاصة بالمساعدات الشتوية والتي تستهدف 750,000 شخص بـ 150,000 مجموعة شتوية تغطي فترة الشتاء في 2015-2016.
- إطلاق نار كثيف على قافلة مساعدات مشتركة للمفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والتي انطلقت من دمشق، وذلك أثناء دخولها إلى مدخل الراموسة عند مدينة حلب. وتم لاحقاً إغلاق طريق أثريا - خناصر المؤدي إلى حلب لعدة أسابيع بسبب الهجمات المباشرة.
- نزوح 10,000 شخص من 15 قرية في جبال عبد العزيز الشمالية في محافظة الحسكة إلى القرى المجاورة في تل تمر. وتصدي المفوضية لذلك من خلال إنشاء وتدريب فريق لتحديد النازحين، وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية.

تشرين الثاني

- فرار6,900 شخص من جنوب ريف حلب بسبب الاشتباكات. وتصدي المفوضية لذلك بتسجيل النازحين وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية.
- تبرُّع المفوضية بأدوية أساسية تبلغ قيمتها أكثر من 1,4 مليون دولار للصيدلية الرئيسية التابعة للهلال الأحمر العربي السوري في عيادة الزاهرة وذلك بهدف تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً في 10 عيادات للهلال الأحمر العربي السوري والتي تدعمها المفوضية.
- إرسال المفوضية مساعدات إنسانية إلى روضة الزيداني لصالح 2,500 شخص، وذلك بعد اتفاق لوقف إطلاق النار في 7 تشرين الثاني/نوفمبر في منطقة الزبداني التي يصعب الوصول إليها في ريف دمشق.
- إعادة فتح طريق إثريا - خناصر وإنهاء حصار مدينة حلب الذي استمر لمدة أسبوعين. واستئناف المفوضية إرسال مجموعات مواد الإغاثة الأساسية إلى 25,000 شخص في المحافظة.
- وصول مواد الإغاثة الأساسية لمليوني مستفيد من خلال المفوضية.

كانون الأول

- فرار أكثر من 5,000 شخص الى مدينة حماة إثر وقوع اشتباكات في ريف حماة الشمالي. وتصدي المفوضية وشركائها لذلك من خلال توفير مواد الإغاثة الأساسية.
- رفع الحظر لفترة وجيزة عن معبر نصيبين بين تركيا وسورية في القامشلي لأغراض إنسانية. واستجابة المفوضية بإدخال شحنات تحمل 21,000 بطانية حرارية و 12,000 شادر بلاستيكي.
- تمكُّن المفوضية من إرسال مواد إغاثة أساسية لـ 2,500 فرد في مدينة رنكوس في ريف دمشق. وإسفار الاشتباكات التي وقعت في اليوم التالي بين القوات الحكومية ومجموعات المعارضة المسلحة غير الحكومية عن تأجيل عملية التوزيع حتى إشعار آخر.
- حدوث انفجارات في مدينة القامشلي أدت إلى مقتل أكثر من 20 فرداً وإصابة العشرات. إحدى هذه الانفجارات كانت سيارة مفخخة انفجرت على بعد 350 متراً عن مكتب المفوضية في القامشلي دون إلحاق إضرار بموظفي المفوضية.
- تخطيط المفوضية للطوارئ من خلال تنظيمها لخمس عمليات نقل جوي إلى القامشلي لإرسال 700 خيمة و6,300 من أدوات المطبخ تحسباً لنزوح أعداد كبيرة من سكان الرقة.

لقطات إنسانية

13,5 مليون
فرد بحاجة إلى مساعدات إنسانية

6,5 مليون
نازح داخلياً

4,2 مليون
لاجئ

4,5 مليون
محتاج في المناطق التي يصعب الوصول إليها

11 مليون
فرد بحاجة إلى مساعدة طبية

مقتل أكثر من
250,000
فرد

افتقار
2,4 مليون
شخص إلى المأوى الملائم

إقامة
1,7 مليون
نازح في المخيمات ومراكز الإيواء الجماعية

تضرُر
1,2 مليون
منزل وتدمير
400,000
بشكل كامل

% 58
من المستشفيات العامة، إضافة إلى
% 49
من المراكز الصحية العامة متضررة إما بشكل جزئي أو كلي

5,7 مليون
طفل ومراهق بحاجة إلى المساعدة في مجال التعليم

8,7 مليون
فرد بحاجة إلى مساعدات متعلقة بالأمن الغذائي

انخفاض متوسط العمر المتوقع بواقع **20 عاماً** منذ بداية الأزمة.

السكان المحتاجون للمساعدة

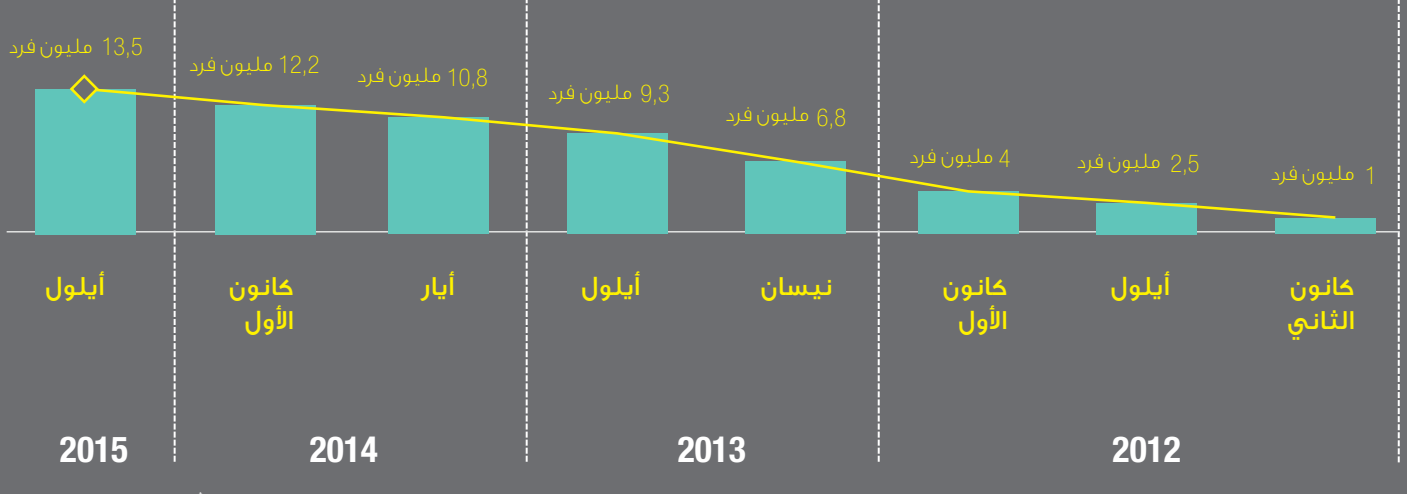

أماكن تواجد المفوضية

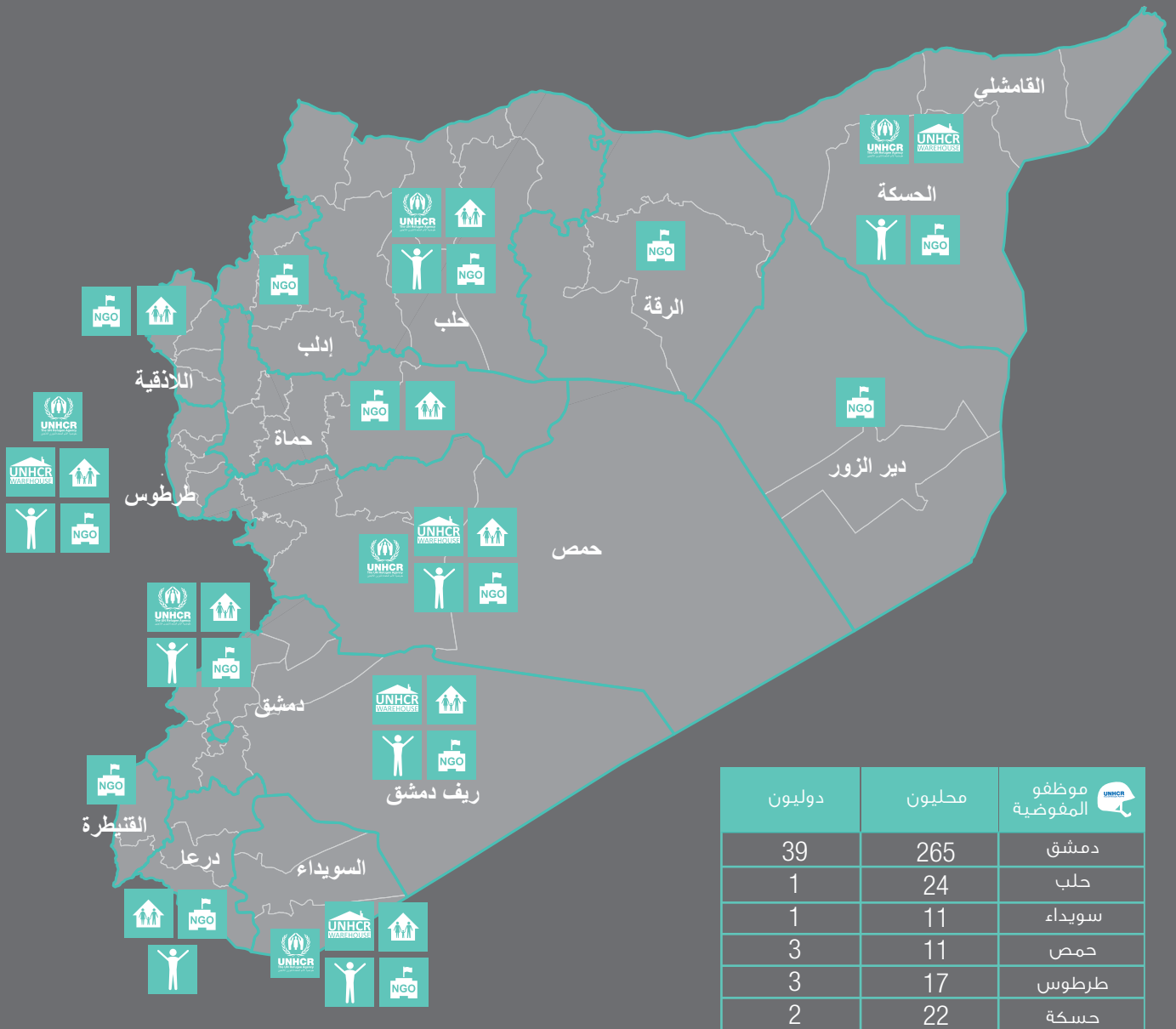

موظفو المفوضية	محليون	دوليون
دمشق	265	39
حلب	24	1
سويداء	11	1
حمص	11	3
طرطوس	17	3
حسكة	22	2

مكاتب المفوضية

مراكز مجتمعية

مستودعات المفوضية

متطوعو المفوضية

منظمات غير حكومية

التحديات والمعوقات التي تواجه المفوضية

انعدام الأمن بشكل عام: كالأضرار المترتبة على إطلاق النار والصواريخ وقذائف الهاون والعبوات الناسفة والسيارات المفخخة والعمليات الانتحارية فضلاً عن زيادة خطر الاختطاف.

الهجمات على موظفي الأمم المتحدة: تضرر كل من فندقي الشيراتون والفورسيزونز حيث يقيم موظفو الأمم المتحدة نتيجة استهدافهما بقذائف الهاون والصواريخ عدة مرات. وبسبب تصاعد هذه الهجمات، نصحت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن جميع موظفي الأمم المتحدة في فندق الشيراتون بإخلائه. وعلى صعيد آخر، في شهر آذار اختُطفت مهمة مشتركة بين الوكالات عابرة لخطوط النزاع حيث كانت تضم 17 من موظفي الأمم المتحدة أثناء عودتها من منطقة الرستن شمال حمص، وذلك على يد مجموعة من المسلحين. وقد أفرج عن الموظفين في وقت لاحق دون أن يمسهم سوء.

تغيّر خطوط النزاع: طرأت في الآونة الأخيرة تغيّرات في إدلب ودرعا وتدمر والحسكة. ونتيجة لذلك فقد أصبحت إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية محدودة أو حتى مستحيلة في بعض الحالات. علاوة على ذلك فقد أدت سيطرة قوات مسلحة غير حكومية على معبر نصيب الحدودي مع الأردن في نيسان إلى إغلاق الحدود مما أثّر بشكل خطير على العمليات اللوجستية للمفوضية.

انتشار وانقسام المجموعات المسلحة: تتواجد الآن حوالي 160 مجموعة مسلحة غير حكومية في سورية مما يؤدي إلى تغيير الولاءات باستمرار وزيادة تعقيدات العمل في هذه البيئة الفوضوية.

استخدام الأسلحة المتطورة، والهجمات العشوائية على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية: فعلى سبيل المثال، أبلغت مصادر في 5 شباط/فبراير عن وقوع 135 هجمة صاروخية وقذائف هاون. كما وقعت هجمات بالصواريخ ومدافع هاون أخرى في دمشق لم يعلن عنها في 22 و23 و24 آب/أغسطس، حيث أشارت مصادر إلى سقوط أكثر من 200 صاروخ وقذيفة هاون على مدينة دمشق. وقد أصيبت خلال القصف منزلي اثنين من موظفي المفوضية، وفي كلتا الحادثتين لم يصب الموظفان وعائلتاهما بأضرار جسدية. وتستمر هذه الهجمات بشكل منتظم، ليس في دمشق فحسب، وإنما أيضاً في حلب وحمص.

هجرة الأفراد المؤهلين إلى خارج سورية: حيث أدت هجرة العقول المؤهلة إلى حدوث نقص في الخبرة والقدرات في العديد من المجالات.

تواصل الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، مما تسبب في سقوط ضحايا ونزوح وعرقلة الوصول إلى مواقع رئيسية داخل سورية: نظراً لقيود إيصال المساعدات الإنسانية، وانعدام الأمن، وخطر تنفيذ تدخلات الحماية المستدامة وحساسيتها في خضم النزاع الدائر، ولا سيما في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، والإمكانية المحدودة لتقديم الحماية على الأرض، بقيت احتياجات الحماية للسكان المتضررين من النزاع غير ملباة إلى حد كبير بالرغم من كافة الجهود الحثيثة المبذولة.

العقبات البيروقراطية التي تعوق الوصول والتسليم: وهي تشمل منح الموافقات للعاملين في المجال الإنساني، ومنح كتب التيسير لتسليم الشحنات وكذلك الموافقات على البعثات في جميع أنحاء سورية.

انخفاض التمويل الذي يؤثر على نطاق استجابة المفوضية: احتاجت المفوضية في عام 2015 إلى 309,7 مليون دولار أمريكي لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في سورية. ولكن في الواقع، لم يتلقَ مكتب المفوضية في سورية، منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر عام 2015 سوى 43 ٪ من احتياجات التمويل البالغة 132,9 مليون دولار، مما ترك فجوة تمويل بواقع 176,8 مليون دولار. وقد اضطرت المفوضية في سورية لهذا العام، على سبيل المثال بسبب عدم توفّر التمويل إلى خفض الإرسال الأسبوعي لمواد الإغاثة الأساسية بشكل كبير من أجل الحفاظ على قدرة الاستجابة لمزيد من حالات النزوح الطارئة.

النهج الشامل لسورية

©UNHCR /B.Diab 2015

منذ أيلول 2014، قررتْ الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة داخل سورية من دمشق أو عبر الحدود التركية والأردنية الشروع في نهج يشمل «كامل سورية» في محاولة لتحسين فعّالية الوصول التشغيلي لاستجابتها الجماعية. وكتنفيذ لهذه الخطة، التزمت الجهات الفاعلة باحترام المبادئ الإنسانية التي تقوم على الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وقد سعى المنسّق المقيم للأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في سورية إلى إطلاع الحكومة السورية بشكل مستمر على أهمية النهج الشامل لسورية والمشاورات الجارية مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى.

وضمن إطار النهج الشامل لسورية، صيغت خطة الاستجابة الاستراتيجية لسورية للعام 2015، بالتشاور مع الحكومة السورية، باعتبارها الإطار الجامع للاستجابة الإنسانية في سورية. وغطت هذه الخطة الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث هدفت إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية على نطاق واسع في جميع المحافظات البالغ عددها 14 محافظة، وذلك باستخدام أكثر الطرق فعالية لتقديم المساعدة.

كما توفر الخطة مظلة لتنسيق العمل من أجل تحديد أولويات الموارد للمناطق الأكثر تضرراً وللمحتاجين، فضلاً عن تحسين الوصول إلى المناطق، والقدرة على الاستجابة، ومناصرة تعزيز الحماية. ومن خلال الجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في سورية أو دول الجوار للعمل ضمن إطار استراتيجي واحد للمرة الأولى، تهدف الخطة إلى زيادة فعالية الاستجابة من خلال تحسين تحديد الاحتياجات والثغرات داخل سورية وتعزيز التنسيق والتوافق بين أنشطة الاستجابة عبر محاور مختلفة، وبالتالي الحد من التداخل والازدواجية في الجهود المبذولة وزيادة الانتشار.

وقد صيغت في كانون الأول/ديسمبر 2015 خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 والتي تهدف إلى مواصلة العمل على أسس الخطة السابقة.

> تضطلع المفوضية بدور ريادي لقطاعي الحماية/الخدمات المجتمعية، وتنسيق وإدارة المخيمات ، والإيواء/المواد غير الغذائية ضمن إطار خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦

تدور الاستراتيجية الإنسانية حول خمسة عناصر رئيسية هي:

- العمل المنسّق.
- إعطاء الأولوية للاحتياجات.
- ضمان وصول الأشخاص المتضررين إلى الخدمات دون تمييز.
- زيادة القدرة على الاستجابة.
- التأهب للطوارئ.

تضمنت خطة الاستجابة الاستراتيجية لسورية لعام 2015 أحد عشر قطاعاً/ مجموعة، وهي:

01 الأمن الغذائي والزراعة

02 الإيواء/المواد غير الغذائية

03 الصحة

04 التعليم

05 المياه والصرف الصحي والنظافة

06 الحماية وخدمة المجتمع

07 التعافي المبكر وسبل كسب العيش

08 التغذية

09 التنسيق والخدمات المشتركة

10 تنسيق وإدارة المخيمات

11 الخدمات اللوجستية والاتصالات في حالات الطوارئ

وتضطلع المفوضية بدور ريادي لقطاعات الحماية والخدمات المجتمعية، وتنسيق وإدارة المخيمات، والمواد غير الغذائية/الإيواء. كما عينت منسّقي قطاع متخصصين وموظفين إضافيين لضمان الاستجابة الفعالة. هذا وقد احتاجت الجهات الإنسانية الفاعلة المعنية بالاستجابة داخل سورية بموجب خطة الاستجابة الإنسانية إلى أكثر من 2,9 مليار دولار لمساعدة ما يصل إلى 12,2 مليون شخص ممن هم بحاجة إليها، ووضعت أهدافاً محددة لكل قطاع. وبالرغم من ذلك ومن توسيع نطاق الاستجابة، فلا تزال هنالك ثغرات حرجة. فقد احتاجت المفوضية في عام 2015 إلى 309,7 مليون دولار لتنفيذ خطة الاستجابة الاستراتيجية من أجل سورية. ولكن على أرض الواقع، لم يتلقَ مكتب المفوضية في سورية منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر عام 2015 سوى 43 ٪ من احتياجات التمويل البالغة 132,9 مليون دولار، مما يترك فجوة تمويل بواقع 176,8 مليون دولار. وقد اضطرت المفوضية في سورية لهذا العام على سبيل المثال إلى خفض الإرسال الأسبوعي لمواد الإغاثة الأساسية بشكل كبير بسبب عدم توفّر التمويل وذلك من أجل من أجل الحفاظ على القدرة على الاستجابة لمزيد من حالات النزوح الطارئة.

وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية 3,18 مليار دولار لمساعدة 13,5 مليون شخص في سبيل:

- الحفاظ على الأرواح وتخفيف المعاناة، وزيادة فرص حصول الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة على الاستجابة الإنسانية.
- تعزيز الحماية عبر احترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان عند تقديم المساعدة النوعية والخدمات والمناصرة القائمة على المبادئ.
- دعم صمود المجتمعات المحلية المتضررة والأسر والأفراد عند تقديم الاستجابة الإنسانية من خلال الحماية واستعادة سبل كسب العيش وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية على الاستجابة ، وضمان الاستجابة الإنسانية المناسبة من خلال السعي للحصول على آراء حولها، ومعالجة مخاوف المتضررين فيما يخصها وتطبيق مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» عند الاستجابة.

وبوجود هذا العدد الكبير من المحتاجين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية نأمل أن ينظر المانحون بكرم في احتياجات السنة القادمة.

©UNHCR /M.Al Kassem 2015

الحمـــايـة

وفرت المفوضية في سورية خلال عام 2015
الحماية لـ 865,654 فرداً ضعيفاً

©UNHCR /B.Diab 2015

تقضي مهمة المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين في كافة أنحاء العالم وحلّ مشاكلهم، وتكمن غايتها الأساسية في حماية حقوق اللاجئين وتحسين نوعية حياتهم. لقد باشرت المفوضية عملها في سورية مع الحرب العراقية الأولى في 1991 واستمرت في عملياتها مع تدفق اللاجئين العراقيين إلى سورية في منتصف العقد الماضي.

ومع تصاعد الأزمة في سورية، عززت المفوضية عملها في عام 2012 للاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية للأعداد المتزايدة من النازحين والفئات المتضررة الأخرى. وحتى الآن، تضطلع المفوضية ببرامج لدعم جهود الحكومة الرامية إلى الحد من أوجه الضعف وتعزيز الحماية، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة المجتمعية، مع التركيز بشكل خاص على أفقر فئات السكان وأكثرها ضعفاً.

وقد وقّعت المفوضية اتفاقات شراكة مع عدد من الشركاء الجدد، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، حيث تشمل خدمات الحماية التي تقدمها المفوضية إجراء التقييم، وبناء قدرات شركاء المفوضية ومتطوعي التوعية، والمساعدة المادية المستهدفة، والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والأنشطة الترفيهية والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، وإحالة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة لها، ونشاطات حماية الطفل، والتدريب المهني، والمبادرات المجتمعية، وكذلك دورات لنشر الوعي حول مختلف القضايا، بدءاً من إجراءات الإقامة، وصولاً إلى الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

865,654 مستفيداً

من تدخلات الحماية والخدمات المجتمعية

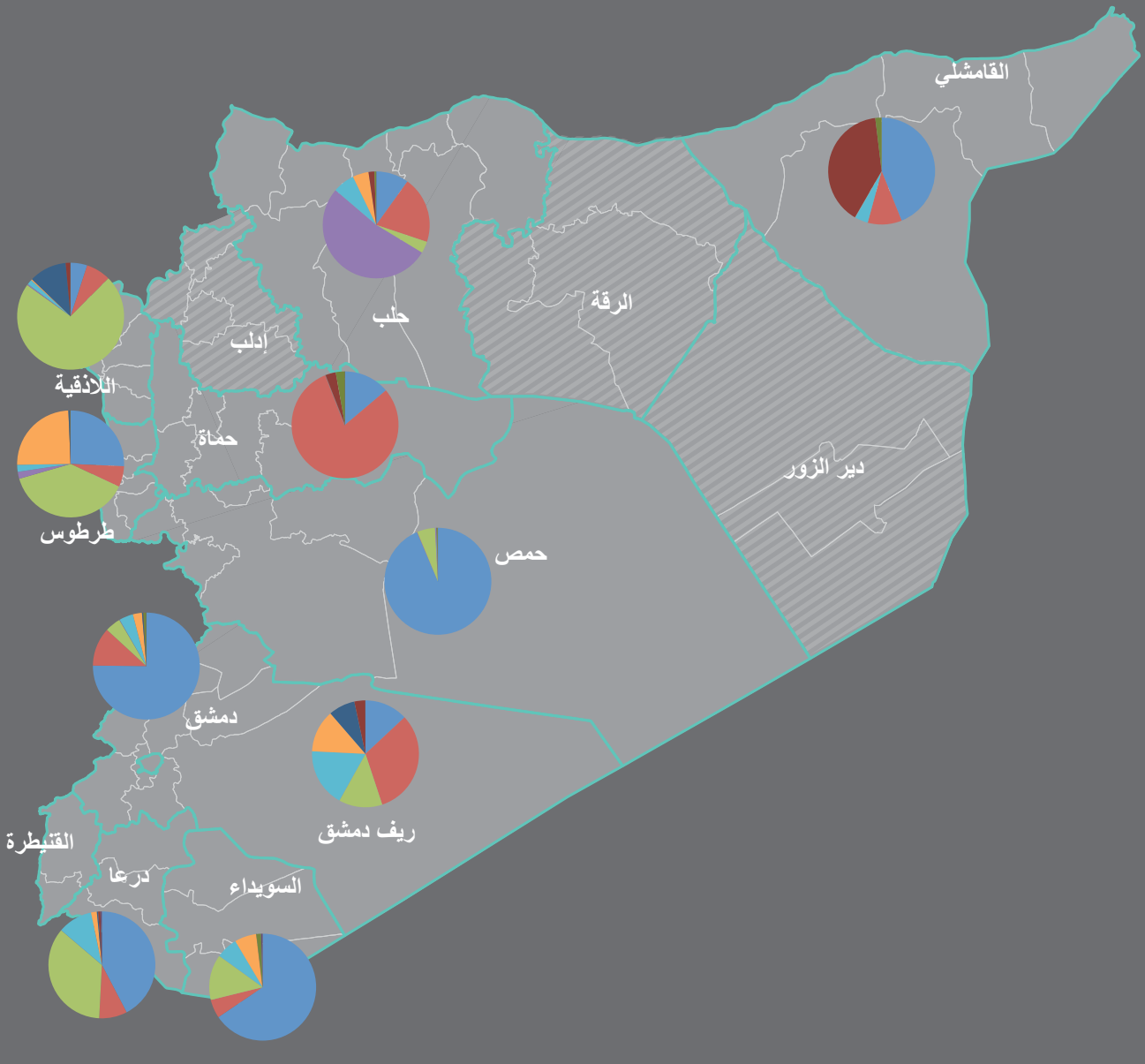

التوعية	الدعم النفسي الاجتماعي	الأنشطة الترفيهية
تقييم الاحتياجات	الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية	المشاركة والدعم المحلي
المساعدة القانونية	بناء القدرات	المساعدة المادية الموجهة

تقرير نهاية العام، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جهود المفوضية الوطنية في رفع مستوى التوعية بمفهوم الحماية

صممّت المفوضية خلال 2015 منشورات تضم رسائل مبسطة حول الحماية باللغة العربية تم نشرها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد لإبلاغ السكان المتضررين بحقوقهم وأيضاً حث جميع أطراف النزاع على توفير الحماية للعائلات النازحة. وفي هذا السياق فقد شارك الهلال الأحمر العربي السوري، شريك المفوضية، في هذا المشروع وبدأ بتوزيع 500,000 منشور، كما شارك في ذلك أيضاً برنامج الأغذية العالمي ووزع 500,000 منشور مع سلال الغذاء من أجل ضمان انتشارها على نطاق أوسع.

كما شرع المكتب أيضاً بشراء 1,2 مليون قلم تلوين ليتم توزيعها إلى جانب المنشورات في عام 2016.

المساعدة القانونية

هُجّر في سورية 6,5 مليون نازح، وفَقدت أعداد كبيرة منهم وثائقهم الشخصية مثل شهادات الميلاد وبطاقات الهوية. كما ولد العديد من الأطفال في مناطق لا يتم تسجيلهم فيها بسبب نقص الخدمات، وصعوبة الوصول إلى مناطقهم، أو انعدام الأمن. وليس لدى معظم النازحين فكرة عن كيفية الحصول على وثائق شخصية أو استعادة ما فُقد منها وهي التي غالباً ما يصعب استصدار بديل عنها لأسباب عدة منها الإجراءات الإدارية المعقدة. ويحد عدم امتلاك النازحين وثائق رسمية من أليات تأقلمهم ومرونتهم، مما يؤثر على قدرتهم على التحرك بسهولة، ويعيق في بعض الحالات، القدرة على الوصول إلى المساعدة الإنسانية. هذا وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تعرّض هؤلاء الأفراد للتحرش والابتزاز والاستغلال وعدم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. وفي هذا المجال، تُقدّم المفوضية بالتعاون مع شركائها الأمانة السورية للتنمية، والهلال الأحمر العربي السوري، والمجلس الدنماركي للاجئين، وجمعية التآلف، المساعدة القانونية إلى هؤلاء الأشخاص حيث لا يدرك الكثيرون منهم الإجراءات اللازمة للحصول على وثائق جديدة أو تسجيل أبنائهم. كما أحرزت المفوضية تقدّماً نيابة عن النازحين في مناصرة تسهيل إجراءات إعادة إصدار الوثائق الهامة التي فُقدت أو أتلفت، وبشكل خاص الهويات الشخصية، ودفاتر العائلة وذلك لدى مديرية الشؤون المدنية في وزارة الداخلية في سورية. وبناءً على ذلك، اتخذت الحكومة السوريّة قراراً إدارياً بإصدار وثائق هوية مؤقتة لأولئك الذين خرجوا من المناطق المحاصرة وكذلك قبول الالتماس لإصدار وثائق بديلة استناداً إلى قاعدة بيانات رقمية مركزية. ويمكن للنازحين الآن التقدّم بالتماس في مكان إقامتهم لطلب استبدال بطاقة الهوية على خلاف القوانين السابقة التي كانت تتطلب منهم تقديم التماس فقط في محافظات إقامتهم المعتادة. كما تم إنشاء سجل مدني جديد داخل دمشق لخدمة النازحين من المحافظات الأخرى. وتعاونت المفوضية أيضاً مع وزارة الداخلية، ووفّرت الدعم التقني والمعدات لتعزيز قدرة إدارات الأحوال المدنية في دمشق والمحافظات المتضررة.

وكذلك قدّمت المفوضية في عام 2015 المساعدة القانونية في 10 محافظات بمساعدة 34 محامياً. وقد باشرت خططاً لزيادة عدد المحامين ليصل إلى 110 محامياً في 12 محافظة.

واستفاد 27,414 نازحاً من السكان المتضررين من المساعدة القانونية على النحو التالي:

تقديم المشورة القانونية
قدمت المفوضية خدمات المشورة القانونية إلى 9,792 مستفيداً

جلسات التوعية القانونية
حضر 14,844 رجل وامرأة ويافع جلسات التوعية القانونية في عام 2015

التدخل القانوني
استفاد 2,778 فرداً من التدخلات القانونية المباشرة لمحاميي المفوضية أمام المحاكم والهيئات الإدارية المختصة

الوثائق الرسمية من أكبر تحديات الحماية

قامت المفوضية أيضاً، بالتعاون مع شريكها التنفيذي الأمانة السورية للتنمية، بتصميم نشرة بسيطة وتوزيعها لرفع مستوى الوعي حول أهمية تسجيل المواليد، والنتائج المترتبة على عدم التسجيل، مثل عدم الحصول على الخدمات ومشاكل مستقبلية في الالتحاق بالمدارس.

حالة واحدة تأثّرت بها ثلاثة أجيال من عائلة لا تحمل الوثائق الرسمية

أحلام وهي تقدّم المشورة القانونية في المركز
©UNHCR /B.Diab 2015

أحلام ببيلي محامية ومنسّقة قانونية في المفوضية تقوم بدعم مركز المشورة القانونية التابع لجمعية التآلف الخيرية في حي تشرين في حلب. ويتعامل المركز الذي يقدم دورات التوعية القانونية، والمشورة القانونية والتدخلات القانونية المجانية مع أكثر من 800 حالة موزعة على ثلاثة محامين. حيث تتعلق الغالبية العظمى منها بقضايا الوثائق. كما يعمل متطوعو التوعية في المجتمع المحلي على تحديد الأفراد المعرضين للخطر في موضوع قضايا الحماية وإحالتهم إلى المركز فضلاً عن توفير الوعي للأشخاص فيما يتعلق بحقوقهم القانونية.

تقول أحلام بأن موضوع الولادات غير المسجّلة هو من المشاكل الكبرى، لأنه إذا لم يتم تسجيل الولادة في غضون فترة معينة من الزمن يترتب على الأهل رسوم لا يستطيع العديد من النازحين تحملها. وهنا تبدأ حلقة مفرغة حيث أنه إذا لم يتم تسجيل الطفل فإنه يعتبر غير موجود قانوناً، وبالتالي لا يمكنه ممارسة حقوقه الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية، مثل التسجيل في المدرسة. وعند التعامل مع مثل هذه الحالات، يقوم المركز من خلال تمويل المفوضية بدفع أجور التمثيل القانوني والرسوم.

وقد قدمت لنا مثالاً عن حالة تعالجها حالياً لعائلة لا يحمل أفرادها البالغ عددهم 25 شخصاً، بمن فيهم الأجداد، والآباء والأطفال وثائق رسمية بسبب الأمية وعدم معرفة الإجراءات وكذلك بسبب النزوح حالياً. ورداً على سؤال حول كيفية تعاملها مع هذه الحالة أجابت وهي تبتسم: «بروية، وثبات وبدقة».

حماية الطفل

صاغت المفوضية في كانون الأول 2015 استراتيجية لحماية الطفل للأعوام 2015-2017 حيث تتضمن الأطر القانونية، والنهج والإجراءات الأساسية، وتعميم حماية الطفل وتنسيقها. وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية نتيجة تعرّض الأطفال من مختلف الفئات العمرية باستمرار للعديد من المشاكل المختلفة المتعلقة بالحماية. وتشكّل قضايا تشتت الأسر، والأطفال غير المصحوبين، والأطفال من ذوي الإعاقة، والتسرب من المدارس، وعمالة الأطفال واستغلالهم وتجنيدهم مخاوف تزداد بشكل كبير بسبب الأزمة في البلاد.
كما تعمل المفوضية بالتنسيق مع شركائها، على معالجة هذه القضايا من خلال توفير الحماية وتعميمها في الأنشطة الترفيهية والملائمة للطفل. حيث تم تدريب الشركاء على إدارة الحالات وتحديد القضايا المتعلقة بحماية الأطفال خلال هذه الأنشطة. وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، يتمتع الأطفال بالحق في اللعب. لذا تدعم المفوضية أربع مساحات صديقة للطفل، ومركزاً لرعاية الأطفال والأسرة والعديد من الأنشطة الترفيهية بالتعاون مع شركائها.

كما قامت المفوضية في عام 2015 وبدعم من الهلال الأحمر العربي السوري بإنشاء أندية للأطفال في مركز إيواء النازحين في خان دنون. وفي محافظة السويداء، أنشأت المفوضية أندية للأطفال بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس ومنظمات غير حكومية محلية مثل جمعية براعم. وقد أثبتت هذه الأندية فعاليتها في تحديد مختلف قضايا الحماية، لا سيما القلق النفسي لدى الأطفال. وستواصل المفوضية دعمها هذا خلال عام 2016.

شرعت المفوضية في نهاية عام 2015، وضمن إطار التخطيط لتدخلات حماية الطفل في 2016 بشراء 10,000 مجموعة للطفل مخصصة للأنشطة الترفيهية، والرياضة، والأنشطة النفسية والاجتماعية داخل مراكز الإيواء الجماعية.

مخاطر حماية الأطفال النازحين في عام 2015

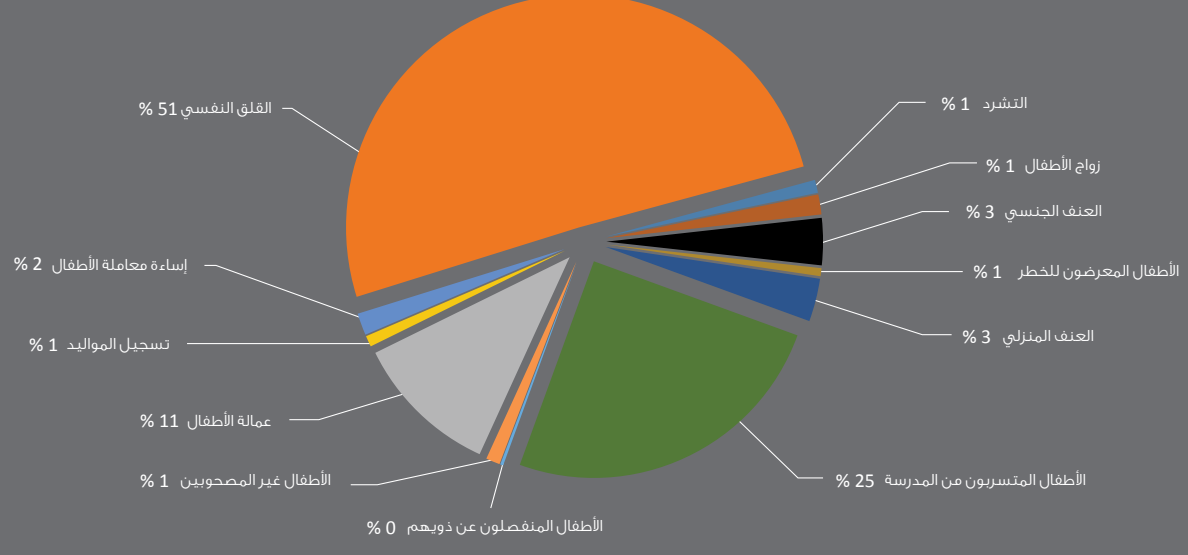

العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي

ضعفت العديد من القواعد التي تنظّم السلوك الاجتماعي وانحلّت بعض النظم الاجتماعية التقليدية بسبب الأزمة في سورية مما أدى إلى زيادة مستويات العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي. كما لا يتم في كثير من الحالات الإبلاغ عن بعض أشكال هذا العنف خاصة الجنسي منه، حيث يتردد العديد من الناجين في الإبلاغ عن الإساءة بسبب وصمة العار والخجل أو الخوف، والقبول الاجتماعي، وإفلات الجناة من العقاب. هذا وقد رصدت المفوضية وشركاؤها المحليون أشكالاً أخرى من العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي بما في ذلك زواج الأطفال والعنف الأسري.

وتواجه استجابة المفوضية التي تقدمها للنازحين في مجال العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي عدة معوقات منها محدودية الخدمات المقدمة إلى الناجين، ونقص الوعي حول الخدمات القائمة، وعدم الحصول على الخدمات، وضعف الأطر القانونية الوطنية، ووصمة العار، ومواقف المجتمع بالإضافة إلى القبول الثقافي لبعض أشكال هذا العنف مثل زواج الأطفال والعنف الأسري.

وقد قدمت المفوضية في عام 2015 استجابة للعنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي من خلال تحديد الحالات وتقديم المشورة لها وإحالتها. حيث حُددت معظم حالات الناجين من خلال خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، ودورات توعية للمتطوعين. وهدفت المفوضية خلال عام 2015 إلى تقديم الاستجابة للعنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي كعنصر متكامل في جميع المراكز المجتمعية، وخاصة في ضوء الدور الإيجابي الذي تلعبه المراكز المجتمعية في تحديد احتياجات حماية النازحين والمجتمعات المضيفة المتضررة.
ويهدف نهج المفوضية في هذا الصدد إلى بناء قدرات الموظفين والمتطوعين من الشركاء المنفذين لإجراء التحديد المناسب، وتقديم المشورة وإحالة الناجين، وتعزيز شبكة الخدمات وتحديداً في مجال المساعدة القانونية وكذلك توعية النازحين حول حدوث العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي وحول الخدمات المتاحة. وقد زُود كل مركز مجتمعي بموظفين مدربين متخصصين لمتابعة الناجين. حيث قدّمت المفوضية في عام 2015 من خلال الهيئة الطبية الدولية، تدريباً على أساسيات العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي إلى 324 عاملاً في الخطوط الأمامية كما قدمت تدريباً على إدارة الحالات لـ42 أخصائياً اجتماعياً في المراكز المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 21 طبيباً نسائياً حول التدبير السريري للاغتصاب من أجل المساهمة في شبكة من الخدمات التي تلبي احتياجات الناجين من العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي.

وتعمل المفوضية عبر شركائها على رفع مستوى الوعي لدى النازحين حول قضايا العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي. ففي عام 2015 نظمت المفوضية 1,402 جلسة توعية موجّهة إلى 44,499 نازحاً في مراكز الإيواء الجماعية أو من خلال المراكز المجتمعية في مختلف المحافظات.

©UNHCR /B.Diab 2015

- يتم في الوقت الحاضر تقديم المشورة وإجراء الإحالات فيما يتعلق بقضايا العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي في 6 مراكز مجتمعية في طرطوس، واللاذقية، وحمص، والسويداء، ودرعا، وحلب، ودمشق، حيث تم من خلالها التعرّف على ما يقرب من 300 حالة وتقديم المساعدة لها خلال العام. وتعد حالات الناجين من العنف الأسري وزواج الأطفال من أكثر الحالات حدوثاً وحالات العنف الجنسي من أقل الحالات إبلاغاً.

ديمة تأمل في تغيير تصرفات زوجها من خلال التدريب على قضايا العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

ديمة امرأة نازحة تبلغ من العمر 32 سنة هربت من ريف دمشق إلى مدينة السويداء حيث استأجرت مع زوجها رائد وأطفالها الثلاثة منزلاً صغيراً بتكلفة 25,000 ليرة سورية شهرياً. خلال هذه الفترة أصبح رائد عدائياً مع الأسرة، وسلبياً في إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها يومياً. وتقول ديمة «يعاني رائد من العديد من القضايا الصحية التي تمنعه من العثور على وظيفة مناسبة، إلا إنه لا يزال يعارض فكرة حصولي على وظيفة».
كما ذكرت أيضاً بأنها كانت تتعرض لعنف زوجها عدة مرات، وبأنها عندما سمعت من إحدى جاراتها عن الدورة التدريبية حول موضوع العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي التي تنظمها المفوضية والهيئة الطبية الدولية، قررت الانضمام إليها فوراً، وتضيف: «شعرتُ بأن الدورة ستساعدني على فهم رد فعل زوجي وتساعد على حل قضايانا».
وتقول ديمة والأمل في عينيها: «كانت الدورة مفيدة جداً وتتعامل مع الأسباب التي أدت إلى موقف زوجي العدائي مثل الإجهاد، والضغوط المالية، واليأس. إذ بعد مناقشة حالات أخرى مشابهة مع المدرب والحاضرات، أصبحتُ واثقة من أنني أستطيع التعامل معه بشكل أفضل وإقناعه بأنه ليس بالأمر المخجل أن يكون عاطلاً عن العمل، وبأنه يمكنني أن أتحمل المسؤوليات ودعم عائلتنا».

حملة 16 يوماً من مكافحة العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

©UNHCR /D.Abou Samra 2015

©UNHCR /D.Abou Samra 2015

كما أطلقت المفوضية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر حملة «16 يوماً من مكافحة العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي» والتي استمرت حتى 10 كانون الأول/ديسمبر، حيث تبنت الحملة الشعار العالمي: « من السلام في المنزل للسلام في العالم: جعل التعليم آمنا للجميع » مع التركيز بشكل خاص على فئة الشباب. هذا ويمكّن الحصول على التعليم بشكل آمن الأطفال والشباب من التعلّم وتنمية مهاراتهم الأساسية وقدراتهم وثقتهم، وبذلك يعد من أقوى الأدوات لتحقيق مستقبل أفضل للمتضررين، ومن العناصر الأساسية في الحماية والحلول الدائمة التي تضطلع بها المفوضية. بالرغم من ذلك يواجه الأطفال والشباب العديد من المعوقات أثناء السعي للحصول على التعليم الآمن، بما في ذلك العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي.

تعمل المفوضية عبر شركائها على رفع مستوى الوعي لدى النازحين حول قضايا القائم على الجنس/النوع الاجتماعي. ففي عام 2015 نظمت المفوضية 580 جلسة توعية موجّهة إلى 10,991 نازحاً في مراكز الإيواء الجماعية أو من خلال المراكز المجتمعية في مختلف المحافظات.

وقد عملت المفوضية في سورية بالتعاون مع شركائها على إشراك المجتمع في مناقشات حول كيفية جعل التعليم قائماً ضمن بيئة آمنة خالية من أي شكل من هذا العنف. وشملت الحملة في سورية أيضاً دورات توعية للآباء والأمهات والشباب، وعروضاً للمسرح التفاعلي، وأفلاماً، وأنشطة ترفيهية وتعليمية للأطفال، وأعمالاً فنية لليافعين، وعروضاً لمسرح العرائس حول دور التعليم في الحد من القائم على الجنس/النوع الاجتماعي في مراكز الإيواء والمراكز المجتمعية والمدارس العامة وداخل المجتمع، حيث غطّت هذه الأنشطة التوعوية 9 محافظات في سورية بمشاركة 11 شريكاً 14,264مستفيداً.

الحشد المجتمعي

©UNHCR /B.Diab 2015

صممت المفوضية عدة برامج مستوحاة من التقاليد السورية للتكافل والتعاضد الاجتماعيين من أجل توفير الحماية المناسبة للمجتمعات المتضررة. حيث يسهم هذا النهج في توفير استجابة مستدامة في مجال الحماية في سورية وفقاً للاحتياجات الحقيقية لهذه المجتمعات.

وقد واصلت المفوضية في عام 2015 التوسع في المفهوم العملي للحماية المجتمعية القائم على أربعة محاور وهي:
المراكز المجتمعية، ومتطوعو التوعية، والمبادرات المجتمعية, وتمكين المنظمات المحلية.

المراكز المجتمعية

فريق المفوضية وهو يرصد التدريب المهني للمرأة خلال افتتاح المركز المجتمعي الذي يديره شريكها الأمانة السورية للتنمية في اللاذقية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.
©UNHCR /B.Diab 2015

في عام 2015، دعمت المفوضية 30 مركزاً مجتمعياً في عشر محافظات في سورية، حيث افتتحت 12 منها خلال النصف الثاني من العام. وشهدت اللاذقية افتتاح المركز المجتمعي الأول خلال العام. وللأسف لا يزال المركز المجتمعي في قدسيا المحاصرة في ريف دمشق مغلقاً بسبب الوضع الأمني الراهن في المنطقة.

أثبتت المراكز المجتمعية بأنها وسيلة فعّالة للوصول إلى المستفيدين والتوعية في الظروف الأكثر تحدياً وكذلك لمساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز التعايش السلمي والتلاحم الاجتماعي والمشاركة المجتمعية. حيث صممت المفوضية جميع تدخلات المراكز المجتمعية تماشياً مع نهجها في تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع. وأولت اهتماماً خاصاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم المشورة، وبرامج التعليم، وسبل كسب العيش، والتدريب المهني، ومنحة الأعمال، وتوزيع المساعدات المادية، والتوعية، وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. هذا وتدعم المفوضية وشركاؤها أكثر من 1,000 مستفيد شهرياً من خلال مجموعة متنوعة من خدمات الحماية عبر المراكز المجتمعية.

واستعداداً لتحقيق هدفها الطموح لعام 2016 والمتمثل في وجود 80 مركزاً مجتمعياً في 11 محافظة سورية، فقد أبرمت المفوضية - بعد عقد مشاورات وثيقة مع الشركاء الوطنيين والدوليين - اتفاقيات تتعلق بإنشاء 72 مركزاً مجتمعياً بالتعاون مع شركائها.

©UNHCR /B.Diab 2015

متطوعو التوعية

لا يقتصر دور متطوعي التوعية في المفوضية على الوصول إلى النازحين داخلياً، إذ أنهم يعملون في الوقت نفسه على تقديم الدعم لهم، وضمان مشاركتهم، وتحديد مواطن الضعف لديهم، والدفاع عن حقهم في الحصول على الخدمات الإنسانية، واستكشاف القدرات المحلية، وتوفير الدعم المناسب بما في ذلك تقديم الرعاية إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ونشر المعلومات والوعي.
توسّع في عام 2015 برنامج متطوعي التوعية بشكل كبير بوجود خمسة شركاء جدد في حمص وحماة. وبالتعاون مع بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، والندى الخيرية، والتميز، والأمانة السورية للتنمية، والتآلف، ونماء، والبر، والرعاية الاجتماعية، ورعاية الطفل، والعون، والبتول، والإحسان، تمكنت المفوضية من حشد أكثر من 420 نازحاً من مختلف الفئات العمرية والخلفيات الاجتماعية للقيام بدور متطوعي توعية نشطين في دمشق، وريف دمشق، والسويداء، ودرعا، وحمص، وحماه، وحلب، والحسكة، وطرطوس، واللاذقية.

كما أطلقت المفوضية خلال العام نهجاً جديدة للتوعية في المكاتب الميدانية للمفوضية وشركائها، تعتمد على الموضوعات حيث تم تدريب المتطوعين على موضوعات محددة لحماية الأطفال، والعنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي، والدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات الميدانية المجتمعية، فضلاً عن فرق جديدة لضمان استجابة كافية لاحتياجات المجتمع. وعلاوة على ذلك، تم تكثيف دور متطوعي التوعية في مجتمعاتهم كي يأخذوا دوراً رائداً في حشد أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال نجح متطوعو التوعية في جمعية الندى بدمشق في إشراك أكثر من 50 نازحاً من مراكز الإيواء الجماعية في العمل المجتمعي. حيث عمل المتطوعون على تحضير أفراد المجتمع هؤلاء من خلال تقديم التوجيه والدعم ليعملوا بنشاط في مجتمعاتهم. وتم تقديم الخدمات دون تكلفة وبمراقبة وثيقة من متطوعي التوعية. وأدت هذه المبادرة إلى قيام فكرة «نادي المتطوعين» التي سيتم إطلاقها في عام 2016 لحشد المتطوعين من المجتمعات المتضررة.
وعلاوة على ذلك، تستثمر المفوضية في متطوعي التوعية من خلال بناء قدراتهم. حيث استفاد 375 من متطوعي التوعية خلال هذا العام من تدريب أجرته المفوضية في مجال إحداث الحماية.

وقبل نهاية العام تلقت المفوضية بالفعل التزامات مؤكدة من الشركاء تغطي تقريباً 1,800 متطوع توعية، وذلك ضمن السعي نحو الوصول إلى 2,000 متطوع توعية في عام 2016. كما قام المكتب بشراء 550 كمبيوتر لوحي لتسهيل التوثيق الدقيق والفوري للمعلومات، وتقييم الاحتياجات، والإحالة من خلال الاستفادة من متطوعي التوعية في الميدان.

رقية في المركز المجتمعي في السويداء

رقية في المركز المجتمعي في السويداء
©UNHCR /B.Diab 2015

نزحت رقية الحاصلة على شهادة جامعية في علم النفس من جامعة دمشق، من درعا إلى السويداء عام 2012. وقد أدركت خلال وجودها في السويداء حجم حاجة النازحين الهائلة إلى الدعم النفسي الاجتماعي هناك، وقررت المساعدة. فأصبحت في عام 2013 متطوعة توعية، وهو دور تحبه وتفخر به. وتقول رقية بأن قلبها ينفطر عندما ترى الخوف في عيون الأطفال نتيجة النزاع. فهم يخافون جداً من الأصوات العالية، ويعاني الكثيرون منهم من التبول اللاإرادي والخوف والانعزال. كما أنها لاحظت لدى الكبار حالات من الاكتئاب، وارتفاع الضغط، والقلق الدائم. وهي تعمل على توفير الدعم لهذه الحالات وكثيراً ما تُحيلها إلى المركز المجتمعي الذي تديره بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس وتموله المفوضية وذلك لكي يحصلوا على المزيد من المساعدة. وهي تروي لنا في حزيران من هذا العام قصة فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً التقتها خلال زيارة منزلية. وتقول رقية: «كانت منعزلة وخائفة حيث أنها نجت من محاولة اختطاف». ومن خلال تقديم الدعم والمشورة الشخصية والزيارات المنزلية المستمرة وتشجيعها على حضور عدد من أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي، أصبحت الفتاة أكثر ثقة بنفسها تدريجياً. وتقول رقية مع ابتسامة كبيرة: «بحلول نهاية الصيف، بعثت الفتاة رسالة إلى المركز تشكر فيها الجميع لما قدموه من مساعدة وتقول بأنها قد أصبحت تحب نفسها مرة أخرى ولم تعد تعاني من الخوف، وهذا ما يجعل عملي جديراً بالاهتمام، فعندما أرى مشكلة وأساعد في حلها، أشعر بارتياح كبير».

المبادرات المجتمعية

تُقر المفوضية في سورية بالدور الهام الذي تلعبه المبادرات المجتمعية كنهج مناسب للاستجابة لبعض التحديات التي تواجهها المجتمعات المتضررة وإيجاد حلول لها. ويقوم نهج البرنامج على تحميل المجتمعات مسؤولية تصميم المبادرات الخاصة بهم وإدارتها وتنفيذها ورصدها.
وقد دعمت المفوضية في عام 2015 ما مجموعه 288 مبادرة مجتمعية في تسع محافظات استفاد منها حوالي 75,000 من النازحين أو من المجتمع المحلي المتضرر وذلك في مجال التعليم والصحة والإيواء وحماية الطفل وتمكين المرأة.
هذا وقد نظّمت المفوضية ورشة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر حيث قدّمت خلالها أكثر من 20 مجموعة تطوعية مبادراتها التي ستنفذ في دمشق، وريف دمشق، وحمص، وطرطوس. وتضمنت ورشة العمل تدريباً على مدونة السلوك، والمبادئ التوجيهية في المشتريات في المفوضية، وجلسة مناقشة تشاركية بين المجموعات. وضمن إطار السعي للوصول إلى 600 مبادرة مجتمعية في عام 2016، تجاوز الشركاء هذا الرقم، مما يدل على التزام قوي تجاه تلبية الاحتياجات الواسعة والملحة على أرض الواقع.

أمل وهي تدرّس الطلاب
©UNHCR /D.Mc Sweeney 2015

"أمل" تمنح الأمل للأطفال في حلب

أمل، والتي يبلغ عمرها 24 سنة هي خريجة جامعية نزحت إلى منطقة تشرين في حلب. لاحظت أمل أثناء تواجدها هناك أن عدداً كبيراً من الأطفال قد تسربوا من المدرسة فقررت مساعدتهم. في البداية وجدت غرفة خالية تماماً في مبنى غير مكتمل فبدأت بتدريس مجموعة صغيرة من الأطفال، وهي جالسة على الأرض دون معدات. غير أنها بمساعدة من المبادرة المجتمعية التي دعمتها المفوضية حولت هذه الغرفة الخالية إلى غرفة تتسع لـ45 طفلاً.

كما تطوع مواطنون محليون لإعادة تأهيل الأرضية والحمامات، في حين قدمت المفوضية الأغطية البلاستيكية لعزل الجدران والكراسي والطاولات والألواح والطلاء حتى يتمكن الأطفال أنفسهم من تزيين الجدران. فضلاً عن ذلك فقد حصل كل طفل على مجموعة كاملة من القرطاسية كي تزال التكلفة كعبء يحول دون حضورهم هذه الجلسات التعليمية.

المنظمات المجتمعية

يعدّ تمكين المنظمات المحلية وتعزيز دورها الإنساني استراتيجية لمناسبة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية في البلاد لا سيما وأنها أكثر دراية من غيرها باحتياجات المجتمعات التي تعمل فيها.

لذا تواصل المفوضية تقديم المنح للمنظمات غير الحكومية المحلية المؤهلة في البلاد لتنفيذ المشاريع سريعة الأثر والتي تقدم المساعدة للمجتمعات المحلية في مجال التدريب المهني، والتعليم، والدعم النفسي الاجتماعي، وتمكين النساء والأطفال، مع التركيز على الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث استثمرت المفوضية جنباً إلى جنب مع مجموعة أساسية من الشركاء كبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، وجمعية التآلف في تدريب هذه المنظمات غير الحكومية المحلية لجعل المساعدة التي تقدمها أكثر استدامة.

وقد موّلت المنظمات المجتمعية على مدار العام 24 مشروعاً سريع الأثر في خمس محافظات وهي:

حلب

بلغ إجمالي عدد المستفيدين 13,607 حيث قامت المفوضية بالتعاون مع جمعية التآلف بدعم 13 مشروعاً سريع الأثر في حلب خلال العام على الرغم من الظروف الأمنية والخدمات الصعبة في المدينة. وقد تم توجيه هذه المنظمات المجتمعية لخدمة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكين المرأة، وتوفير التدريب المهني والخدمات التعليمية الخاصة.

دمشق

شهد البرنامج هذا العام توسعاً كبيراً في دمشق حيث مولت خمسة منظمات مجتمعية لإطلاق خدمات جديدة في مجال الدعم النفسي الاجتماعي وأنشطة الأطفال والشباب مع فرص بناء قدرات النازحين الأكثر ضعفاً. وقد برزت الحاجة لدعم تلك المنظمات غير الحكومية المحلية من الاحتياجات الحقيقية للعدد المتزايد من النازحين داخل دمشق التي لا تتم تلبيتها. ومن المتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي للمستفيدين خلال فترة التنفيذ 3,580 فرداً.

اللاذقية

تم تنفيذ ثلاثة مشاريع سريعة الأثر في اللاذقية في عام 2015 ووصل عدد المستفيدين منها إلى 2,000. وكان 60 ٪ من المستفيدين المستهدفين من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. حيث قدمت المنظمات المجتمعية خدمات العلاج الطبيعي وفرص التدريب المهني الخاصة لهم.

السويداء

استفاد ما مجموعه 900 فرد من خدمات منظمتين مجتمعيتين في السويداء، حيث توجهت إحداهما إلى الأطفال المعرضين للخطر بمجموعة متنوعة من خدمات الحماية، في حين أنشأت الأخرى مركزاً للعلاج الطبيعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

حمص

تم تنفيذ مبادرة مجتمعية واحدة في حمص في عام 2015 حيث قدّمت خدمات تدريبة في اللغة ومهارات الحاسوب إلى 1,200 يافع.

صندوق مبادرات الشباب 2015

قُبل المقترح الذي قدمته المفوضية لإنشاء صندوق مبادرات الشباب 2015 بدعم من مركز المفوضية الرئيسي كواحد من أربعة عشر اقتراحاً تمت المصادقة عليها من أصل 92 مقترحاً مقدماً. وتضم المبادرة شباباً من خلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة قدمت لهم المفوضية التدريب والدعم ليصبحوا عناصر فاعلين في مجتمعاتهم في مجال الحماية. وتستهدف المبادرة على وجه الخصوص الفتيات الصغيرات والأطفال. كما توفر منبراً للشباب لتعزيز التعاضد الاجتماعي وتمكين الشباب السوري من المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المحلي وتنظيم حملات لمواجهة هذه الاحتياجات بشكل تشاركي.

وقد اكتسب المشاركون في المبادرة مهارات أساسية يمكن مشاركتها مع الآخرين ومن شأنها أن تساعدهم على المساهمة على نحو أفضل في رفع مستوى الوعي حول قضايا الحماية بما في ذلك العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، والتعايش السلمي وسبل كسب العيش. وشارك ما مجموعه 50 شاباً في تيسير المشروع مع 100 آخرين معنيين بالأنشطة المختلفة وذلك من أجل خلق تأثير مضاعف لدى المجتمعات المستهدفة المختلفة.

©UNHCR /Nasj 2015

الفن والمفوضية: تغيير حياة السكان في حماة

لاذت نادين ذات الـ16ربيعاً بالفرار مع أختها الأصغر لجين برفقة عائلتهما من الرستن في محافظة حمص إلى حماة جراء النزاع الدائر. وقد تعرض أفراد هذه الأسرة قبل مغادرتهم إلى أضرار بالغة جراء التفجيرات المتكررة قرب منزلهم مما أثر على حاسة السمع لديهم وأدى إلى ضعف شديد فيها. وقد ساهم ذلك في رفض الفتاتين الذهاب إلى المدرسة أو حتى الاختلاط مع الأطفال الآخرين الأمر الذي جعلهما في عزلة واكتئاب دائمين.

عندما تعرفت والدة الفتاتين على شريك المفوضية "الرعاية الاجتماعية في حماة" التمست المساعدة من الموظف المعني فيها. فتم تحويلهما لإجراء فحص طبي وتزويدهما بسماعات ساعدتهما على استعادة السمع، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لحل مشكلة عزلتهما ورفضهما الذهاب إلى المدرسة. وقد سارع الموظف المسؤول عنها بالعمل مع لجين وإشراكها في بعض الأنشطة الترفيهية في الدعم النفسي الاجتماعي والتي تنظم عادةً لمختلف الفئات العمرية. وبعد عدة دورات، بدأت لجين بالتواصل مع الأطفال الآخرين، بل وفي نهاية المطاف عادت إلى المدرسة.

أما حالة نادين فكانت أكثر تعقيداً حيث رفضت بشكل مستمر كافة أشكال التفاعل مع الآخرين. إلى أن اكتشف الموظف المسؤول عن حالتها موهبتها الفنية خلال الجلسات الخاصة لتقديم المشورة. فأقنعها بالمشاركة في معرض فني تدعمه المفوضية وتنظمه "الرعاية الاجتماعية في حماة". حيث نظمت نادين اللوازم الفنية وأعدت رسومات جديدة، فضلاً عن القديمة منها. وحصلت في المعرض على جدار كامل مخصص لفنها.

وقد غير هذا الحدث حياة نادين إذ شرعت بالتواصل مع المنظمين خلال الاستعدادات، وبدت السعادة عليها لاسيما عندما أشاد الزوار برسوماتها.

برنامج الاعتماد على الذات وسبل العيش والتعليم

التدريب المهني الذي يستهدف النازحين

في عام 2015، استفاد أكثر من 15,000 نازح وأفراد من المجتمع المضيف من التدريب المهني وتدريب المهارات الحياتية الذي نظمه 11 شريكاً من شركاء المفوضية (الندى، وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، والهلال الأحمر العربي السوري، والهيئة الطبية الدولية، ومنظمة الإسعاف الأولي، والتميز، والبر، والرعاية الاجتماعية، والعون،و رعاية الطفل، ونماء). تم تحديد مجالات التدريب بالتشاور مع المستفيدين من خلال مناقشة المجموعة البؤرية والمسوحات. وشملت الدورات مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك تصفيف الشعر، والكمبيوتر، ودورات اللغة، والتصميم الجرافيكي، ومستحضرات التجميل، والحياكة والخياطة والرسم. وفي هذا السياق، واستعداداً لعام 2016، شرعت المفوضية بالشراء الأولي لـ 2,000 مجموعة سبل كسب العيش ليتم توزيعها على الفئات المستهدفة التي فقدت سبل كسب عيشها.

منح البدء بإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة

في عام 2015، أُدرجت منح البدء بإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة ضمن أنشطة جمعية الندى، وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، والهلال الأحمر العربي السوري، والرعاية الاجتماعية، ونماء، وقدّمت أكثر من 100 منحة عمل لتمكين النازحين الأكثر تضرراً من النساء والرجال في دمشق، وريف دمشق، وحمص، وحلب، والسويداء، وطرطوس، وذلك عقب توفير مجموعة شاملة من التدريب على الأعمال التي تتناول أبحاث السوق، وإدارة المشاريع، ودراسة الجدوى وصياغة خطة العمل وتقديم المشاريع.

فرح وهبة من إصلاح الإكسسوارات إلى إنتاجها

عبرت فرح وهبة عن امتنانهما للدعم الذي قدمته المفوضية وشريكتها بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في توفير الفرصة لتغيير حياتهما من خلال برنامج التدريب المهني. حيث سجلتا في إحدى برامج التدريب المهني في مجال صنع الاكسسوارات التي تدعمها المفوضية وبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. تعيل هاتان السيدتان أسرتيهما، وقد أُجبرتا على مغادرة حيهما الأصلي (حي الأرمن) في حمص نتيجة للصراع الحالي، واضطرتا للعيش في مكان آمن حيث يمكنهما ممارسة حياة طبيعية. واختارت هاتان السيدتان التسجيل في دورة تدريبية لصنع الاكسسوارات الجديدة، وإصلاح وإصلاح الإكسسوارات القديمة. وخلال فترة زمنية قصيرة، انتقلت فرح وهبة من إصلاح الاكسسوارات القديمة والمستعملة إلى تصنيع كل أنواع الهدايا، وهما تعرضان الآن منتجاتهما على رفوف المتجر الجديد الذي افتتحتاه.

فرح أمام المتجر مع أحد متطوعي بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس
©UNHCR /GOPA 2015

الوحدة الإنتاجية

تُحدث الوحدة الإنتاجية تغييراً قيماً من خلال تقديم حوافز لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة على مدى ستة أشهر، حيث تقوم النساء بإنتاج السلع وبيعها في السوق مثل البطانيات، والأغطية، والوسائد، والأغطية النقالة، والسترات. وتلعب الوحدة الإنتاجية دوراً هاماً في ربط النازحات والأرامل والنساء المتضررات بشكل خاص مع السوق المحلية. وفي عام 2015، تمكنت أكثر من 700 امرأة من العثور على عمل، وأصبحن فاعلات، ويلعبن دوراً قيادياً داخل الأسرة. بالإضافة إلى ذلك نظمت جمعية الندى شريك المفوضية ثمانية معارض في محافظة دمشق. حيث عرضت العديد من مصنوعات الحرف اليدوية التي تنتجها النازحات اللواتي يقمن في مراكز إيواء جماعية وكذلك النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة في وحدة الندى الإنتاجية.

©UNHCR / V.Tou'meh 2015

المساعدة النقدية

مع نزوح 6,5 مليون سوري نتيجة لانعدام الأمن وتضرّر مساكنهم وتدهور الخدمات في مناطقهم، أصبحتْ الحاجة إلى وجود دعم مرن لاحتياجاتهم المختلفة أمراً بالغ الأهمية، وعنصراً أساسياً مُنقذاً للحياة. وقد استفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خبرتها العملية في مجال العمل مع اللاجئين، وبدأت في عام 2012 بمساعدة النازحين المحتاجين في سورية من خلال توفير المساعدات النقدية لهم لتعزيز آليات تكيفهم، وحمايتهم من الاستغلال أو الانخراط في الممارسات الضارة، ولتغطية احتياجاتهم الأساسية.

وتأتي هذه المنحة النقدية، التي تُعطى لمرة واحدة دون قيد أو شرط، لتُكمّل المساعدات التي توفّرها المفوضية في مجال مواد الإغاثة الأساسية والإيواء، وهي تتيح للأسرة النازحة إمكانية الاستفادة من المبلغ لتغطية احتياجاتها ذات الأولوية بطريقة تحافظ على كرامتها، وتُعظّم الأثر على رفاه المستفيدين من خلال تجنب المصاريف اللوجستية، وإجراءات الشراء التي تستغرق وقتاً طويلاً، والقيود الأمنية التي ترتبط عادة بأنواع أخرى من المساعدات.

ويتم عادة اختيار المستفيدين بناءً على معايير الضعف التي تتبناها المفوضية، والتي تُقدّم منحة نقدية تعادل 200 دولار لتغطية حاجاتهم الهامة، ويتم إصدار هذه المساعدة النقدية عن طريق شيكات يصرفها موظفو المصرف إما في مركز التوزيع أو في المصرف نفسه. وفي عام 2015، وزّعتْ المفوضية مساعدة نقدية على 22,731 مستفيداً في محافظتي حلب والحسكة.

أنشطة التعلّم السريع للنازحين والمتضررين السوريين من طلاب التعليم الابتدائي والثانوي

استفاد أكثر من 12,000 طفل نازح في دمشق وريف دمشق من البرامج التعليمية للصفوف الإعدادية والثانوية كدروس التقوية، الدروس التحضيرية لطلاب الصفين التاسع والبكالوريا، والمخيمات الصيفية والدروس للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم في سبعة مراكز إيواء جماعية، وعشر مدارس عامة، وعشرة معاهد خاصة ومراكز مجتمعية في دمشق، وريف دمشق، وحمص، وطرطوس،و اللاذقية، وجبلة،و درعا، والحسكة، والسويداء. حيث تم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال شركاء المفوضية؛ منظمة الإسعاف الأولي، بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، والندى الخيرية، والهلال الأحمر العربي السوري، والرعاية الاجتماعية، والتميز، والبر للتنمية، والعون، والأمانة السورية للتنمية، والتآلف، ورعاية الطفل، ونماء.

قصي – بعض المساعدة يُلهم الكثير من التميز

قصي طالب يبلغ من العمر 18 عاماً انتقل الى النبك قبل عام بسبب الاضطرابات في بلدته المشرفة في محافظة حمص. كان قصي يدرس الثانوية العامة عندما التحق بدروس تقوية تدعمها المفوضية في المركز المجتمعي في النبك حيث تمكن من تدارك ما فاته من دروس.

وقد أبدى التزاماً عالياً بدراسته وبذل جهداً كبيراً على مدار السنة. نال قصي بنجاح الشهادة الثانوية بعلامات عالية بلغت 240/228 ويعد ترتيبه من الأوائل في النبك. أحسنت يا قصي!

التدريب التكميلي

أنجزت المفوضية، من خلال شريكها منظمة الإسعاف الأولي، ورشات عمل تدريبية حول الدعم النفسي الاجتماعي لـ 200 معلم في حمص وطرطوس. حيث نُظمت الدورات التدريبية بالتعاون مع وزارة التربية، وتم اختيار المتدربين بناءً على تقييم وزارة التربية، وشملت الموضوعات التي تمت مناقشتها مهارات التواصل، والدعم النفسي الاجتماعي، وغيرها من المواضيع.

إعادة تأهيل المدارس

يعتبر تأهيل المدارس أولوية لقطاع التعليم نظراً لحقيقة أن أكثر من 5,000 مدرسة قد أصبحت خارج الخدمة نتيجة للأزمة التي طال أمدها. وشاركت المفوضية في إعادة تأهيل أربع مدارس من خلال بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، ومنظمة الإسعاف الأولي في صيدنايا، صحنايا، مساكن برزة، ودمر البلد في دمشق وريف دمشق، حيث استفاد 6,000 طفل من الوصول الآمن والعادل إلى التعليم الرسمي.

الخدمات الخاصة بالأفراد ذوي الاحتياجات المحدّدة

الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

استفاد ما مجموعه 78,226 نازحاً من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والتي تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المراكز المجتمعية، وعيادات خدمات الرعاية الصحية الأولية الثماني المتواجدة في عشر محافظات. وشملت خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ما يلي:

1) تقديم أنشطة دعم المجتمع والأسرة إلى 64,937 نازحاً، بدءاً من أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي الترفيهية المنظّمة والتي تتوجه للأطفال والمراهقين والأمهات، وصولاً إلى جلسات التوعية والدعم النفسي الاجتماعي في مجال التعليم؛ 2) تقديم خدمات مركّزة غير متخصصة إلى 11,003 من النازحين، بما في ذلك إدارة الحالات واستشارات الدعم النفسي الاجتماعي الجماعية التي يقدمها أخصائيون نفسيون؛ 3) الخدمات المتخصصة التي يقدمها معالجون نفسيون أو أطباء نفسيون إلى 2,286 نازحاً. وتوفير الأجهزة الطبية المساعِدة بالتعاون مع أربعة شركاء في خمس محافظات إلى حوالي 237,985 نازحاً محتاجاً من خلال المراكز المجتمعية وعيادات الرعاية الصحية الأولية.

وخلال الربع الأخير من عام 2015 وكجزء من الاستعدادات للعام 2016، شرعتْ المفوضية باتخاذ الإجراءات لشراء 2,000 مجموعة مصمّمة خصيصاً لبرنامج إعادة تأهيل المنازل بحيث تلائم الأطفال ممن لديهم صعوبات عقلية.

مواد الإغاثة الأساسية

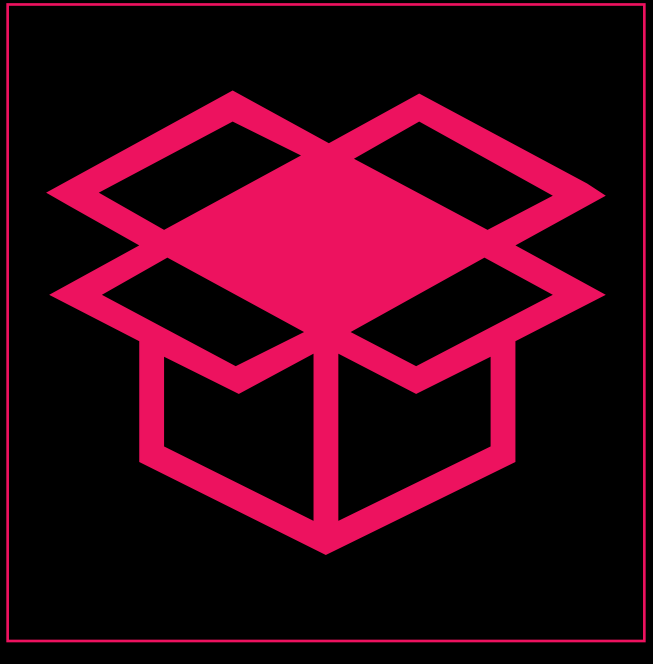

وفّرت المفوضية في سورية خلال عام 2015
9,046,097 من مواد الإغاثة الأساسية
لـ 3,213,275 فرداً ضعيفاً

©UNHCR /D.MC Sweeney 2015

إن مواد الإغاثة الأساسية والتي تعرف كذلك بالمواد غير الغذائية هي مواد تُستخدم في السياق الإنساني عند تقديم المساعدة للمتضررين من الكوارث الطبيعية أو الحروب. حيث يصبح النازحون بسبب النزاع ضعيفين نظراً لفرارهم من مناطق سكنهم تاركين وراءهم كل ما يملكون، بما في ذلك منازلهم والشبكات الاجتماعية الداعمة لهم. ونظراً لطبيعة النزوح المتكرّر في سورية، يحتاج المتضررون إلى مساعدة مستمرة جراء فقد المواد غير الغذائية . وغالباً ما تكون هنالك حاجة لاستبدال المواد الموزعة بسبب فقدانها أو تلفها، أو انتهاء صلاحيتها، أو تركها أثناء النزوح.

وتعمل المفوضية على دعم الصحة الجسدية والنفسية للنازحين من خلال توفير مواد الإغاثة الأساسية التي تساعد على الحفاظ على كرامتهم وتوفير بعض احتياجاتهم الأساسية. وتشمل هذه المواد التي تقدّمها المفوضية في سورية المستلزمات المنزلية الأساسية مثل الفرشات، والبطانيات، والشوادر البلاستيكية، وجالونات الماء، وأدوات المطبخ، ومستلزمات النظافة. كما ويمكن إضافة عناصر أخرى إلى مجموعة مواد الإغاثة الأساسية لتتلاءم مع احتياجات الفصول القاسية خلال السنة، مثل المراوح القابلة للشحن خلال فصل الصيف الحار والمدافئ المحمولة والملابس الشتوية خلال فصل الشتاء القارس في سورية.

وتلبيةً للاحتياجات المتزايدة للنازحين في جميع أنحاء سورية والذين غالباً ما يفرّون من منازلهم خاليي الوفاض إلا من الملابس التي يرتدونها، ولضمان توزيع مواد الإغاثة الأساسية المنقذة للحياة إلى أكبر عدد ممكن من النازحين البالغ عددهم 6,5 مليون نازح، تُدير المفوضية عملية لوجستية ضخمة تمر بمراحل مختلفة من التنبؤ، والتخطيط، وتخصيص الميزانيات للشراء من الأسواق المحلية والإقليمية وحتى العالمية. وقد بدأت المفوضية في عام 2015 بتأمين بعض مواد الإغاثة الأساسية وشرائها من سورية وذلك من أجل دعم الاقتصاد المحلي. وبالرغم من هذه الجهود، فلا يزال العديد من السلع غير متوفر محلياً بسبب القدرة الإنتاجية المحلية المحدودة نتيجة الأزمة.

مجموعة مواد الإغاثة الأساسية

اضطّرت المفوضية -بسبب قيود الميزانية- إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة، ولذا فقد أجرت تغييرات طفيفة على مجموعة مواد الإغاثة الأساسية المخصصة للأسرة التي وزعت في العام السابق بحيث أصبحت تشمل مواداً أساسية إضافية تكون أكثر فعّالية من حيث التكلفة.

مجموعة مواد الإغاثة الأساسية المخصّصة للأسرة

170 دولاراً = 1 مجموعة

(أقل من العام السابق بنسبة 32 %)

3 فرشات
3 حصائر للنوم
1 عدة مطبخ
1 شادر بلاستيكي
5 بطانيات حرارية
2 جالون ماء

مجموعة مواد الإغاثة الأساسية الشتوية المخصّصة للأسرة

200 دولار = 1 مجموعة

(أقل من العام السابق بنسبة 33 %)

3 فرشات
3 حصائر للنوم
1 عدة مطبخ
2 شادر بلاستيكي
5 بطانيات حرارية
2 جالون ماء
مجموعة ملابس الشتاء المخصصة للأسرة

عمل المفوضية عبر خطوط النزاع

وصلت المفوضية في النصف الأول من العام إلى 33 منطقة يصعب الوصول إليها في حلب والحسكة ودرعا وحمص والقنيطرة وريف دمشق. حيث تمكّنت البعثات التي عبرت خطوط النزاع من تسليم مواد الإغاثة الأساسية إلى 657,784 محتاجاً. حيث تم إنجاز ذلك من خلال بعثات المفوضية والبعثات المشتركة بين الوكالات والبرامج العادية. فعلى سبيل المثال، في 8 آذار/مارس 2015، وصلت المفوضية -بمشاركة رئيس بعثتها في سورية خلال اتفاق على وقف إطلاق النار لمدة ست ساعات- إلى مناطق يصعب الوصول إليها في أحياء حلب الشرقية وهي بستان القصر، الأنصاري، الفردوس، السكري، والمواصلات لتقديم الأدوية اللازمة بشكل عاجل والمعدات الطبية إلى 5,000 مريض في مستشفى الزرزور في بستان القصر، وكذلك الملابس الشتوية إلى 2,000 طفل في جسر الحاج.

وضمن إطار اتفاق الهدنة الذي أُبرم في الوعر في مدينة حمص، شاركت المفوضية في شهر كانون الأول/ديسمبرفي قافلة مشتركة بين الوكالات إلى هذه المنطقة المحاصرة التي لم تتلقَ مساعدات إنسانية منذ عام 2013، وهي آخر منطقة من المدينة تقع تحت سيطرة المجموعات المسلحة غير الحكومية. حيث استفاد 45,000 شخص من مواد الإغاثة الأساسية الموزّعة والتي شملت الفرشات، والبطانيات، وحفاظات للأطفال والكبار، والمناديل الصحية، والشوادر البلاستيكية، وأدوات المطبخ، وحصائر النوم، ومستلزمات النظافة وجالونات الماء وكذلك الملابس الشتوية.

©UNHCR /B.Diab 2015

©UNHCR /SARC 2015

3,213,275 مستفيداً

من توزيع مواد الإغاثة الأساسية
في 12 من أصل 14 محافظة في سورية

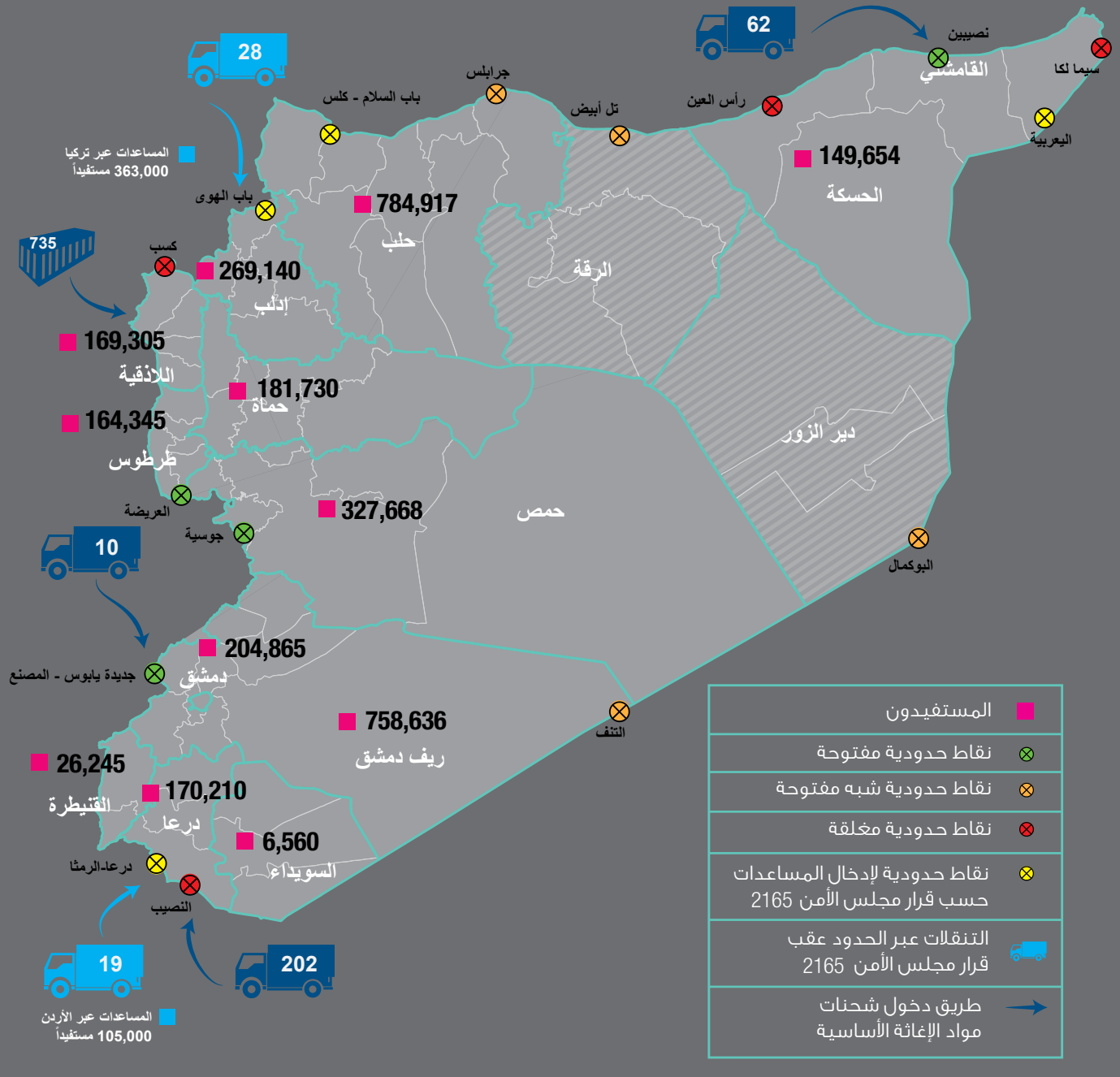

657,784 مستفيداً

من المساعدات عبر خطوط النزاع

471,033 مستفيداً

من المساعدات داخل المناطق التي يصعب الوصول إليها

تضاؤل المعابر الحدودية

استولت المجموعات المسلحة غير الحكومية على معبر نصيب بين سورية والأردن حيث أغلق جراء ذلك في 2 نيسان/أبريل، مما أثر بشكل سلبي على العمليات الإنسانية للمفوضية في جنوب سورية. وللتخفيف من النتائج السلبية فقد وسّعت المفوضية تحركاتها عبر الحدود اللبنانية والتركية وكذلك مساعداتها عن طريق الموانئ في طرطوس واللاذقية. فعلى سبيل المثال، تم التنسيق بين المفوضية في تركيا والمفوضية في سورية في محافظة الحسكة لتسهيل عبور ثلاث عمليات عبر الحدود من خلال معبر نصيبين حاملة مواد إغاثة أساسية لـ 100,000 شخص.

وفي عام 2015، دخل ما مجموعه 274 شاحنة تابعة للمفوضية إلى سورية عن طريق لبنان وتركيا والأردن قبل إغلاق معبر نصيب. حيث تم ذلك كجزء من البرامج الاعتيادية للمفوضية وهي لا تشمل العمليات عبر الحدود التي تجري وفقاً لقرار مجلس الأمن 2165.

الشاحنات وهي تعبر الحدود
©UNHCR /M.Al Kassem 2015

عبور الحدود عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي 2139 و 2165 و2191 و2258

يؤكّد قرار مجلس الأمن رقم 2165 الصادر في 14 تموز/ يوليو2014، على أنه يمكن لوكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني -مع إخطار السلطات السورية- استخدام المعابر الحدودية في باب السلام وباب الهوى، واليعربية، والرمثا بالإضافة إلى تلك المستخدمة سابقاً بهدف ''ضمان وصول المساعدات -بما فيها الإمدادات الطبية والجراحية- إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية من خلال أكثر الطرق مباشرة.'' كما يأتي هذا القرار تعزيزاً لقرار مجلس الأمن الدولي السابق رقم 2139 الذي دخل حيز التنفيذ في 22 شباط/فبراير 2014 وطالب جميع الأطراف بوضع حد لكافة أشكال العنف واستهداف المدنيين وتسهيل التوسّع في عمليات الإغاثة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أُصدر قرار مجلس الأمن رقم 2191 بالإجماع في 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 والذي استكمل بالقرار 2258 في 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 ليؤكد إمكانية مواصلة وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني استخدام هذه المعابر حتى 10كانون الثاني/يناير 2016 مع إخطار السلطات السورية.

وتشكّل قرارات مجلس الأمن 2139 و2165 و2191 و2258 أدوات هامة للتذكير بالتزامات جميع الأطراف وواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي توفّر التأثير المطلوب للتفاوض من أجل الوصول الآمن دون عوائق إلى العدد المتزايد من النازحين داخلياً والمدنيين في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها. وفي هذا الصدد، تعزز المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أشكال العمل الإنساني، بما فيه العمليات عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، كما تضمن استمرار الحياد والنزاهة والاستقلالية. إلا أنه من الناحية التطبيقية يتطلب نجاح أية عملية موافقة جميع أطراف النزاع.

وقد تم إرسال ما مجموعه 47 قافلة عابرة للحدود في عام 2015 كما يلي: 28 عن طريق معبر باب الهوى في تركيا و19عن طريق معبر الرمثا في الأردن. ووفّرت هذه البعثات مواد الإغاثة الأساسية إلى 468,750 شخصاً في كل من محافظات درعا، والقنيطرة، وحماة، وإدلب، وحلب.

• التحديات	**التمويل المحدود** الذي يؤثر على حجم مواد الإغاثة الأساسية الموزّعة	**الوضع الأمني** الذي يعيق إيصال المساعدات الطارئة لبعض المناطق المحتاجة
تغير خطوط الأزمة مما يمنع تسليم المساعدة القائمة على الاحتياجات في الوقت المناسب	**العدد والقدرة المحدودة للمنظمات غير الحكومية** مما يؤثر على توزيع مواد الإغاثة الأساسية	**عدم كفاية البيانات حول النازحين والمجتمعات المضيفة** الذي يعيق التخطيط والمناصرة الفعّالة
الإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى تأخير إجراءات استيراد مواد الإغاثة الأساسية وإرسالها	**العقوبات الاقتصادية والمالية** التي تعيق شراء الإمدادات الإنسانية الأساسية من خارج سورية	**تضخّم أسعار مواد الإغاثة الأساسية والوقود** مما يؤثّر بشكل سلبي على النازحين

التأهب لفصل الشتاء

تسببت ظروف الشتاء خلال بداية عام 2015 بمعاناة كبيرة لكثير من السوريين، لاسيما في المناطق المتنازع عليها وكذلك تلك التي يصعب الوصول إليها. حيث انخفضت درجات الحرارة في كانون الثاني / يناير 2014 إلى أدنى من ناقص 13 درجة مئوية في العديد من المناطق في البلاد. كما تسببت العاصفة الثلجية سلام التي ضربت سورية في 7 كانون الثاني/يناير 2015 بالفوضى وبمزيد من الصعوبات للسوريين في جميع أنحاء البلاد، لاسيما بأنها ترافقت مع إغلاق الطرقات وانقطاع الاتصالات والكهرباء ونقص الوقود مما أثر على الكثير من السكان الذين لم يتمكنوا من الحفاظ على دفئهم ودفء منازلهم. كما كان لهذه العاصفة تأثير كبير على الوضع الإنساني للنازحين داخلياً في سورية، وخاصة أولئك الذين كانوا ينامون في الحدائق العامة وغيرها من الأماكن المكشوفة. وفي هذا السياق، استجابت المفوضية على وجه السرعة، بالتعاون مع العاملين في المجال الإنساني من الشركاء التنفيذيين، لهذه الحالة من خلال إرسال 150,000 من مواد الإغاثة الأساسية مثل الفرشات، والبطانيات الحرارية، وحصائر النوم، والملابس الشتوية، والشوادر البلاستيكية إلى أكثر من 40,000 مستفيد في جميع أنحاء سورية.

وقد بدأت المفوضية في الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بتنفيذ برنامج التأهب لفصل الشتاء 2015-2016 واضعة نصب عينها حصول 750,000 شخص على 150,000 مجموعة لفصل شتاء. ويتم توزيع 130,000 مجموعة شتاء من أصل 150,000 من خلال شركاء المفوضية ومكاتبها الميدانية كجزء من برنامجها. وتشكّل المجموعات الباقية والبالغ عددها 20,000 جزءاً من مخزون الطوارئ للاستجابة لحالات الطوارئ في حال حصول نزوح جديد مفاجئ. وتتألف مجموعة الشتاء عادةً من الملابس الشتوية، والبطانيات الحرارية، والشوادر البلاستيكية. وتُعطى الأولوية إلى النازحين الجدد، والأفراد في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والأفراد من ذوي الاحتياجات والضعفاء مثل الأطفال غير المصحوبين أو الشيوخ أو النساء العازبات وكذلك الأفراد ذوي الإعاقة، أو الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية أو من أمراض صحية خطيرة أو مزمنة .

علاوةً على ذلك فقد تم توزيع حزمة شتاء تكميلية في حلب بسبب خصوصية احتياجاتها لصالح 20,000 فرد مقيم في 100 مبنى غير مكتمل ريثما تبدأ تدخلات الإيواء. وتشمل مجموعة الشتاء التكميلية هذه أكياساً للنوم، ومستلزمات للإيواء مثل خشب البناء والخشب الرقائقي ومجموعة أدوات تمكن سكان المباني غير المكتملة من تعزيز المكان الذي يأويهم وضبط تغير الظروف المناخية. كما ستقوم المفوضية وشركاؤها في قطاع الإيواء بتوزيع مجموعات من مستلزمات الإيواء وتقديم الدعم التقني لاستخدامها. ومنذ بدأ هذا البرنامج، وفّرت المفوضية المواد الخاصة بفصل الشتاء إلى 452,317 شخصاً، أي 60 % من المستهدفين.

©UNHCR /Q.Alazroni 2015

©UNHCR /Q.Alazroni 2015

يمكن لبطانية صغيرة أن تُحدث فرقاً كبيراً

الطفل أحمد: بطانية تُحدث فرقاً

أحمد هو صبي صغير يبلغ من العمر أربع سنوات لم يسبق له أن شهد السلام في حياته. ولد أحمد نازحاً إذ أن ولادته حدثت بعد بدء النزاع في سورية، وتماماً مثل العديد من الأطفال الآخرين في حلب، يعيش أحمد مع عائلته في مركز إيواء جماعي في مبنى غير مكتمل، حيث يتعرّض باستمرار لظروف طبيعية قاسية مثل البرد والرياح والأمطار وكذلك لخطر السقوط من الشرفات غير المسوّرة.

قال لنا أحمد خلال إحدى حملات توزيع مواد الإغاثة الأساسية التي قامت بها المفوضية مؤخراً: "أنتظر هنا مع والديّ للحصول على بطانية وملابس شتوية مخصّصة لي... نعم كل ما أحتاجه في هذا الطقس البارد هو تلك البطانية الرمادية والملابس الجديدة ... واليوم أنا سعيد جداً لحصولي عليها".

برنامج الشتاء

452,317 مستفيداً

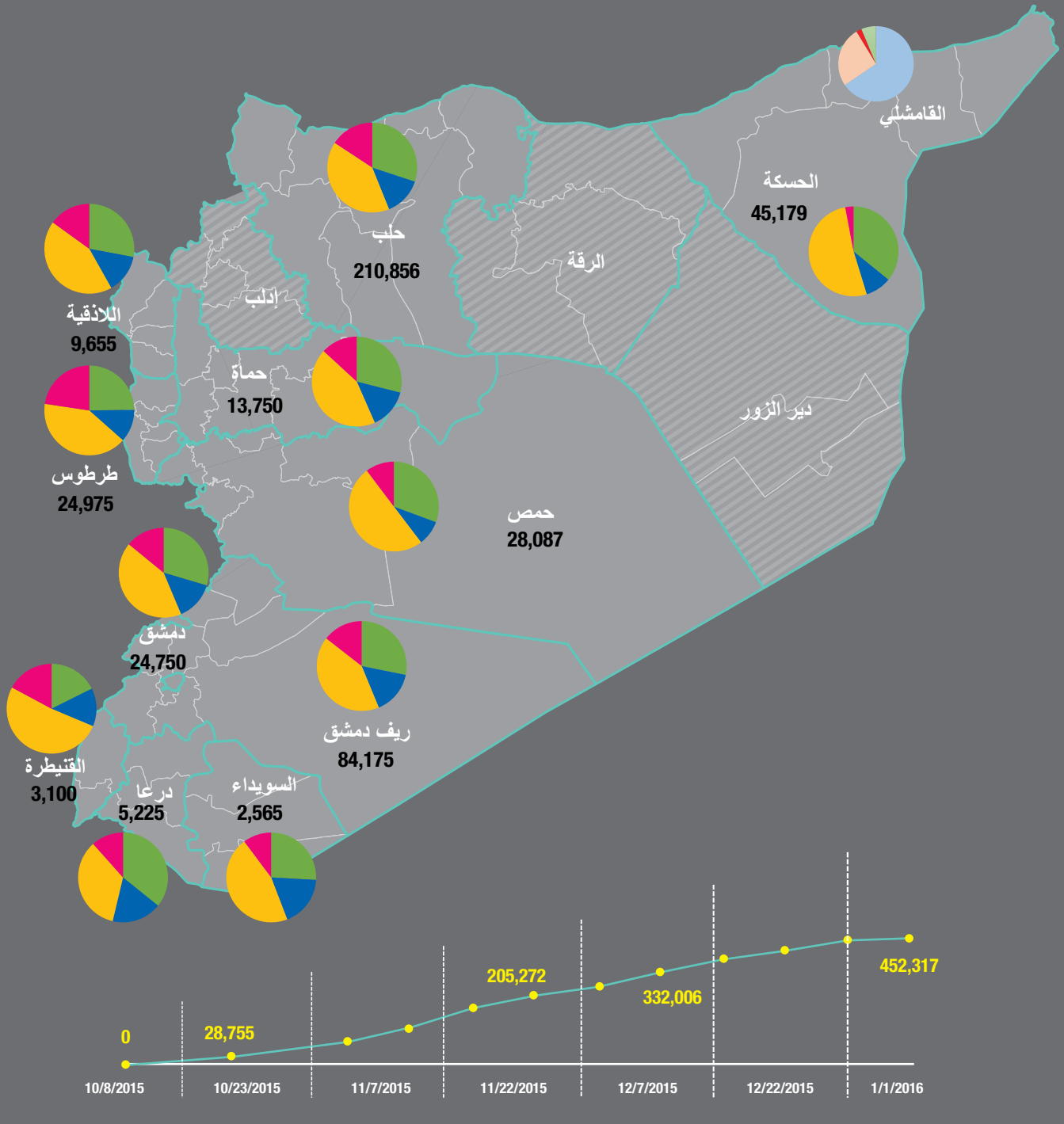

الإيواء

وفّرت المفوضية في سورية خلال عام 2015
مأوىً لـ 61,064 نازحاً ضعيفاً

تضرر في سورية حوالي 1,2 مليون منزل، دُمّر منها 400,000 بشكل كلي جراء النزاع المتواصل، مما دفع الملايين من السكان إلى الفرار من منازلهم بما خف حمله، واللجوء إما إلى مراكز الإيواء الجماعية الرسمية مثل المدارس، والمباني العامة، والمباني البرجية، والمباني غير المكتملة، والمستشفيات، والأقبية، والمساجد، أو إلى بيوت ضمن مجتمعات محلية مضيفة في مناطق أخرى.

وقد نزح حالياً ما يُقدّر بنحو 6,5 مليون نسمة، يعيش 1,7 مليون منهم ضمن مراكز إيواء جماعية و7,8 مليون ممن لا يتمكنون من الوصول إلى الأسواق.

ولا تزال البلاد تشكّل أكبر أزمة نزوح في العالم وأسرعها تطوراً وذلك من خلال نزوح 6,5 مليون شخص داخل سورية ولجوء 4,2 مليون سوري إلى دول أخرى وخاصة البلدان المجاورة كتركيا ولبنان والأردن، فضلاً عن النزوح المتكرر لعدد كبير منهم. ويُعتبر السكان النازحون والمضيفون، وبخاصة النساء والأطفال وكبار السن والأفراد ذوو الإعاقة الذين يعيشون دون مأوى أو في مبانٍ متضررة أو غير مكتملة، أكثر الفئات عرضة للخطر. حيث يعاني معظمهم من الصدمات النفسية أو التوتر أو عاشوا قدراً كبيراً من المعاناة بسبب النزاع. وهم غالباً ما يعيشون في ظروف سيئة تتسم بانعدام الحماية والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والكهرباء وغياب الحلول للنفايات المتراكمة التي أدت في بعض الحالات إلى تفشي الأمراض مثل الجرب، والقمل والإسهال.

61,064 مستفيداً

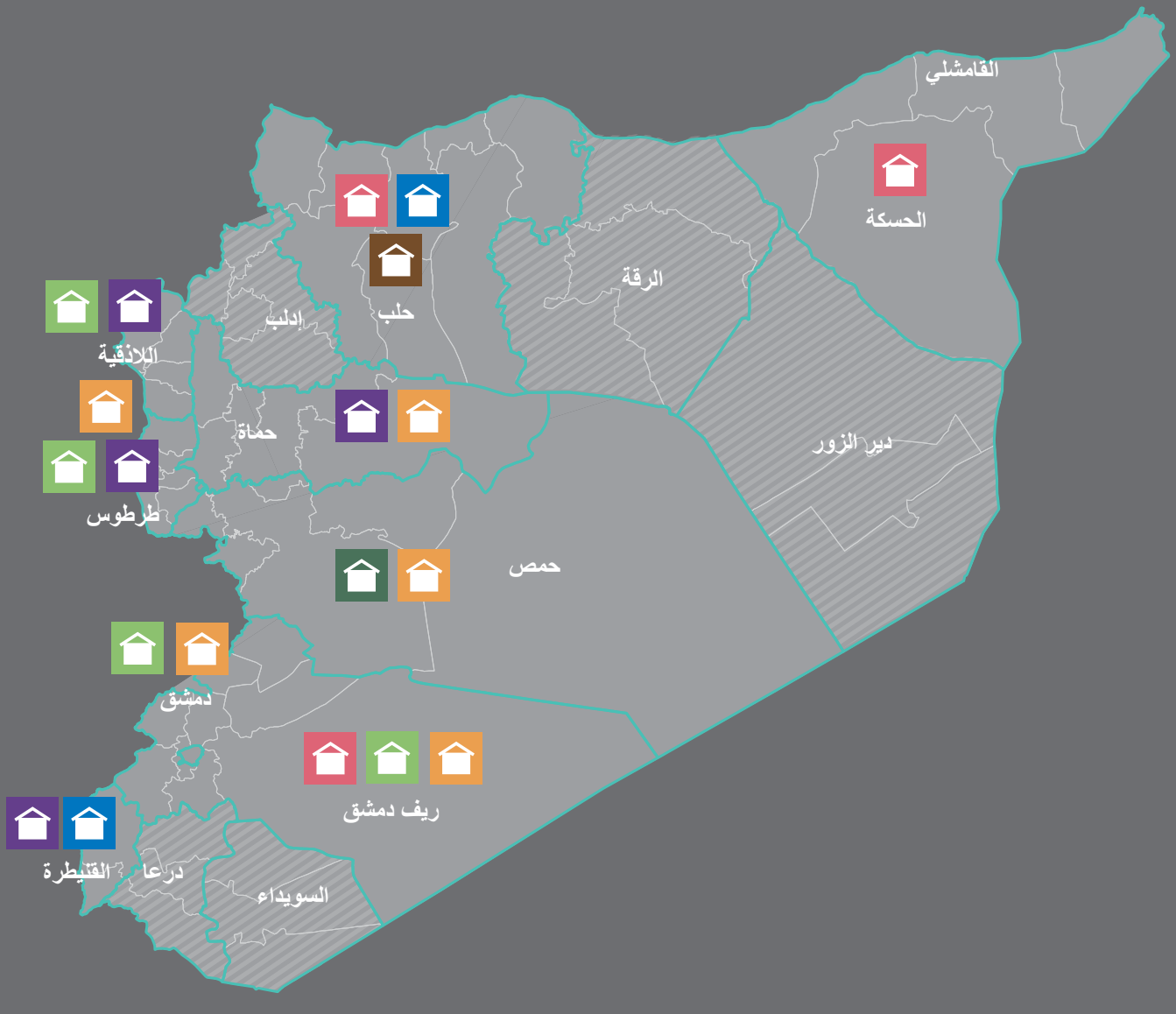

7,406 من المستفيدين
من تأهيل مراكز الإيواء الجماعية

7,731 مستفيداً
من إعادة تأهيل مراكز الإيواء الجماعي

2,480 خيمة تم إرسالها
12,400 مستفيداً

19,080 مستفيداً
من تحسين مراكز الإيواء الخاصة

2,240 مستفيداً
من الدعم المالي للبناء

11,895 مستفيداً
إنشاء وحدات التشغيل والإدارة ودعمها

312 مستفيداً
من الوحدات السكنية

استجابة المفوضية

تواصل المفوضية استجابتها لاحتياجات الإيواء الطارئة، وبحكم كونها تضطلع بدور ريادي لفريق عمل الإيواء، فقد عملت عن كثب مع شركائها التنفيذيين مثل وزارة الإدارة المحلية، ومنظمة الإسعاف الأولي، والجمعية السورية للتنمية الاجتماعية، والأمانة السورية للتنمية، ومنظمة الإغاثة الإسلامية - فرنسا، والمجلس الدنماركي للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتوفير الإيواء المناسب والعادل للسكان المتضررين في سبيل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة والعناية بالفئات الأكثر ضعفاً. وتركّز تدخلات الإيواء في حالات الطوارئ على الحفاظ على الأرواح وحمايتها. كما تشمل استجابة الإيواء تقديم مجموعات الإيواء، ومواد وأدوات البناء، وملاجئ للطوارئ مثل الخيام داخل وخارج المواقع والمخيمات. وهي تعمل على تحسين مراكز الإيواء الجماعية والمواقع العفوية بالإضافة إلى الوحدات السكنية المتنقلة.

◆ إعادة تأهيل مراكز الإيواء الجماعية

تعمل المفوضية على إعادة تأهيل مراكز إيواء جماعية رسمية من خلال تحسين الحالة الفنية للمباني بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي. وقد أجمع فريق عمل الإيواء على معايير يجب توافرها كحد أدنى في كافة مراكز الإيواء الجماعي التي يُعاد تأهيلها لتضمن المنظمات العاملة في هذا القطاع توفّر كافة المرافق المطلوبة في مراكز الإيواء الجماعية.

كما قيمت المفوضية وشركاؤها التنفيذيون الاحتياجات التقنية الخاصة بكل مركز إيواء جماعي، بما في ذلك المعايير الدنيا للحماية التي يجب أن تتوفر في جميع تدخلات الإيواء كالمساحات الجماعية المخصصة للنساء والأطفال، والأقفال على الأبواب لضمان خصوصية العائلات، والإنارة في المناطق الخاصة والجماعية، بما في ذلك الدهاليز ودورات المياه والحمامات.

تحسين مراكز الإيواء الخاصة

تواصل المفوضية تحسين مراكز الإيواء الخاصة مع شركائها التنفيذيين بوصفها إحدى الخيارات الرئيسية لاستجابة الإيواء وذلك بهدف مساعدة النازحين الذين يعيشون خارج مراكز الإيواء الجماعية الرسمية. وقد نجح هذا المشروع في تحسين الحالة الفنية لمراكز الإيواء الخاصة، والتي يكون معظمها ضمن مبان غير مكتملة من خلال إغلاق الفتحات والنوافذ المفتوحة، وإحداث مرافق المياه والصرف الصحي، وتركيب الأبواب، ووضع الفواصل في المساحات المفتوحة لتوفير الخصوصية للأسر.

الخيام

توزّع المفوضية خياماً للنازحين عندما لا تتاح لها إمكانية توفير مأوىً لهم بسبب ظروف المنطقة مثل نقص المباني التي يمكن أن تكون بمثابة مراكز إيواء أو بسبب الحاجة الملحة لإيجاد مكان آمن للنازحين. ومن الأمثلة الملحوظة هذا العام، إرسال المفوضية في نيسان/أبريل 2,200 خيمة عائلية لمساعدة 11,000 نازح فرّوا من الاقتتال العنيف في إدلب.

التحديات

تواجه برامج الإيواء في سورية تحديات رئيسية ومنها المخاوف الأمنية ضمن الظروف المتغيرة، والمتطلبات والإجراءات الإدارية المرهقة، ونقص التمويل وإحجام المانحين عن الاستثمار في استجابة الإيواء داخل سورية، علاوة على العلاقة المعقّدة بين شركاء العمل في إطار برنامج النهج الشامل لسورية، وكذلك في حالات الطوارئ التي تُفرض فجأة، والتي تجبر الشركاء على تطوير استجابة فورية تؤثر على قدرة الوكالات والتمويل والموارد الأخرى، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بالسياق السياسي والاجتماعي في سورية والإقليمي على نطاقة أوسع. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن التعامل مع استجابة الإيواء بشكل منفصل، فهي جزء من مجموعة متكاملة لدعم متعدد القطاعات يقدّم إلى السكان المتضررين. لذا فلا بدّ من تخطيط أنشطة الإيواء بشكل مشترك مع القطاعات الأخرى مثل المياه والصرف الصحي، والحماية، والتعليم، والصحة، والتعافي المبكر، وسبل كسب العيش.

أولويات الإيواء في عام 2016

حدّدت المفوضية وشركاؤها أولويات لعام 2016 تتعلق ببناء القدرة على الصمود من خلال تعزيز تماسك المجتمعات المحلية وتعافيها. وسيتم ذلك من خلال إعادة تأهيل مساكن الأسرة وإصلاح البنى التحتية العامة والمجتمعية وتحسينها. كما سيتم العمل على زيادة فرص الحصول على الكهرباء من خلال دعم النظم البديلة، كزيادة استخدام الطاقة الشمسية. كما تخطط المفوضية لدعم المالكين والمستأجرين لتعزيز وجودهم داخل حيّهم بغية مساعدة الناس ودعم تماسك المجتمع وصموده. حيث سيؤدّي تحسين البنية التحتية المجتمعية مثل المدارس والمراكز الصحية والمرافق العامة التي تتضمن المياه والكهرباء، إلى تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز مبادرات المساعدة الذاتية فيها.

ابتكار المفوضية لحلول جديدة للإيواء من خلال بنـاء بـيــوت بتقنية صـديقـة للبيئـــة

مع نزوح أعداد هائلة من سكان سورية وازدياد احتياجات الإيواء بشكل هائل لم تعد حلول الإيواء التقليدية قادرة على تلبية احتياجات كافة النازحين في البلاد، مما دفع المفوضية إلى التفكير بطريقة خلاقة لوضع تصور للمساعدة التي تقدمها في مجال الإيواء، وتصميم أشكال جديدة لهذه المساعدة وإطلاقها، بالإضافة إلى دعم تمكين المجتمع والاستفادة من طاقاته. وقد أطلقت المفوضية مؤخراً عدة مشاريع إيواء تجريبية تقوم على تقديم مساعدة نقدية وتسهل الحصول على مواد البناء الأساسية. ومن أكثر الأمثلة ابتكاراً وبساطةً هي البيوت صديقة البيئة التي تعتمد المساعدة النقدية مقابل العمل في بناء مراكز إيواء في حالات الطوارئ.

وقد أجرت المفوضية خلال أيلول/سبتمبر تقييماً لنظام البيوت صديقة البيئة استمر خمسة عشر يوماً في القامشلي وجدت خلاله أن بناء هذه البيوت وسيلة فعالة لتلبية متطلبات الأفراد الذين يضطرون إلى الحصول على منزل خلال فترة زمنية قصيرة. علاوةً على ذلك، لا يحتاج بناء هذه البيوت إلى معرفة عميقة حيث يمكن أن يبنيها المستفيدون أنفسهم. وبالمقارنة مع الخيام تمتلك البيوت صديقة البيئة عدة مزايا دون أن تكون دائمة حيث يمكن تفكيكها بسهولة وإعادة استخدام موادها. كما يقدم هذا النظام للمستفيدين فرص عمل وكسب دخل كما يحفز الأعمال الصغيرة. ومن المزايا الأخرى:

- **سهولة تعلم هذا النظام واستخدامه - مما يتيح للأشخاص غير المحترفين والمجتمعات المحلية التعامل معه.**
- **المتانة - إن الجدران المستخدمة متينة للغاية، نظراً لسماكتها ووزنها مما يحميها من التأثر بالرياح العاتية أو العوامل الأخرى المدمرة كالزلازل والفيضانات وغيرها.**
- **التكيف - إذ من السهل تغيير أماكن فتحات الجدار خلال البناء أو حتى فك الجدران في حال تركيبها بشكل خاطئ وإعادة بنائها بالمواد نفسها. كما يمكن أيضاً تقسيم المنزل بسهولة إلى غرف باستخدام الستائر أو الفواصل الخفيفة، فضلاً عن إمكانية إضافة جدران تسمح بتوسيع المساحة في المستقبل. ومن الممكن أيضاً تثبيت تمديدات السباكة والتمديدات الكهربائية بسهولة ضمن جدران هذه المنازل.**
- **الأمان - لا يتطلب هذا النظام وجود أكوام من الطوب في الموقع قد يعرضها للسرقة، وإنما يتطلب فقط وجود أكياس يسهل توفيرها وأكوام من التراب لا قيمة له. وعلاوة على ذلك، توفّر هذه البيوت مقاومة ممتازة للحريق وحماية إضافية من الرصاص مقارنة مع الخيام.**
- **المواقع النائية - يحتاج هذا النظام فقط إلى أكياس يتم نقلها إلى الموقع مما يسهل البناء في المناطق النائية.**

بعد الاختبار الناجح لهذا المشروع التجريبي تُخطط المفوضية للتوسّع باستخدام حلول الإيواء الخاصة ببناء البيوت صديقة البيئة في مناطق أخرى خلال عام 2016 بالتعاون مع شركائها التنفيذيين.

الصحة

وفّرت المفوضية في سورية خلال عام 2015
رعاية صحية أولية لـ 797,432 فرداً

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

تدهورت خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والمتخصصة في البلاد منذ بداية الأزمة بسبب تضرّر مرافق الصحة، وانقطاع التيار الكهربائي، ونقص الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية، وغياب المتخصصين المؤهلين في الرعاية الصحية، بما في ذلك العاملون في قطاع الصحة في مجال خدمات الصحة الإنجابية. كما اتسم عام 2015 باشتداد الأزمة وزيادة الاحتياجات الصحية للسكان الذين يعيشون في سورية فقد أدى نقص الموظفين الطبيين المتخصصين، وسيارات الإسعاف، والمعدات، والإمدادات الطبية إلى زيادة عدد الوفيات التي من الممكن تجنبها. كما ساهم النقص في خدمات المرافق الأساسية بما في ذلك الكهرباء، والوقود، والمياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي في زيادة التعرّض للأمراض السارية مثل الإسهال والتيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي (أ)، فضلاً عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتعطّلت الخدمات الصحية الأساسية جرّاء هجرة العاملين المؤهلين في مجال الرعاية الصحية إلى الخارج، وانخفاض الإنتاج المحلي للأدوية بنسبة 60 في المائة، وزيادة أسعار الأدوية المنتجة محلياً بنسبة 50 في المائة.

كما قُتل ما يزيد عن 640 عاملاً في مجال الرعاية الصحية منذ بداية الأزمة، ويعمل حوالي 58 في المائة من المستشفيات العامة و 49 في المائة من المراكز الصحية العامة بشكل جزئي أو كلي. وفي شمال سورية، يعمل 36 في المائة فقط من المرافق الصحية بشكل فعّال، مما اضطر العديد من مقدمي الرعاية الصحية للعمل ضمن مبان ليست مهيأة لتقديم الخدمات الصحية. هذا ويتعرّض الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة المهددة للحياة مثل السكري، والفشل الكلوي، والربو، والصرع، والسرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، لزيادة خطر الوفاة أو الإصابة بمضاعفات بسبب صعوبة الحصول على الرعاية والأدوية المنقذة للحياة. كما يؤدي النقص الحاد في عدد القابلات الماهرات وأطباء التوليد إلى عقبات كبيرة تحول دون توفير الرعاية لحوالي 300,000 من الحوامل والنساء اللواتي يحتجن إلى دعم متخصص. هذا ويقدم 10 في المائة فقط من مراكز الرعاية الصحية الأولية خدمات الصحة النفسية الأساسية، في حين يزداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون الرعاية الصحية النفسية حيث تشير التقديرات الحالية أن 600,000 شخص يعانون الآن في سورية من مرض نفسي، وبشكل خاص الاكتئاب، والقلق، والذهان، والحالات المرتبطة بالتوتر.

797,432 مستفيداً

من الرعاية الصحية الأولية

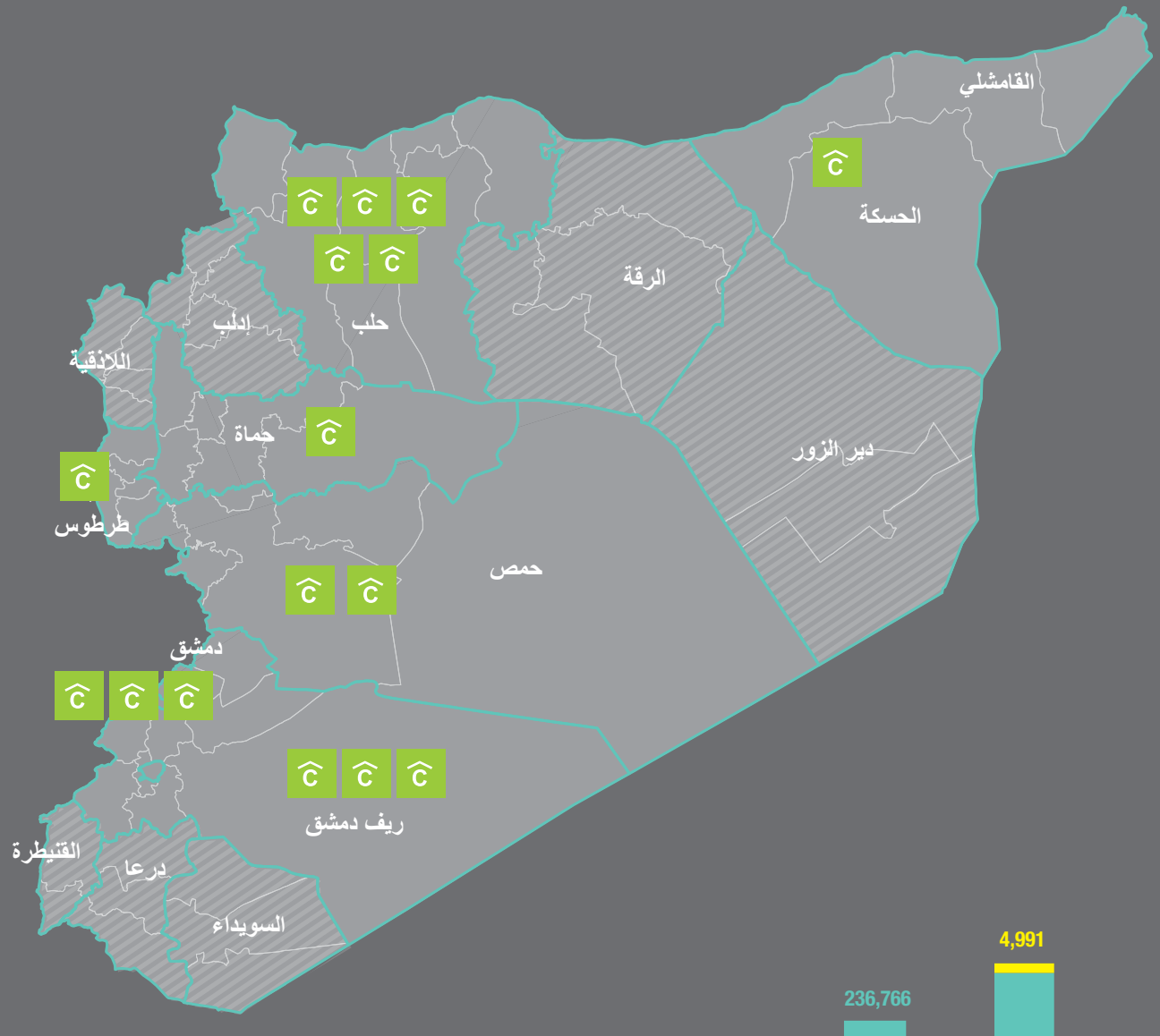

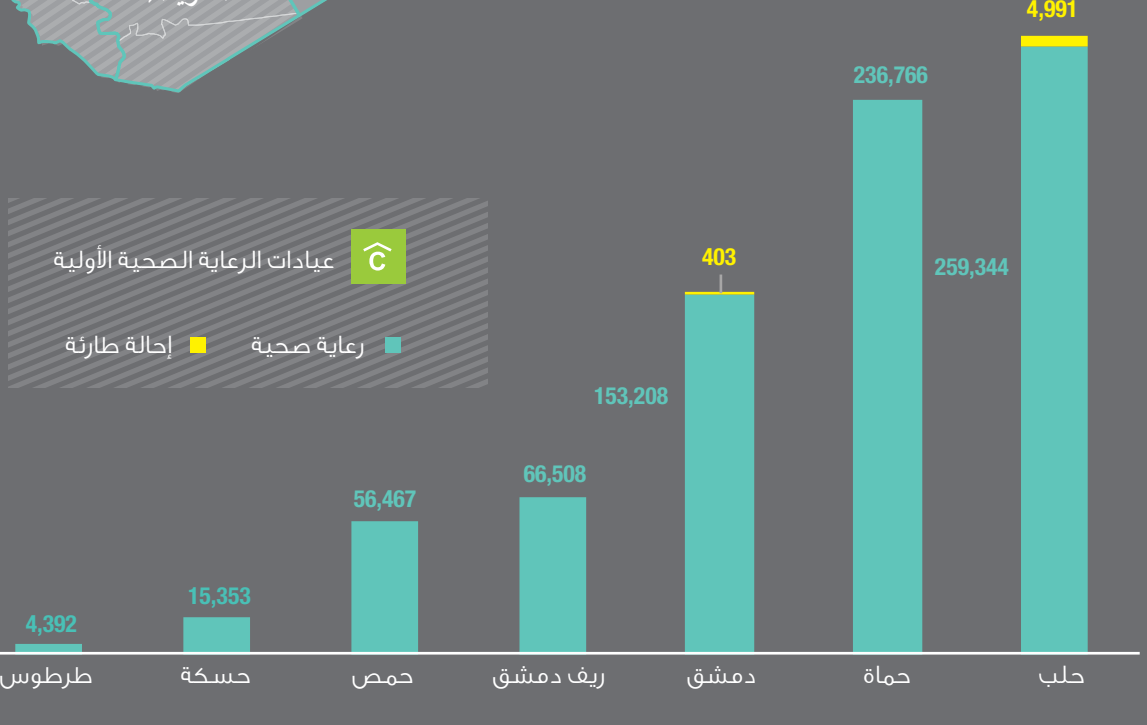

الاستجابة

نظراً إلى افتقار معظم الأشخاص النازحين داخلياً إلى الموارد المالية اللازمة لتغطية تكاليف الرعاية الصحية والأدوية، يهدف نهج المفوضية في مجال الصحة إلى حمايتهم من المخاطر التي تهدد صحتهم ورفاههم من خلال توفير الوصول المجاني إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والتي تشمل بشكل أساسي:

عيادات الرعاية الصحية الأولية

تدعم المفوضية 22 عيادة رعاية صحية أولية في ست محافظات مختلفة وهي دمشق، وريف دمشق، والحسكة، وحلب، وحمص، وطرطوس، وحماة حيث يستفيد المرضى من الرعاية الصحية الأولية التي تشمل أدوية الأمراض الحادة والمزمنة.

الأدوية

اشترت المفوضية قائمة تضم أكثر من 200 نوع من أدوية الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الأدوية السرطانية المتخصصة وغير المتوفرة داخل سورية، وقامت بتسليمها إلى إلى عشر عيادات للهلال الأحمر العربي السوري.

كما اشترت المفوضية أدوية سرطانية وأخرى منقذة للحياة وسلمتها إلى مستشفيات عامة.

الإحالة في حالات الطوارئ

يشكّل دعم التدخلات الطبية والجراحية المنقذة للحياة، والتي حددها الشركاء، إحدى مكونات الدعم الصحي المقدّمة. حيث وفّر الشركاء في دمشق وحلب وحماة تدخلات طارئة إلى النازحين بما في ذلك العمليات الجراحية العاجلة، والعناية التوليدية، والعناية المركزة إلى ما يقرب من 6,000 شخص.

الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي

سبب النزوح نتيجة النزاع آثاراً سلبية حتمية على الرفاه النفسي والاجتماعي والعاطفي والروحي للأفراد. وقد أدمجت خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من خلال فريق متخصص متعدد الوظائف في المراكز المجتمعية وثماني عيادات تدعمها المفوضية.

وقد قدّمت المفوضية بالتعاون مع الشركاء كالهلال الأحمر العربي السوري خدمات في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إلى 5,399 شخصاً.

خدمات التوعية

يعجز العديد من النازحين عن الحصول على خدمات الرعاية الصحية المتاحة بسبب غياب الأمن، أو بعد المسافات، أو نقص وسائل النقل بأسعار معقولة، أو العجز أو الخوف من وصمة العار. وقد تمكّنت المفوضية هذا العام، عبر متطوعيها، من إجراء فحوص منتظمة لرفاه الأفراد شملت 2,894 شخصاً من المتضررين القاطنين في مجتمعاتهم.

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

الطفل المحظوظ فراس

سمع رجل أثناء سيره في مدينة حلب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر صوت بكاء طفل تبيّن أنه قد تُرك في الشارع في حالة سيئة وعمره لا يتجاوز بضع ساعات فقط. حمل الرجل الرضيع إلى مستشفى التآلف الذي تدعمه المفوضية، حيث فحصه الطبيب المقيم وأحاله مباشرة إلى وحدة العناية المركزة لحديثي الولادة. وكان من الواضح بأن الطفل فراس قد ولد قبل أوانه وإنه في حالة سيئة جداً، ويعاني من خدوش وكدمات وارتفاع حرارة وتسمم الدم.

وُضع الرضيع مباشرة في حاضنة ورُصدت مؤشراته الحيوية بشكل مستمر. ومن خلال الرعاية الرائعة والعطوفة والمكثفة التي قدمها الموظفون هناك، استقرت حالته وتمت إحالته إلى الخدمات الاجتماعية. ففي خضم الموت والدمار الهائل الناجم عن هذا النزاع، لا يزال هناك بصيص أمل بالمستقبل .

المفوضية تدعم حملة توعية للأطفال في صحة الفم

أطلقت المفوضية بالتعاون مع شريكيها جمعية النور الخيرية وبطريركية الروم الأرثوذكس حملة توعية لنظافة الفم توجهت للأطفال وذلك من أجل المساهمة في توفير الرعاية الصحية للأطفال والتقليل من خطر أمراض الأسنان والتي يتم تشخيصها مع مرضي السكري والثلاسيميا.

ونظراً لصعوبة حصول العديد من السوريين على العلاجات الفموية والسنية خلال الأزمة، بدأت مجموعة من طلاب السنة الثالثة في طب الأسنان في جامعة دمشق بتنظيم أنشطة توعية تفاعلية حول أهمية صحة الفم، وفحص الكشف المبكر عن أمراض الأسنان، وتوفير المواد المانعة لتسوس الأسنان للأطفال بين أعمار 4 و14 سنة في المدارس والمراكز الطبية والفضاءات صديقة الطفل. كما يقدم هؤلاء الطلاب بعد انتهاء الحملة، في هذه المبادرة التي تدعمها المفوضية والتي تستهدف 1,000 طفل، علاجاً مجانياً للأطفال الذين يتم تشخيص تسوس الأسنان لديهم كما سيحصل جميع الأطفال عند انتهاء جلسات التوعية على مجموعات لصحة الأسنان.

المكاتب الميدانية

مكتب حلب الميداني

يخدم المنطقة الشمالية الغربية

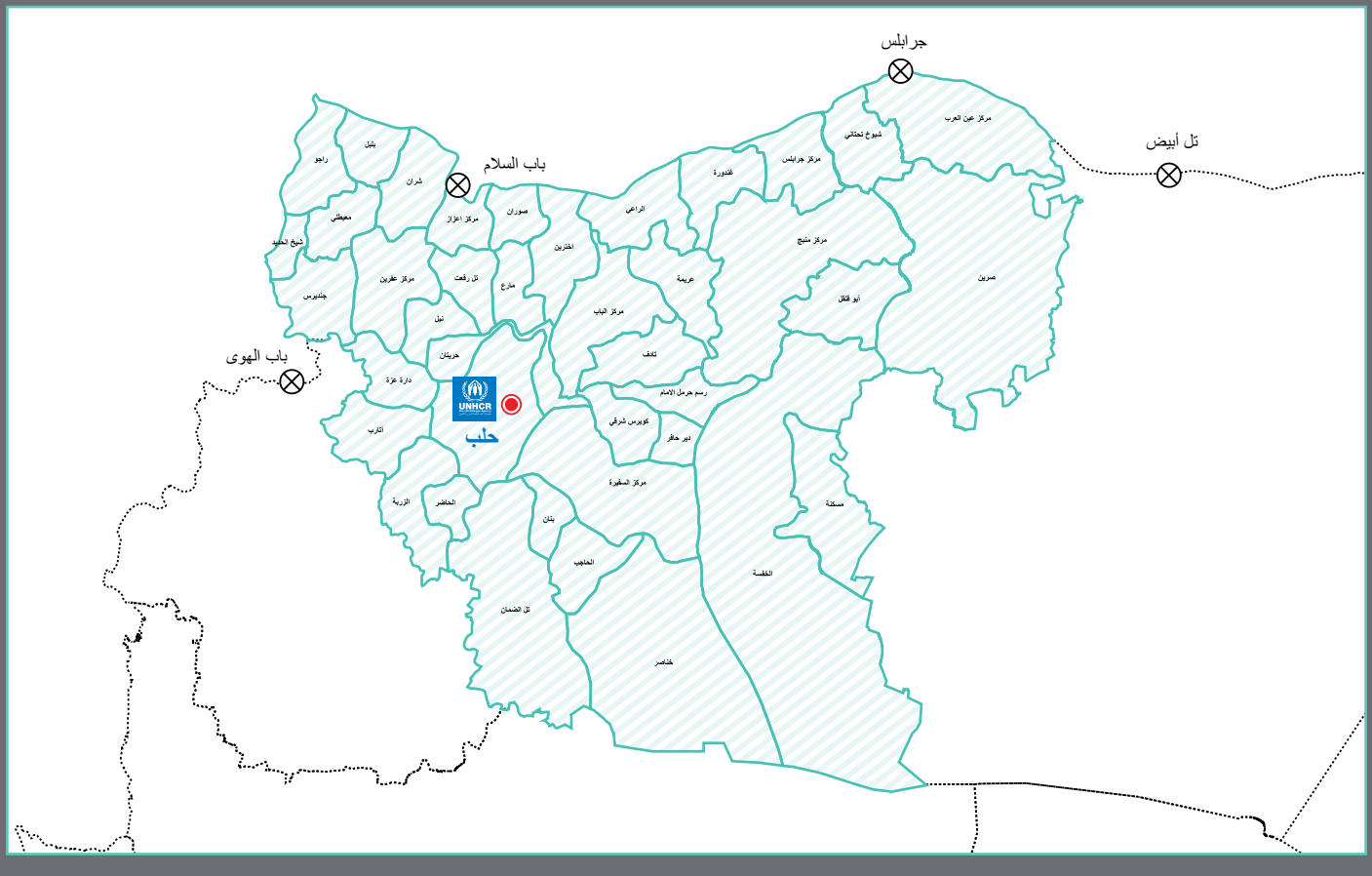

©UNHCR /M.Al Kassem 2015

يستمر موظفو المفوضية السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالعمل في المكتب الميداني في حلب ضمن ظروف صعبة وقاسية من الناحية الأمنية، حيث اضّطر ثلاثة موظفين إلى الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، كما تعرّضت سيارة مصفّحة تابعة للمفوضية لإطلاق النار. ولا يزال يشكّل موضوع غياب البنية التحتية، بما في ذلك نقص المياه والكهرباء تحدياً كبيراً. وبالرغم من كل هذه الظروف، فقد تم إنجاز ما يلي:

- في عام 2015، شاركت المفوضية في أربع بعثات عابرة لخطوط النزاع استهدفت المناطق التي يصعب الوصول إليها، وقدّمت المساعدة إلى 10,000 فرد ضعيف في شرقي حلب، و10,000 في أورم الكبرى، و11,140 في كفر حمرا ومعارة الأرتيق فضلاً عن 10,000 في شرقي حلب.
- تمكّنت المفوضية من خلال شركائها التنفيذيين؛ الهلال الأحمر العربي السوري، والتآلف والأمانة السورية للتنمية، من توزيع مواد الإغاثة الأساسية إلى 784,917 فرداً في حلب.
- صمّمت المفوضية مجموعة الشتاء التكميلية الخاصة بمحافظة حلب والتي استهدفت النازحين المقيمين في المباني غير المجهّزة أو في البيئات المكشوفة. وقدمت المساعدة إلى 210,856 فرداً من خلال هذه المواد المخصّصة لفصل الشتاء في عام 2015.
- استهدفت أنشطة المفوضية الخاصة بمراكز الإيواء 4,826 فرداً من خلال مواد مستدامة، كما استهدفت 4,850 فرداً من خلال مستلزمات مراكز الإيواء التي يقوم النازحون بتركيبها.
- افتتحت المفوضية وشركاؤها التنفيذيون أربعة مراكز مجتمعية جديدة في حلب.
- قدّمت المفوضية خدمات طبية إلى 264,335 فرداً في المراكز الطبية التي تدعمها. كما عزّزت الدعم الطبي أيضاً عن طريق إدراج تخصّصات طبية جديدة مثل طب العظام، والأذن والحنجرة، والأمراض العصبية، وأمراض الجهاز الهضمي. كما أدخلت جهاز تصوير بانورامي للأسنان إلى المراكز الطبية للرعاية الصحية الأولية في الأكرمية.

أبو عزيز: حلّاق كرّس حياته لأولاده

أبو عزيز، حلّاق نزح مع أبنائه الثمانية ضمن حلب بسبب النزاع. وعلى الرغم من معاناته الشديدة وعائلته جرّاء دمار منزلهم ومحل الحلاقة إلا أنه لم يستسلم، وتمكّن من إيجاد وسيلة للمضي قدماً. ومع بعض المساعدة قرّر أن يسخّر مهاراته في العمل ويتابع عمله كحلاق. حيث استخدم الشوادر البلاستيكية التي توزعها المفوّضية لتجهيز صالونه الأبيض وهو الآن يكسب لقمة العيش لإطعام أطفاله وتعليمهم أيضاً.

وقد أعرب أبو عزيز عن امتنانه للمساعدة التي قدّمتها المفوضية قائلاً: «إن كنتُ نازحاً فهذا لا يعني أن أترك أطفالي في الشوارع أو أن أجبرهم على العمل، إذ لديهم الحق في الالتحاق بالمدرسة. وسأعمل بجد في صالوني البلاستيكي، بغض النظر عن برودة الطقس أو حرارته ، كما سأواظب على عملي ليس من أجل كسب المال فحسب وإنما للحفاظ على كرامتي أيضاً.»

مكتب دمشق الميداني

يخدم العاصمة وما حولها

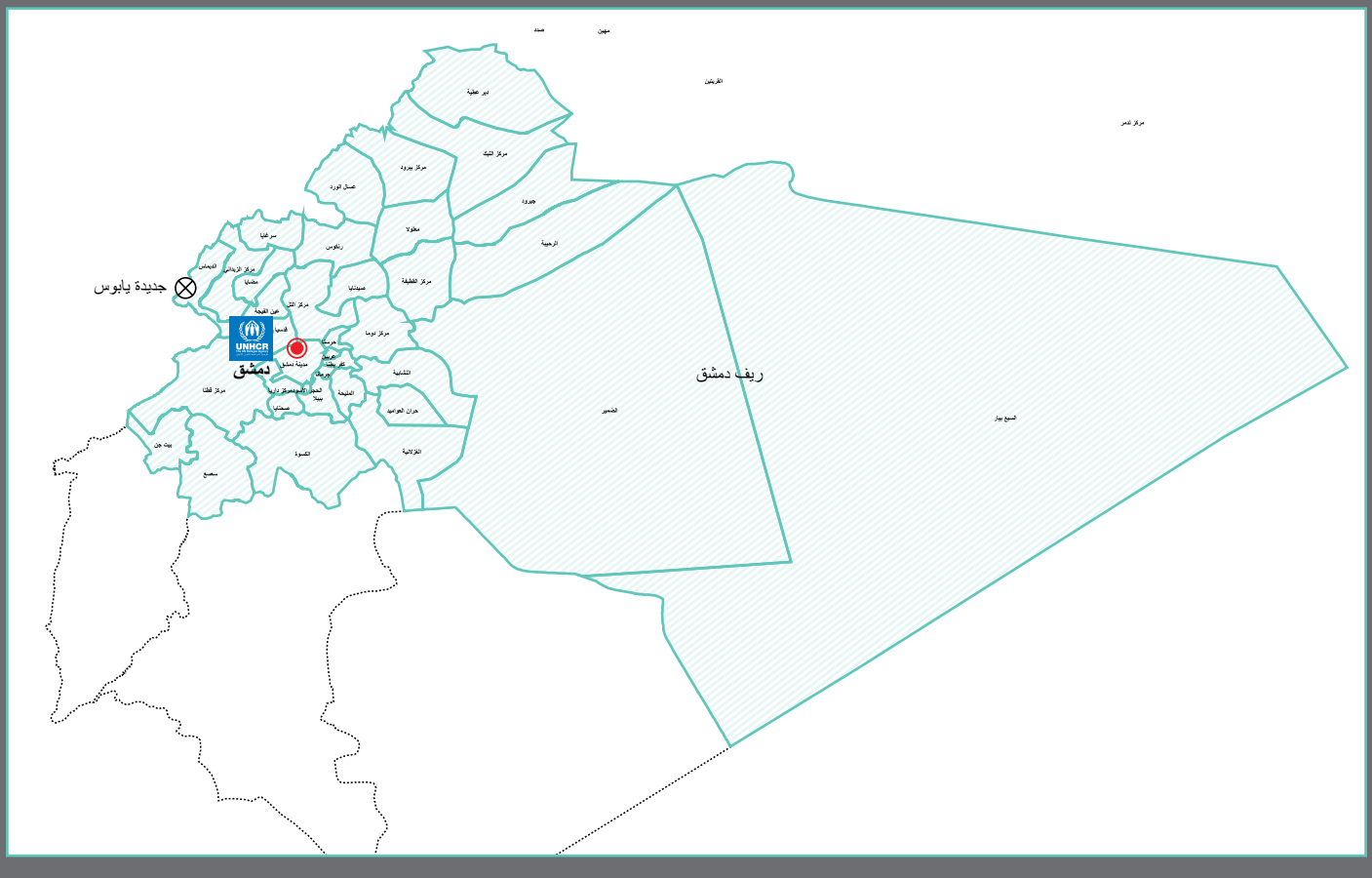

شهد عام 2015 تكثيفاً كبيراً للعمليات العسكرية في ريف دمشق، مع تحقيق بعض النتائج الإيجابية لعمليات المصالحة الرسمية في بعض المناطق، واضطراب عمليات المصالحة في مناطق أخرى. وقد حقّق المكتب الميداني للمفوضية في دمشق إنجازات خلال هذا العام حيث:

- استجابت المفوضية لإجلاء العائلات من الغوطة الشرقية، التي لا تزال تحت الحصار منذ عام 2012، من خلال تدخلات الحماية وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية في ضاحية قدسيا، ومخيم الدوير، ومركز إيواء حرجلة الرسمي.
- وصلت المفوضية إلى العديد من المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في ريف دمشق مثل زاكية، وريف الكسوة، والتل، وبيرود، ويلدا، وببيلا،و بيت سحم، وقدسيا، وروضة الزبداني.
- أرسلت المفوضية من خلال شركائها التنفيذيين في دمشق وريف دمشق مساعدات منقذة للحياة إلى 963,501 من الأفراد الضعفاء.
- اتّبعت المفوضية نهجاً ناجحاً حيث استخدمت مواد الإغاثة الأساسية كمدخل لمشاريع الحماية الموجّهة وذلك في منطقة القلمون، وقارة، وبيرود في ريف دمشق.
- عملت المفوضية بشكل وثيق مع شركائها التنفيذيين على أرض الواقع من أجل التخفيف من أثر موسم الشتاء وذلك من خلال إرسال مواد إغاثة مخصّصة لفصل الشتاء إلى 108,925 فرداً في دمشق وريف دمشق.

مبادرة مجتمعية في ريف دمشق تُسفر عن التحاق ٢٨٠ طفلاً بالمدارس

يتواجد في منطقة الجب الأحمر في صحنايا في ريف دمشق العديد من أسر النازحين التي تعيلها النساء والتي تقيم ضمن مبانٍ غير مجهزة على الهيكل تفتقر إلى العديد من الخدمات الأساسية. ومن أهم القضايا التي تواجه الأسر هناك قضية تعليم الأطفال، حيث يعجز العديد من الأسر عن تحمل عبء تكاليف اللباس المدرسي. وبالرغم من هذه الظروف وبروح تعاون مجتمعي تطوعت مجموعة من النازحين داخلياً من النساء والرجال ممن يتمتعون بمهارات الخياطة لصنع اللباس المدرسي للأطفال. واستلمت هذه المجموعة بدعم من المبادرة المجتمعية التي تمولها المفوضية مواداً ومستلزمات وأدوات للخياطة استُخدمت لإنجاز اللباس المدرسي.

وقد هدفت هذه المبادرة في البداية إلى دعم 100 طفل نازح داخلياً، لكنها توسّعت بعد ذلك لتشمل 180 طفلاً آخر، ليصل إجمالي عدد الأطفال المستهدفين إلى 280. وقد أبدى النازحون الذين شاركوا في المبادرة شغفهم وحماسهم للعمل لدرجة أنهم عملوا ساعات إضافية لإنجازها في الوقت المحدد قبل بدء المدارس. كما شجعت هذه المبادرة المجتمعية النساء النازحات اللواتي لا يملكن سوى مهارات خياطة محدودة على المشاركة في مهام مثل خياطة الأزرار وتوزيع اللباس المدرسي. وتدل هذه المبادرة المجتمعية على أنه عندما يتكاتف أفراد المجتمع معاً، فإنهم يصبحون قادرين على إيجاد حلول عملية لأية مشكلة مع قليل من المساعدة التي تقدمها المفوضية.

©UNHCR / 2015

©UNHCR / 2015

مكتب حمص الميداني

يخدم المنطقة الوسطى

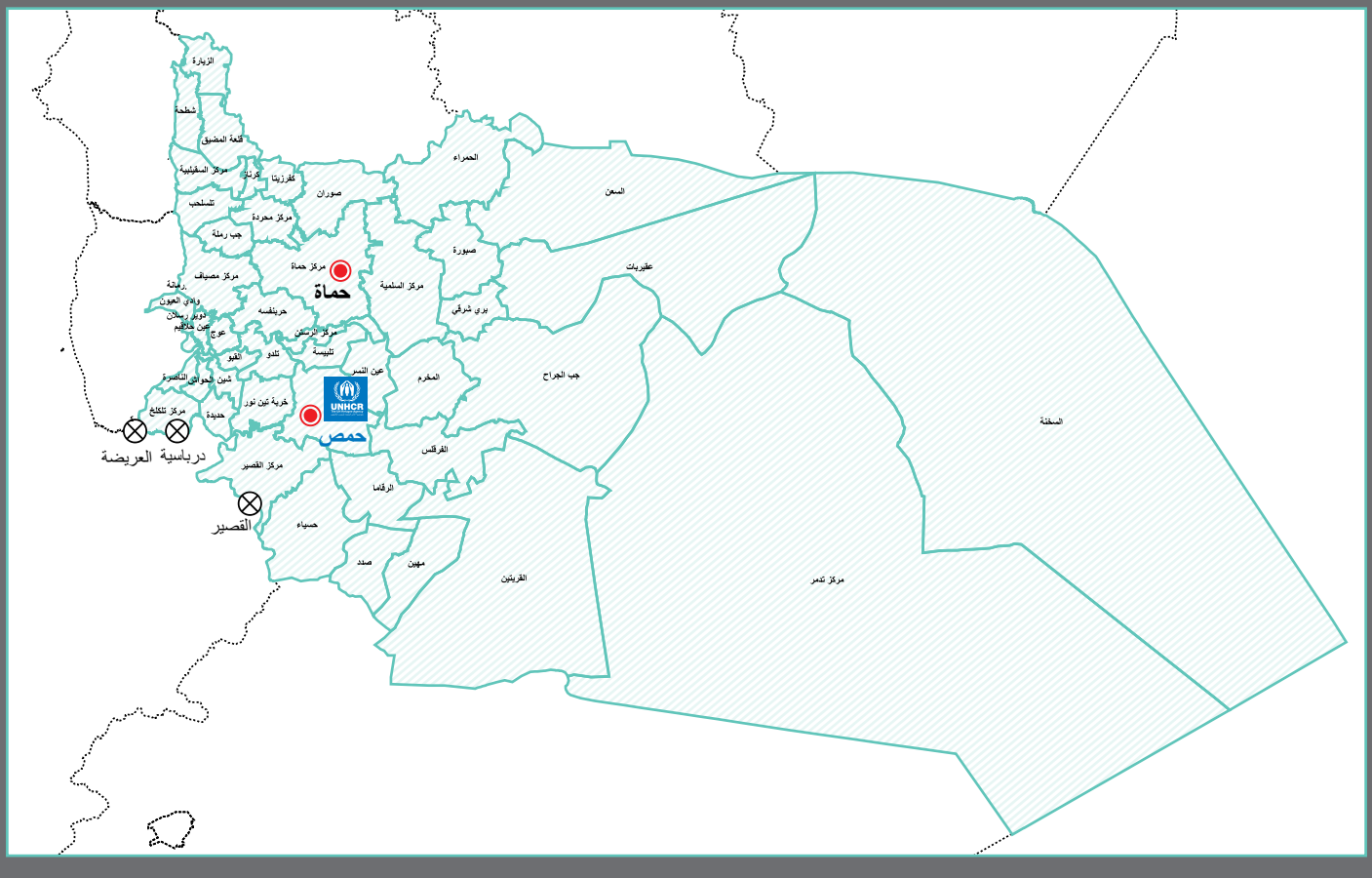

تحسّن الوضع الأمني في المحافظة تحسناً طفيفاً في النصف الثاني من العام مما ساهم في التوسّع في أنشطة المفوضية في المناطق المحيطة بالمحافظة في ريف حمص وحماة التي يصعب الوصول إليها. وقد مكّن هذا من الاستجابة في الوقت المناسب لعدد من حالات النزوح في البلاد بسبب المواجهات العسكرية المتصاعدة بين القوات الحكومية والمجموعات المسلّحة غير الحكومية في مناطق مثل إدلب، وجسر الشغور، وأريحا، وتدمر، والقريتين. ونتيجة لذلك فقد حققت المفوضية في حمص الإنجازات التالية في عام 2015:

- أجرتْ المفوضية تقييماً للاحتياجات وللحماية وقدّمت مواد إغاثة أساسية إلى النازحين في ريف حمص ومناطق داخل حمص مثل الربوة، والشماس، والزرزورية، وحسياء، وقلعة الحصن، والدبلان، والحواش، ومدينة حماة ، وتلكلخ، وباب السباع، وشين، والأربعين من خلال 41 بعثة.
- شاركت المفوضية في بعثات إنسانية مشتركة بين الوكالات إلى المناطق المحاصرة في الوعر، والرستن، وتلبيسة وكذلك الحولة.
- نجحت المفوضية في التفاوض على اتفاق مع الحكومة السورية بشأن تقديم الخدمات القانونية وتلك المتعلقة بوثائق النازحين داخلياً في حمص وحماة. ويدعم الاتفاق النازحين في مجال الوثائق الرسمية، وقضايا الزواج، وتسجيل المواليد، وتسجيل الزواج والطلاق، وكذلك تدخلات المحاكم والتمثيل القانوني.
- أسست المفوضية أربعة مراكز مجتمعية جديدة في مدينة حمص وأطلقت أنشطتها فيها. وشملت أهم الخدمات المقدمة التدريب المهني، وتقديم المشورة، والدعم النفسي الاجتماعي، ودروس التقوية، والمبادرات المجتمعية، وتدريب متطوعي التوعية.
- قدّمت المفوضية المساعدة إلى 56,467 فرداً للحصول على الرعاية الصحية من خلال شركائها التنفيذيين.

طارق وميشيل: إعادة الأمل إلى حمص

عمل طارق قبل الأزمة كمحاسب وكان يملك أيضاً ورشة صغيرة لتصنيع الشمع، بينما عمل ميشيل كمهندس وكان يملك مصنع ألبسة. يعيش الرجلان في المدينة القديمة في حمص، إلا أنه نتيجة النزاع فقد خسرا كل ما يمتلكانه بما في ذلك وظيفتيهما وعمليهما، فاضطرا إلى النزوح إلى منطقة فيروزة في شرقي حمص. تنامى إلى سمع طارق أثناء تواجده في تلك المنطقة معلومات حول الدورات التدريبية المهنية المتنوعة الذي تدعمها المفوضية ويديرها شريكها التنفيذي في المحافظة؛ بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، فالتحق طارق بالدورة التدريبية لإنتاج منتجات التنظيف ومن ثم انتقل إلى التدرب على إدارة المشاريع.

بعد الانتهاء من هاتين الدورتين قرّر طارق أن يطبّق عملياً تجربته السابقة في ورشة تصنيع الشمع إلى جانب تدريبه المهني في إدارة المشاريع وأنشأ مشروعاً لتصنيع الشمع بالتعاون مع ميشيل. تقدّما من خلال البطريركية بطلب للحصول على قرض تجاري صغير من المفوضية، ونجحا في الحصول عليه وبذلك أسسا عملهما التجاري الناجح والذي أصبح يوّرد منتجاته إلى المقاهي والمطاعم في مدينة حمص. كما وجّه كل من طارق وميشيل الشكر إلى المفوضية و البطريركية لما قدمتاه من مساعدة حيث دعم هذا المشروع عائلتين كما منح بصيصاً من الأمل في حمص.

©UNHCR /M.Alkassem 2015

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

مكتب القامشلي الميداني

يخدم المنطقة الشمالية الشرقية

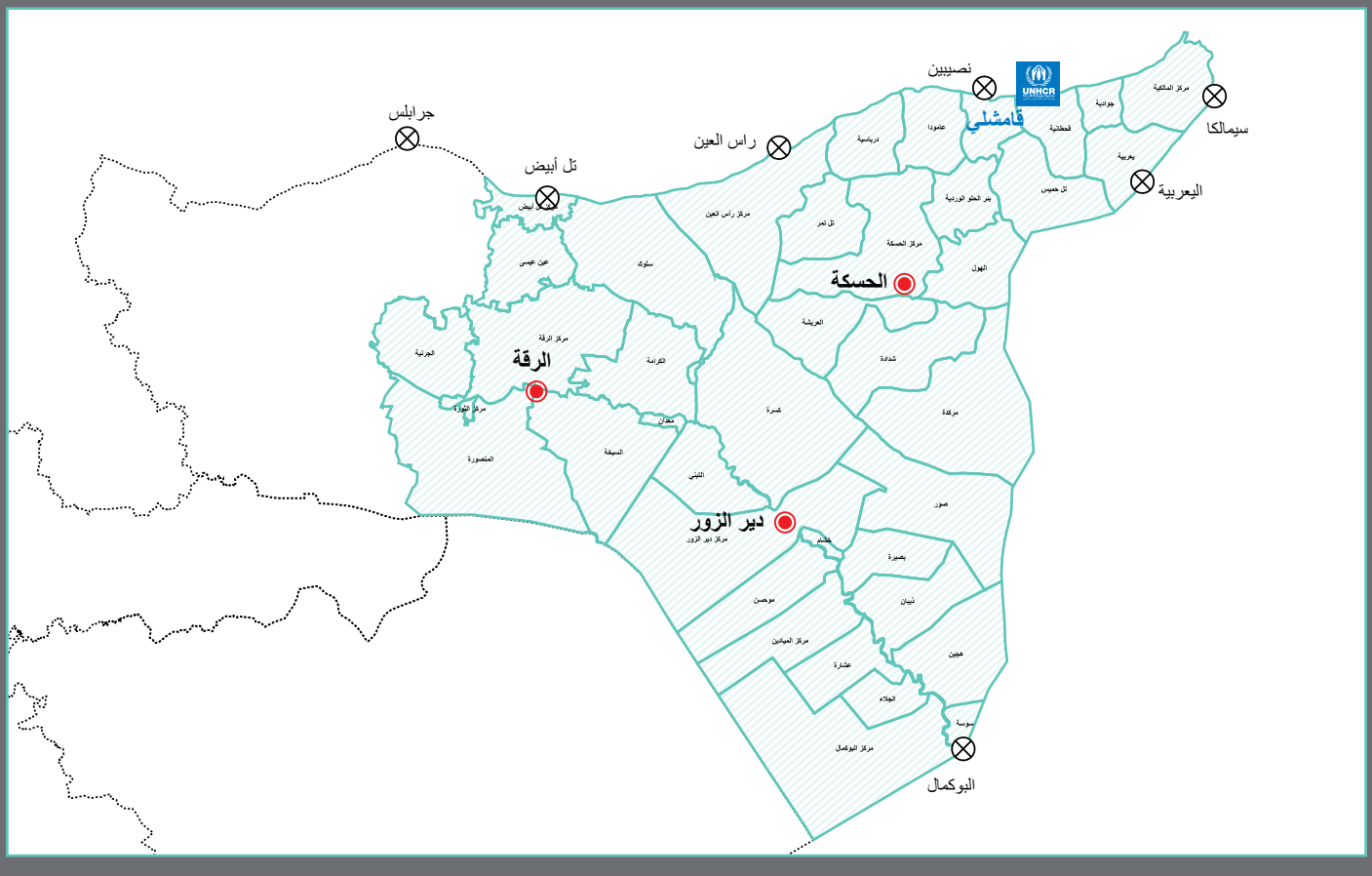

©UNHCR /B.Diab 2015

لا تزال محافظة الحسكة تعاني من تحديات انعدام الأمن وصعوبة الوصول إليها نتيجة النزاع المسلح الدائر فيها. وقد زاد تقدّم تنظيم داعش في المنطقة الجنوبية من مدينة الحسكة من معدل نزوح العائلات على مدار العام. كما تلقت المفوضية أيضاً معلومات عن هجوم محتمل على مبانيها في القامشلي في تشرين الثاني/نوفمبر مما أدى إلى الطلب من جميع الموظفين العمل من المنزل لفترة من الزمن حتى يتم الانتهاء من إجراء التقييم الأمني. وبالرغم من ذلك فقد:

- أتمت المفوضية 6 عمليات عبر الحدود من خلال معبر نصيبين حيث تم استلام مجموعات مواد الإغاثة الأساسية التي تغطي احتياجات 100,000 شخص بالتنسيق مع المفوضية في تركيا.
- استجاب المكتب الميداني للمفوضية في القامشلي على الفور-من خلال تحديد النازحين وتوزيع مواد الإغاثة الأساسية- لمختلف موجات النزوح من مدينة الحسكة وقرى الخابور، وتل حميس، والهول، ورأس العين، وجبال عبد العزيز، ودير الزور، والرقة، وشرق وجنوب شرق وجنوب غرب الحسكة بالإضافة إلى الربيعة في العراق.
- قدّمت المفوضية المساعدة النقدية إلى 19,863 فرداً تم تحديدهم من بين أكثر الفئات ضعفاً في المحافظة.
- أرسلت المفوضية شحنات عن طريق الجو من دمشق إلى القامشلي تحمل 4,883 مجموعة من الملابس الشتوية، وأربع خيام ضخمة وكذلك 2,600 كنزة شتوية. وأرسلت هذه المواد إلى مستودع المفوضية في القامشلي ومخيم نيروز للاجئين.
- أرسلت المفوضية مجموعات مواد إغاثة أساسية إلى أكثر من 73,000 شخص في تسع مواقع للتوزيع في محافظة الحسكة بما في ذلك مناطق جغرافية جديدة يصعب الوصول إليها مثل تل تمر والمبروكة في رأس العين، بالإضافة إلى منطقة الهول التي لم يتم الوصول إليها منذ عام 2013.

سوزدار: مساعدة اللاجئين الإيزيديين

سوزدار امرأة تبلغ من العمر 22 سنة تعيش في المالكية في محافظة الحسكة وتعمل كمعلمة فنون. عندما تنامى إلى سمع سوزدار في عام 2014 هروب السكان الإيزيديين المحاصرين في جبال سنجار في العراق إثر هجوم تنظيم داعش عليهم، تطوعت مباشرة مع الصليب الأحمر الكردي وذهبت هناك للمساعدة. وقد روت قصص القتلى والمعاناة التي شهدتها هناك ووفاة العديد من المواليد الجدد بسبب نقص الحليب ووفاة المسنين بسبب الحرارة العالية والإرهاق ونقص الغذاء والماء والمأوى. وقد ساعدت سوزدار مع غيرها من المتطوعين الكثير من الناس هناك، والذين لا يزال بعضهم يعيش حتى الآن في مخيم النيروز للاجئين بعد قطعهم مسافات طويلة للوصول إلى هناك. وهي تُدرّس الآن الفنون للأطفال الإيزيديين في المخيم ولا ترى بأن اللاجئين هناك يشكّلون عبئاً على المجتمع المضيف وإنما على العكس يشكلون فائدة للمنطقة. وقالت لنا بفخر: «بوصفي إحدى أعضاء المجتمع المضيف أعتقد بأنه من واجبنا مساعدة إخواننا وأخواتنا من سنجار.»

مكتب السويداء الميداني

يخدم المنطقة الجنوبية الغربية

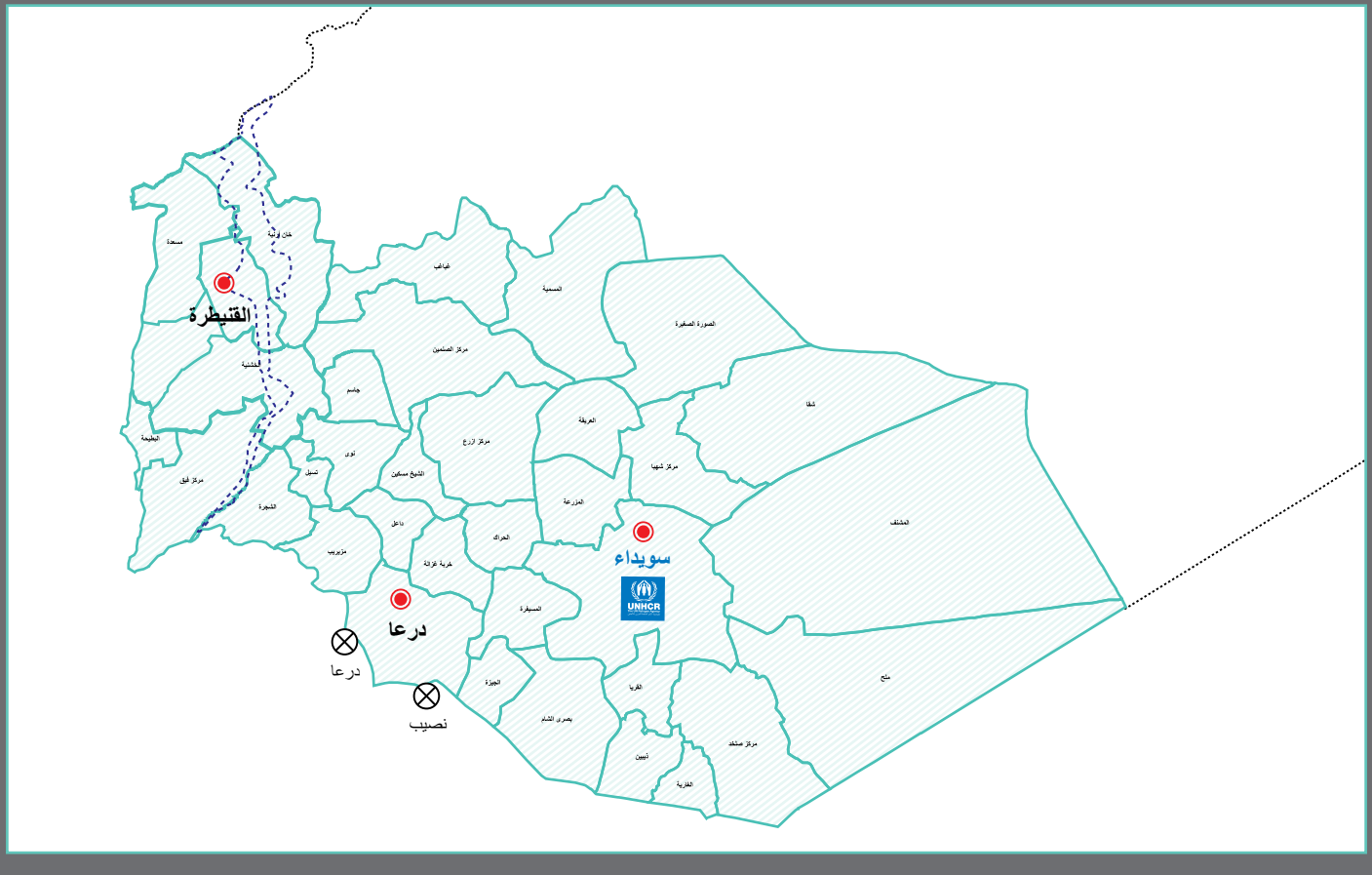

يغطي المكتب الميداني في السويداء المحافظات الجنوبية من سورية؛ السويداء ودرعا والقنيطرة. وقد تدهور الوضع الأمني خلال العام بعد سيطرة المجموعات المسلحة غير الحكومية على معبر نصيب بين سورية والأردن مما أدى إلى إغلاقه وقطع إحد طرق الإمداد القليلة المتاحة أمام المفوضية لاستيراد المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من هذا، فقد:

- سلّمت المفوضية 274,860 من مواد الإغاثة الأساسية إلى مستفيدين في السويداء ودرعا والقنيطرة بمن فيهم 15,360 مستفيد ممن يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها.
- استجابت المفوضية لنزوح العائلات من بصرى الشام وذلك من خلال توزيع مواد إغاثة أساسية بشكل عاجل إلى 2,000 مستفيد.
- دعمت المفوضية مركزاً مجتمعياً جديداً في القنيطرة من خلال شريكها التنفيذي في المحافظة؛ بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس.
- وافقت المفوضية على دعم ثلاثة مستفيدين و تقديمها منحاً لهم لإنشاء أعمال تجارية صغيرة وهي مخبز لصنع الحلويات وتوزيعها، ومحل تجاري صغير، ومتجر لتصنيع الأجبان والألبان.
- عيّنت المفوضية محاميين لتقديم المساعدة والمشورة القانونية إلى النازحين في محافظة السويداء.

إقبال – خبّازة وسيدة أعمال نازحة

نزحت إقبال من ريف دمشق قبل ثلاث سنوات إلى السويداء حيث سمعت خلال إقامتها هناك عن برنامج منح الأعمال التجارية الصغيرة التي تمولها المفوضية، فقررت أن تتقدّم بطلب تمويل لفتح مخبز صغير عبر شريك المفوضية التنفيذي في المحافظة؛ بطريركية الروم الأرثوذكس في أنطاكية وسائر المشرق. وبالرغم من أن إقبال لم تنهِ تعليمها، إلا أنها أثبتت بأنها سيدة أعمال ذكية ومتمرسة. وتدير إقبال الآن مخبزاً مزدهراً في السويداء، وذلك بعد مضي عامين فقط على التقدّم بطلب للحصول على منحة للأعمال التجارية الصغيرة، وعلى استكمال الدورات التدريبية في مجال المهارات التجارية. وهي الآن قادرة على دعم ابنيها، ودفع إيجار منزلها، حتى أنها افتتحت متجراً صغيراً بجوار مخبزها لتنوّع سبل كسب العيش. وخلال البعثة الأخيرة إلى السويداء زارها موظفون من المفوضية في دمشق لمتابعة حالتها ووقعوا حالاً في حب خبزها السوري اللذيذ الشهير لدرجة أنهم اشتروا كل ما كان في المخبز ! وعلى الرغم من تحسن مستوى معيشة إقبال، إلا أنها تأمل في التوصّل إلى حل سلمي للأزمة، وأن تكون قادرة في نهاية المطاف على العودة إلى منزلها في ريف دمشق.

تقول إقبال «سأغلق المخبز مبكّراً اليوم»، حيث أن موظفي المفوضية القادمين من دمشق إلى السويداء في مهمة عمل قد اشتروا كامل خبزها الطازج اللذيذ في ذلك اليوم.

©UNHCR /B.Diab 2015

مكتب طرطوس الميداني

يخدم المنطقة الغربية

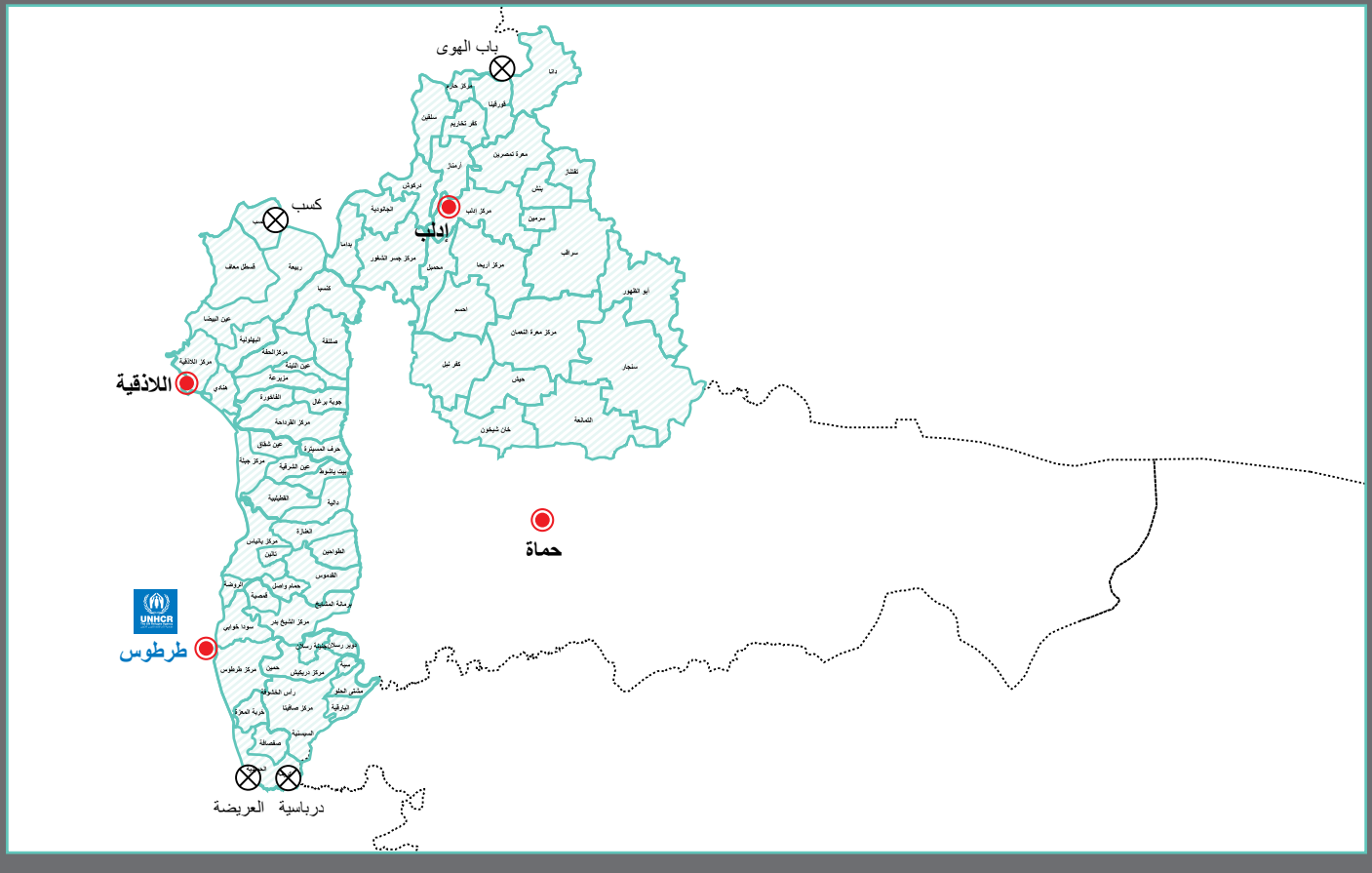

يغطي المكتب الميداني للمفوضية في طرطوس كلاً من محافظات طرطوس واللاذقية وإدلب. وقد بقيت طرطوس واللاذقية آمنتين نسبياً خلال عام 2015 مع عدد محدود من الحوادث الأمنية، وهما تستضيفان العديد من العائلات النازحة واللاجئين. أما فيما يخص محافظة إدلب، فهي من المناطق التي يصعب الوصول إليها نتيجة وقوعها تحت سيطرة المجموعات المسلحة غير الحكومية منذ آذار/مارس. وقد تم إنجاز ما يلي خلال عام 2015:

- سهّلت المفوضية تدفق مواد الإغاثة الأساسية الى البلاد من خلال مينائي طرطوس واللاذقية وإرسالها إلى 117,475 نازحاً في طرطوس، و131,225 في اللاذقية و37,950 في إدلب.
- أعادت المفوضية تأهيل عشرة مراكز إيواء في طرطوس تستضيف 8,730 نازحاً وكذلك مراكز إيواء في اللاذقية تستضيف 5,476 نازحاً. وشمل ذلك إعادة تأهيل الجدران، والمياه والصرف الصحي، والأعمال الكهربائية والأبواب والنوافذ، فضلاً عن تحسينات لسهولة الوصول إلى المرافق.
- دعمت المفوضية إنشاء مركزين مجتمعيين ومساحةً صديقةً للطفل في طرطوس وكذلك مركزاً مجتمعياً في اللاذقية يوفّر مجموعة متنوعة من الخدمات استفاد منها أكثر من 20,000 شخص.
- أرسلت المفوضية، أثناء حالات النزوح من إدلب، 2,000 خيمة عائلية تستوعب 10,000 شخص، وذلك عن طريق شريكها التنفيذي؛ الهلال الأحمر العربي السوري. كما قادت المفوضية أيضاً -بالتعاون مع جميع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المعنية- استجابة الحماية الطارئة لحالات النزوح من أريحا والمناطق الساحلية وقامت بتعزيز قدرة شريكها التنفيذي على الاستجابة.
- قدّمت المفوضية في طرطوس المساعدات إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها في إدلب والتي استفاد منها 44,725 فرداً من خلال المشاركة في إحدى عشرة قافلة مشتركة بين الوكالات.
- تبرّعت المفوضية بمختبر للنطق ومعدات السمع إلى منظمة آمال غير الحكومية من أجل دعم الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً في مركز السمع ومراكز مختبرات النطق ومختلف مراكز فحص السمع في ريف اللاذقية وطرطوس. ويستفيد أكثر من 100 طفل شهرياً من مساعدة المفوضية.

المبادرة المجتمعية التي دعمتها المفوضية تساعد في تعليم الأطفال المتسربين من المدرسة في اللاذقية

ابتكر المتطوعون في المركز المجتمعي الذي تدعمه المفوضية في اللاذقية وسيلة فريدة وفعّالة لتعليم الأطفال الذين تسرب الكثير منهم من المدرسة بسبب النزوح. حيث ابتكر فريق دعم التعليم في المركز فكرة استخدام كتاب هزلي مصور بسيط كأداة تعليمية، وتقدّم الفريق بنجاح بطلب للحصول على تمويل من المبادرة المجتمعية التي تدعمها المفوضية لتطوير هذا المشروع. وقد صمّم المتطوعون هذا الكتاب بدءاً من الصور الفنية وصولاً إلى الحوار. ويُستخدم هذا المشروع الرائد لدروس اللغة العربية وهو يروي قصة تعزز أهمية النحو وقواعد اللغة. وتبدأ القصة مع شخصية طفل اسمه سامر يطلب منه أستاذه كتابة مقال صغير. يذهب سامر إلى المكتبة ليجد القاموس يبكي هناك ويسأله ما المشكلة فيقول له القاموس بأنه حزين لأن جميع الحروف تتنازع داخله حيث أنها تختلف حول موضوع النحو. يخوض سامر مغامرات ويساعد الحروف على تحقيق السلام حتى يعود القاموس سعيداً مرة أخرى، ويتمكّن هو من كتابة مقالته باستخدام قواعد اللغة الصحيحة. نجحت هذه المبادرة المجتمعية التي دعمتها المفوضية والتي أعطت المزيد من الدعم، وتصمَم حالياً كتب هزلية مصورة جديدة للغة الإنجليزية والرياضيات لعام 2016.

وفي كانون الأول/ ديسمبر افتتح رئيس بعثة المفوضية رسمياً أول مركز مجتمعي في اللاذقية تدعمه المفوضية ويديره شريكها التنفيذي الأمانة السورية للتنمية. وقد أطلق المركز المجتمعي والذي يقع في منطقة الصليبة نشاطاته في وقت سابق من شهر أيلول/سبتمبر على الرغم من عدم اكتماله تماماً في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين دعم المركز الرفاه النفسي والاجتماعي للنازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء وعزز مشاركتهم من خلال التدريب المهني ودروس التقوية على سبيل المثال لا الحصر.
هذا وقد استفاد من المركز حتى الآن أكثر من 1,000 فرد حيث وفر للسكان المتضررين العديد من الخدمات بما ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، والتدريب المهني، والدعم التعليمي، ودعم المبادرات المجتمعية، والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن غيرها من الأنشطة المختلفة حسب احتياجات المجتمع.

بناء القدرات لدى المفوضية وشركائها

يجهل الكثير من المتضررين في سورية حقوقهم، وقلما يحصلون على دعم الحماية الضروري وذلك لأسباب عديدة منها عدم كفاية قدرات العاملين في المجال الإنساني على القيام بواجبات الحماية نتيجة عدة عوامل من بينها نقص الخبرة، وضعف التخطيط والاستعداد. علاوةً على ذلك، وبعد رحيل ما يزيد على أربعة ملايين شخص من الأراضي السوريّة بسبب النزاع، فقد بلغت هجرة الأدمغة من الأشخاص المؤهلين أرقاماً ضخمة. لذا ترى المفوضية في سورية بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية، فخلال النزوح تنهار في كثير من الأحيان آليات الدعم التقليدية داخل المجتمع، مثل الأسرة والأصدقاء والجيران أو غيرها من الشبكات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تعرّض النازحين داخلياً لقدر أكبر من مخاطر الحماية أثناء النزاعات.

وبهدف تقديم الشركاء التنفيذيين خدمات الحماية المناسبة للمجتمعات المتضررة ، تستثمر المفوضية في بناء قدراتهم وذلك من أجل تقديم المساعدة الملائمة للأشخاص المعرّضين للخطر وخاصةً المتضررين من النزوح. ويعزز نهج بناء القدرات الذي تتبناه المفوضية من تعميم مفهوم الحماية، وخاصةً في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتوعية القانونية، وحماية الطفل، والحشد المجتمعي، والدعم النفسي الاجتماعي، ومدونة قواعد السلوك فضلاً عن المهارات المهنية التي يحتاج إليها العاملون في المجال الإنساني والتي من شأنها أن تحسّن معايير العمل المنصوص عليها في هذا المجال.

وقد وضعت المفوضية خلال عام 2015 خطة معزّزة ومحسّنة لبناء قدرات موظفي المفوضية وشركائها ومتطوعي التوعية والمنظمات الأهلية والقادة المجتمعيين. حيث صممت برنامجاً تدريبياً حول «تعريف الحماية» يشمل موضوعات منها مدونة قواعد السلوك لدى المفوضية، مهمة المفوضية، برامج الحشد المجتمعي، تحديد الضعفاء، برامج المساعدة القانونية، مهارات التواصل، والتدريب على الإسعافات الأولية النفسية، وكذلك التدريب المتقدّم في مجال حماية الطفل وتدريب المدربين على مواضيع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمهارات الحياتية. هذا وقد أجريت خلال عام 2015 خمس عشرة دورة تدريبية وورشة عمل في جميع أنحاء سورية استهدفت أكثر من 375 من مقدمي الحماية مثل السلطات الوطنية والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والعاملين في المجال الإنساني ومتطوعي التوعية.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية دورات تدريبية لموظفيها وشركائها في مجالات إعداد التقارير، وإدارة المعلومات، والتصوير الفوتوغرافي، والإعلام والتواصل، في كلٍ من دمشق، والقامشلي، وحمص، وطرطوس كجزء من سلسلة دورات تدريبية ستستمر طوال عام 2016.

برنامج تعلّم تقديم الحماية لأول مرة في سورية وعلى نطاق واسع

خلال عام 2015 التحق 77 موظفاً محلياً من مكاتب المفوضية الميدانية الخمسة في السويداء، وحمص، والقامشلي، وطرطوس، وحلب وكذلك من مكتب المفوضية في دمشق ببرنامج تعلّم تقديم الحماية. ويشمل هذا البرنامج دورة تدريبية مدتها ستة أشهر، وورشة عمل مدتها خمسة أيام، ومن ثم مشروع مدته ثلاثة أشهر في مجال الحماية يضطلع به كل مشارك. ويقيَّم مركز التعلّم العالمي في نهاية المطاف مستوى المشاركين كل على حدة في المقر الرئيسي للمفوضية في بودابست. وتهدف هذه الدورة إلى بناء قدرات جميع الموظفين لتمكينهم من تطبيق مهارات الحماية التي اكتسبوها على جميع مستويات تقديم الخدمات ضمن العمليات في سورية. ويُعتبر برنامج تعلّم تقديم الحماية أعلى مستوى تدريبي تقدّمه المفوضية في مجال الحماية. وهذه هي المرة الأولى على مستوى العالم التي يتم فيها تدريب هذا العدد الكبير من الموظفين المحليين خلال سنة واحدة وفي منطقة عمليات واحدة.

37,450 مستفيداً
من بناء القدرات

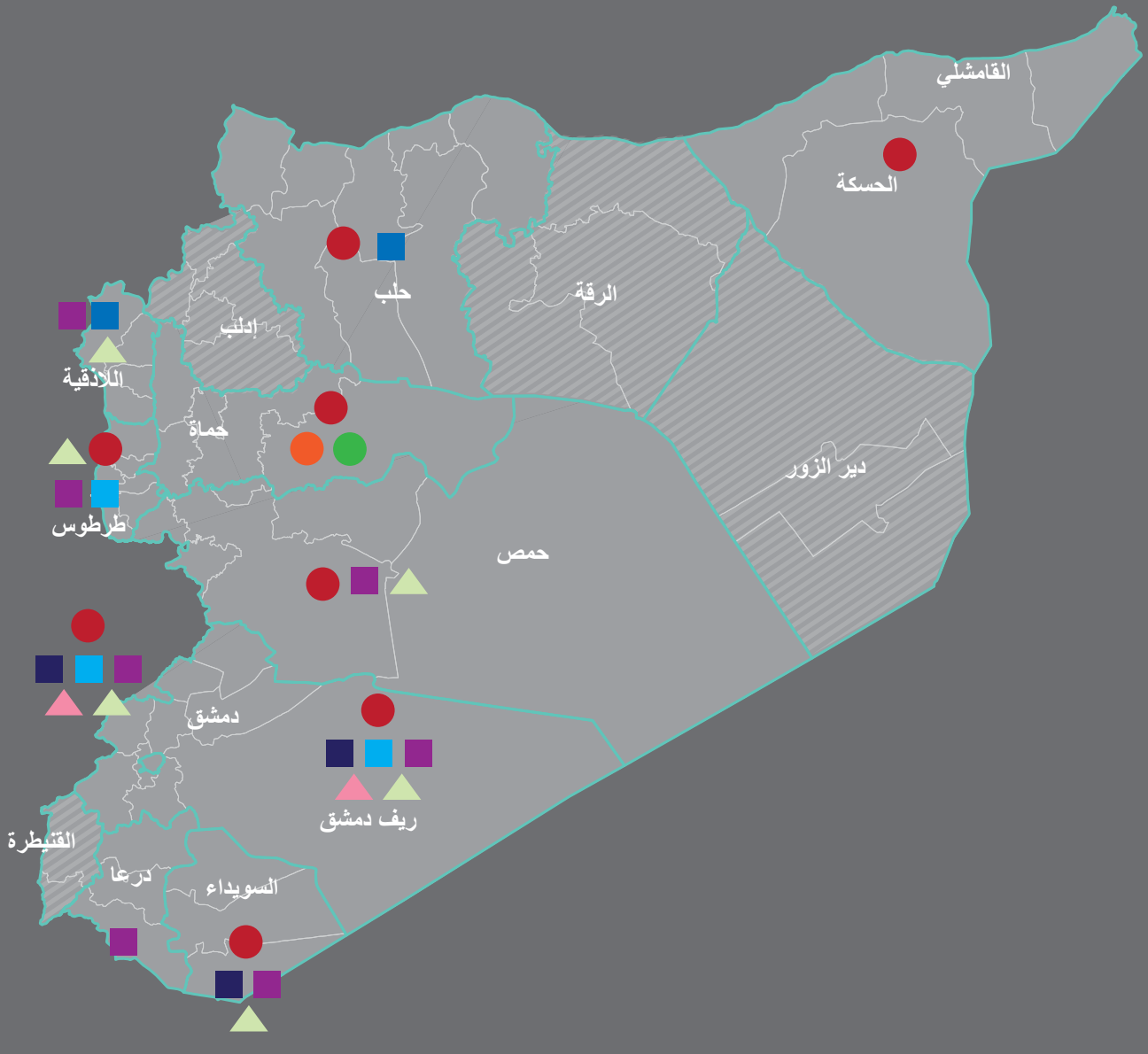

بناء القدرات

- بناء القدرات
- الحشد المجتمعي والدعم
- أنشطة الدعم نفسي اجتماعي

أنشطة اجتماعية اقتصادية

- تصنيع منزلي
- منح للمشاريع الصغيرة

المشاركة والدعم المجتمعي

- تقييم الاحتياجات
- منح للمبادرات المجتمعية
- برامج متطوعي التوعية
- منح لدعم المنظمات المحلية

رفض الاستسلام:
قدرة النازحين السوريين على الصمود

> لا ندرك مدى قوتنا إلى أن نضطر إلى استحضار تلك القوة الخفية الكامنة بداخلنا. إذ يقوم البشر بأشياء مذهلة عند وقوع المآسي، والحروب، وفي أوقات الحاجة. إن قدرة الإنسان على البقاء والتجدّد هي مدهشة بالفعل.
>
> إيز ابيل أليندي

دخل النزاع في سورية عامه السادس، وعلى الرغم من الظروف المأساوية التي ألمت بالنازحين، مازال هنالك العديد منهم ممن يرفضون السماح لمصاعب الحياة بقهرهم. لذا فهم يتمالكون أنفسهم، ويستفيدون غالباً من قوتهم وذكائهم ومهاراتهم اللازمة لتثقيف أنفسهم، وصقل مهارتهم، أو حتى بدء أعمال جديدة. وهنا نسلط الضوء على القدرة المدهشة التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص على الصمود.

محمد: متفائل بالرغم من النزوح

نزح محمد أمين أحمد من حي كرم النحاس في مدينة حلب بسبب النزاع، وأرسل في عام 2013 زوجته وأطفاله العشرة إلى طرطوس خوفاً على حياتهم، ثم انضم إليهم في وقت لاحق في مخيم الكرنك للنازحين. ووصف لنا محمد خروجه من الحي تحت جنح الظلام «وكأنه مهرّب» حتى لا تقبض عليه المجموعات المسلحة هناك. وعلى الرغم من كل هذا لا يزال محمد متفائلاً، حتى أنه افتتح مشروعاً تجارياً يقوم على إصلاح الأجهزة المنزلية الصغيرة. وأثبت المشروع بأنه يقدّم عوناً كبيراً لكل من سكان المخيم وغيرهم من سكان المنطقة. وأعرب عن امتنانه للمساعدة التي تقدمها المفوضية كالخيم الأسرية ومواد الإغاثة الأساسية وكذلك الأنشطة الترفيهية ونشاطات الدعم النفسي الاجتماعي التي ينظمها شركاء المفوضية ويشارك فيها أطفاله الأصغر سناً.

أبو بشار:
من رجل أعمال إلى نازح .. ثم إلى رجل أعمال مرة أخرى

يبلغ محمد نعيم ولقبه أبو بشار من العمر 57 سنة، وقد فقد ابنه وصهره خلال الأزمة السورية قبل نزوحه إلى اللاذقية من حلب منذ نحو أربع سنوات. وهو يقيم مع عائلته في مركز إيواء المدينة الرياضية هناك وهو أكبر مراكز الإيواء في المدن السورية حيث يستضيف أكثر من 5,500 فرد معظمهم من حلب وإدلب وحماة والرقة.

كان محمد قبل الأزمة رجلَ أعمالٍ غنياً يتعامل في استيراد وتصدير السلع المختلفة. وقد خسر كل ما يملك بسبب النزاع الدائر وغدا نازحاً. إلا أن مهاراته كرجل أعمال لم تبقَ مهملة لفترة طويلة، فبمجرد وصوله إلى مركز الإيواء في اللاذقية، لاحظ وجود حاجة لمخزن صغير في المركز. وهو الآن يدير هذا المشروع التجاري الناجح بمساعدة نجليه وصهره.

يقول محمد: «لا يستطيع العديد من الناس هنا دفع نفقات كل ما يرغبون بشرائه، لذلك أقوم في كثير من الأحيان بتخفيض الأسعار قليلاً، فأنا أعرف ظروفهم». ويضيف: «إن العطاء والمساعدة واجب على المرء، فأنا مثلاً أجني ما يكفي لتلبية احتياجات أسرتي الكبيرة المؤلّفة من 15 شخصاً.» وعند سؤاله عن طموحاته وخططه المستقبلية أجاب محمد بأنه يطمح للبدء في تصنيع الحلويات ضمن المركز، حيث أنها مكلفة جداً خارج المركز، وهو يرغب في جعلها بمتناول أيدي قاطني المركز. وهو يأمل أيضاً بأن يعود السلام الى سورية وأن يعود مع عائلته إلى حلب وأن يستثمر في الزراعة إذ أن لديه قطعة أرض صغيرة هناك. وكما يقول «لا يوجد مكان يضاهي المنزل».

ستزدهر جوليا دومنا في حمص مرة أخرى

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

كانت جوليا دومنا من أقوى الشخصيات في الإمبراطورية الرومانية خلال الفترة من عام 193 إلى 217 م. وهي تنحدر من عائلة سورية من مدينة إيمسا، أي حمص في وقتنا الراهن. وبينما كان زوجها الامبراطور، سيبتيموس سيفيروس، يقاتل خصومه، ويلاحق المتمردين، ويُخضع الثورات في الزوايا البعيدة للإمبراطورية، وقعت على عاتق جوليا دومنا مسؤولية إدارة الإمبراطورية الرومانية الشاسعة حيث أثبتت قدرتها على تحمل أعباء الإدارة. وكانت جوليا دومنا أيضاً راعية للفنون، كما كانت تدعو أبرع الفلاسفة والكتاب، وغيرهم من الفنانين في العالم الروماني لإثراء مجلسها والإبقاء على استمرارية التعلّم والثقافة وتطورهما.

كان مطعم جوليا دومنا في حمص منارة للثقافة لسنوات عديدة، ومرتبطاً بمشهد المدينة القديمة هناك. وهو مطعم مشهور من أربع نجوم يستوعب 1,500 شخص، وكان أول مبنى استولت عليه المجموعات المسلحة غير الحكومية حيث احتلته لأكثر من عامين فتضرر المطعم بشكل كبير، ودُمّر العديد من أجزائه. بالرغم من ذلك وبعد إنجاز اتفاق السلام في المدينة القديمة واستقرار المنطقة في نهاية المطاف، عاد مالك طرابلسي، مالك المطعم، للاضطلاع بمهمة إعادة بنائه وهي مهمة ليست بالسهلة أبداً.

ويضيف مالك بفخر، وخلفه ضوضاء المطارق والحفر: «مطعم جوليا دومنا هو عمل حياتي وأنا عازم على إعادة افتتاحه. إنني متفائل بأن الناس سوف يعودون وسيكون لإعادة افتتاح المطعم تأثير إيجابي في جذب المزيد من الناس إلى المدينة القديمة. من الممكن إعادة بناء المدارس والكنائس والمساجد لكن المجتمع بحاجة إلى أمور أخرى أيضاً مثل التاريخ والثقافة والخدمات ومنها المطاعم. ويتمتع مطعم جوليا دومنا بكل هذه الصفات».

ويخطط مالك لإعادة افتتاح الطابق الأرضي من المطعم في صيف 2016 ونحن جميعاً على أهبة الاستعداد للذهاب وتجربته!

تستمر المفوضية وشركاؤها في دعم السكان العائدين إلى المدينة القديمة ليس فقط من خلال تقديم مواد الإغاثة الأساسية وحلول الإيواء مثل مجموعات العزل، ولكن أيضاً عبر توفير الدعم العملي في مجال الحماية والخدمات المجتمعية مثل التدريب المهني ومنح بدء الأعمال الصغيرة.

المطعم قبل بداية الأزمة

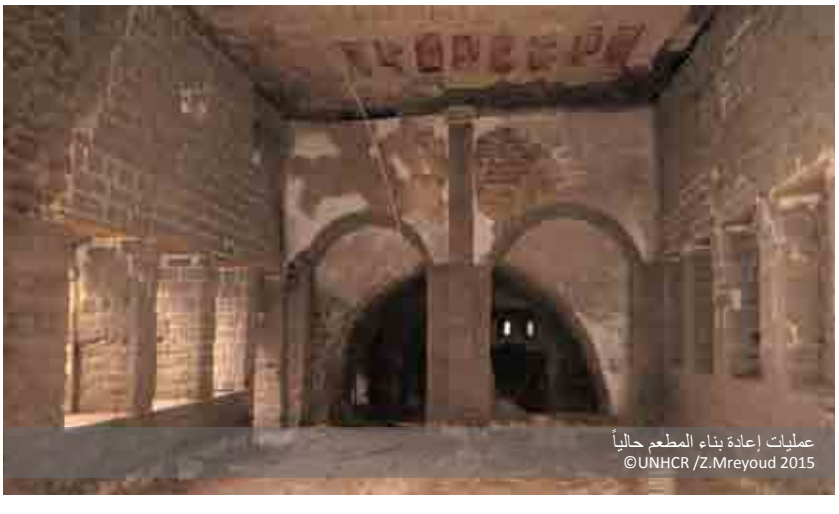
عمليات إعادة بناء المطعم حالياً
©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

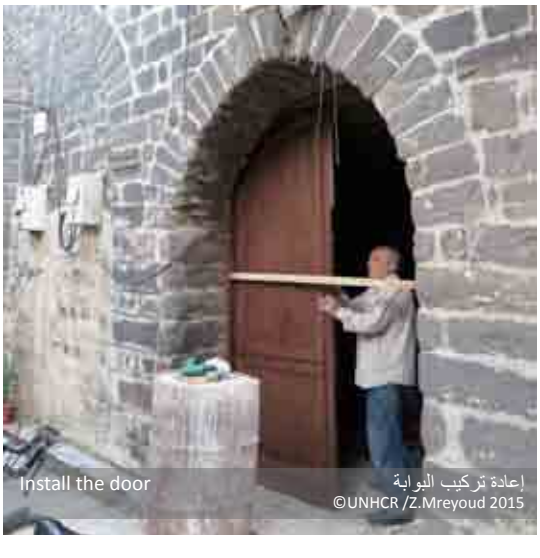
إعادة تركيب البوابة
©UNHCR /Z.Mreyoud 2015
Install the door

عمليات إعادة بناء المطعم حالياً
©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

اضطلعت المفوضية بدور ريادي لقطاعين في سورية؛ وهما قطاع الحماية/الخدمات المجتمعية وقطاع الإيواء/المواد غير الغذائية، كما تعد المفوضية عضواً نشطاً أيضاً في قطاعي الصحة والتعليم، وتساهم إلى حد كبير في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016.

قطاع الحماية

يضم قطاع الحماية الذي تقوده المفوضية في البلاد 19 شريكاً بما في ذلك منظمات غير حكومية ومنظمات شقيقة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأونروا، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، والمجلس الدنماركي للاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والهيئة الطبية الدولية، والهلال الأحمر العربي السوري، والجمعية السورية للتنمية الاجتماعية.

ويعرّف القطاع مفهوم الحماية بأنه « «كل الأنشطة التي تستهدف تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقاً لنص الهيئات القانونية ذات الصلة وروحها أي قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين»، حيث يقوم على مفهوم أقرّته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.
ويعمل قطاع الحماية على تعميم اعتبارات الحماية مثل العمر والجنس في استجابته الإنسانية من أجل مضاعفة نتائج الحماية الفعّالة وتعظيمها. ويسترشد عمل القطاع بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية، والمبدأ الإنساني « لا ضرر ولا ضرار». وهو يدعم السكان المتضررين، بما في ذلك النازحون والمجتمع المضيف، كما يعمل على الحد من الآثار السلبية للنزوح من خلال مجموعة متنوعة من أنشطة الحماية والخدمات المجتمعية. وتشمل هذه الأنشطة الاستشارات الاجتماعية والقانونية والنفسية الاجتماعية، والأنشطة الترفيهية والتعليمية والمهنية التي يتم توفيرها في مراكز الإيواء الجماعية والمراكز المجتمعية فضلاً عن تقديم المساعدة المادية وغير المادية للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما يهدف القطاع أيضاً إلى رصد وتقييم احتياجات السكان المتضررين واستخدام المعلومات المتاحة في استراتيجية الحماية والمناصرة وتوفير خدمات الحماية بالتعاون مع الشركاء.

وقد وضَع أعضاء قطاع الحماية خطة عمل متجذرة في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015، والتي شكّلت أيضاً الأساس لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 حيث تركّز على أربعة مجالات رئيسية للاستجابة للتحديات القائمة، وهي تجميع الممارسات القانونية ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً وذلك بهدف تحديد مجالات التقارب وتعزيز الحوار بشأن المسائل القانونية من أجل حماية الأشخاص المتضررين من هذه الأزمة؛ وتحديد الخدمات التي يقدمها أعضاء القطاع، واستعراض المسارات القائمة وذلك لزيادة الوصول الآمن، وآليات الإحالة لخدمات الدولة؛ وتقديم الدعم إلى السلطات المحلية لتوفير تدابير الحماية في حالات النزوح المفاجئ، وخاصة في المناطق التي لا يكون فيها لأعضاء القطاع تواجد دائم؛ وتعميم الحماية في جميع مناحي الاستجابة الإنسانية ودعم آليات تنسيق خدمات الحماية والخدمات المجتمعية على المستوى دون الوطني.

وقد استفاد في عام 2015 أكثر من 3,101,469 فرداً من خدمات الحماية التي يقدمها القطاع.

©UNHCR /B.Diab 2015

قطاع الإيواء والمواد غير الغذائية

المواد غير الغذائية

تضطلع المفوضية بدور ريادي لمجموعة عمل المواد غير الغذائية وتتشارك مع الهلال الأحمر العربي السوري في رئاسة هذه المجموعة. وتشمل الوكالات الشريكة أيضاً وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية دولية مثل المجلس الدنماركي للاجئين، ومنظمة الإسعاف الأولي، فضلاً عن منظمات غير حكومية وطنية مثل بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، والأمانة السورية للتنمية. و في عام 2015 قدّم القطاع 11,828,521 من مواد الإغاثة الأساسية إلى 3,755,703 من المحتاجين في سورية، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها. واستفاد أكثر من 452,317 فرد من الدعم الخاص بفصل الشتاء الأساسي خلال الطقس البارد حيث شملت هذه المجموعات بطانيات حرارية، وشادر بلاستيكي إضافي، وملابس شتوية بما فيها كنزات صوفية، وسترات، وملابس داخلية، وجوارب، وقبعات، وأحذية، كما تم تقديم مجموعة ملابس كاملة للأطفال الرضع، بما فيها القبعات.

©UNHCR /V. Toumeh 2015

الإيواء

تضطلع المفوضية أيضاً بدور ريادي لمجموعة عمل قطاع الإيواء جنباً إلى جنب مع وزارة الإدارة المحلية، حيث يضم فريق العمل كلاً من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنظمة الإسعاف الأولي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمجلس الدنماركي للاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة حيث يعمل هذا الفريق مع وزارة الإدارة المحلية والسلطة العامة للاجئين الفلسطينيين في سورية من أجل رسم خريطة الاحتياجات في البلاد وتفعيل استجابة شاملة لها قدر المستطاع.

قدّمت مجموعة عمل قطاع الإيواء في عام 2015 المساعدة إلى 67,000 شخص من خلال إعادة تأهيل مراكز الإيواء الجماعية العامة والخاصة. كما وزعت مستلزمات ومواد إيواء إلى 35,108 من الأفراد، بالإضافة إلى دعم إدارة وصيانة مراكز الإيواء التي استوعبت 12,797 لاجئاً فلسطينياً.

وإلى جانب تدخلات الإيواء التقليدية، فقد أطلق القطاع خلال عام 2015 عدداً من مساعدات الإيواء الجديدة، مشدداً على تمكين المجتمع المحلي والاستفادة من طاقته. كما يُشجع القطاع المشاريع الرائدة الخاصة بالمساعدة القائمة على أساس المالك/المستأجر من خلال برامج النقد لقاء العمل وتقديم الدعم للحصول على مواد البناء الأساسية. وعلاوة على ذلك، يدعم القطاع الإدارات الفنية في المحافظات من أجل برامج التشغيل والصيانة في مراكز الإيواء الجماعية العامة والتي يتعين القيام بها من خلال وحدات متخصصة بالتعاون مع مجتمعات النازحين. هذا وتتطلب الأزمة التي طالت وتعقدت في سورية بذل مزيد من الجهود لتطوير تدخلات الإيواء في حالات الطوارئ لتصبح أكثر استدامة ومرونة. ولذا فقد عزز القطاع بشكل متزايد تقديم الدعم إلى مبادرات النازحين الذاتية، وسيواصل تعزيز هذه المبادرات في عام 2016.

برنامج اللاجئين

> وفقاً لسجلاتنا، فقد فاق عدد الفارين من الحروب في العام الماضي أي وقت مضى. وبلغ عدد اللاجئين والنازحين حول العالم بسبب النزاع والاضطهاد ٦٠ مليون شخص تقريباً، بينهم حوالي ٢٠ مليون لاجئ وأكثر من نصف هؤلاء هم من الأطفال. ترتفع أعداد هؤلاء يومياً في كل قارات العالم بوتيرة متسارعة. ففي عام ٢٠١٤، أصبح هناك ٤٢,٥٠٠ شخص كمعدل يومي إما في عداد اللاجئين أو طالبي اللجوء أو النازحين داخلياً، أي بارتفاع بلغ أربعة أضعاف خلال أربعة أعوام فقط.

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السابق أنطونيو غوتيريس، يوم اللاجئ العالمي

استضافت سورية قبيل الأزمة عدداً كبيراً من اللاجئين بلغت نسبتهم آنذاك حوالي 12 % من نسبة السكان في سورية لكن الأزمة أثرت على المساعدة المقدمة لهم بسبب الوضع الأمني المتردي وانخفاض الموارد في البلاد. وبعد مرور عدة سنوات اتسمت بانخفاض مستمر بعدد طلبات اللجوء الجديدة، شهد عام 2015 زيادة حادة في تسجيلات طلبات اللجوء من العراق نتيجة للعنف والنزاع المرتبط باستيلاء تنظيم داعش على عدد من المناطق وحملة مكافحة التمرد التي شنتها حكومة العراق وقوات التحالف. ففي عام 2013 ورد 1,193 طلباً جديداً للحماية و1,768 طلباً في عام 2014، أما في 2015 فقد تقدّم 5,403 من الأفراد بطلب لجوء.

ويتأثر اللاجئون أكثر من غيرهم بعواقب الأزمة حيث نزح بعضهم من المناطق المتنازع عليها مما أدى إلى تشتت الأسر، وتعرّض الأطفال للمخاطر، وتحول النساء إلى معيلات، وتعرّض كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة إلى مخاطر متزايدة. هذا وقد دعمت آليات الدعم الاقتصادية والاجتماعية للمخاطرغير الرسمية قبل النزاع معيشة اللاجئين بالرغم من أنه ليس لديهم الحق الرسمي في العمل. وقد أدى افتقاد هذه الآليات بسبب النزاع إلى اعتماد الأسر اللاجئة مرة أخرى بشكل كامل على المساعدات الإنسانية والدعم الذي تقدمه المفوضية. وأصبح اللاجئون يتعرضون لآثار النزاع المسلح مثلهم كمثل أي مواطن سوري. وفي حين أن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالموافقات والإقامة القانونية لا تزال مؤاتية، إلا أن بيئة الحماية تتعرض إلى مجموعة من المخاطر منها على سبيل المثال الإجراءات الأمنية المشددة عند نقاط التفتيش، وعدم وجود أو فقدان الأوراق الثبوتية التي تحد من حرية حركة اللاجئين وتؤثر على وصولهم إلى مراكز المساعدة والخدمات العامة وتعرضهم لمخاطر التحرش والاستغلال. وبهدف التصدي لتلك الحالات، وفّرت المفوضية عدداً من البرامج، بدءاً من المساعدة القانونية، والمنح النقدية، وصولاً إلى دعم سبل كسب العيش.

وفي نهاية عام 2015 بلغ عدد طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين حالياً في البلاد 26,648.

استجابة المفوضية

01 الاستقبال والتسجيل

عادةً ما تكون أول خطوة في الحصول على المساعدة من المفوضية هي من خلال مرافق الاستقبال والتسجيل المتوفرة في دمشق وحلب وحمص، والقامشلي، وطرطوس والسويداء. وقد تم خلال عام 2015 تسجيل 5,333 فرداً من طالبي اللجوء.

02 تحديد وضع اللاجئين

تجري المفوضية تحديداً لوضع اللاجئين لتأخذ قراراً فيما إذا كان يلبي طالبو الحماية معايير تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. ومنذ بداية عام 2014، انتهت المفوضية من تحديد وضع اللاجئين بشكل فردي فيما يخص 2,326 فرداً. ويتكون المجموع من 1,247 حالة تم قبولها (54 ٪) و1,079 حالة تم رفضها (46 ٪).

03 المساعدة

التدريب على سبل كسب العيش

استفاد 18 فرداً من برامج سبل كسب العيش وذلك من أجل البدء بأعمالهم التجارية الصغيرة.

المساعدة القانونية

تقدّم المفوضية المساعدة القانونية فيما يتعلق بقضايا توفير الأوراق الثبوتية والإقامة، وغيرها من القضايا بما في ذلك الاحتجاز والترحيل. وفي عام 2015، استفاد 2,160 لاجئ وطالب لجوء من المساعدة القانونية، بما في ذلك المشورة، والتوعية والتدخلات أمام المحاكم والجهات الإدارية.

الخدمات الصحية

استفاد 25,148 لاجئاً خلال العام من الخدمات الصحية المجانية التي تدعمها المفوضية بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، والخدمات المنقذة للحياة في حالات الطوارئ، والرعاية الصحية الثانوية والتخصصية.

رفع مستوى الوعي

نظمت المفوضية جلسات توعية حول عدة موضوعات منها الدعم النفسي الاجتماعي والصحة والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لصالح 1,810 من اللاجئين.

المساعدة النقدية

تلقّى خلال هذا العام 31,402 من اللاجئين مساعدة نقدية مخصصة للغذاء وتلقى 16,060 لاجئاً من الأشد ضعفاً مساعدات مالية أيضاً. وعلاوة على ذلك، استفاد 5,856 طفلاً لاجئاً من المنح التعليمية للمفوضية. كما دعمت المفوضية أيضاً في العام الدراسي 2014-2015 ما مجموعه 96 من طلاب الجامعة.

الحماية للناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

دعمت المفوضية 102 الناجين من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

المساعدة التعليمية

استفاد 700 فرد من دروس التقوية للتعليم الابتدائي.

التدريب المهني

شارك 3,263 شخص في التدريب المهني الذي يهدف إلى تعزيز المهارات.

04 تحديد وضع اللاجئين

يمتلك اللاجئون فرصاً في سورية لإيجاد حلول دائمة، حيث لم يعد الاندماج المحلي في سورية خياراً متاحاً، كما لا يتوفّر أمام العديد من اللاجئين أي احتمال للعودة إلى بلدانهم. وتعتبر إعادة التوطين هي الخيار الوحيد المناسب. وقد أُعيد بنجاح توطين 1,485 لاجئاً ضعيفاً خلال العام في بلدان مثل أستراليا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والسويد، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. وأُعطيت الأولوية للأفراد ذوي الاحتياجات الطبية والنساء المعرضات للخطر والأطفال غير المصحوبين والأفراد الذين يواجهون مخاوف حماية مادية وقانونية.

المفوضية في سورية توفّر أحدث التقنيات لمساعدة اللاجئين

أجرت المفوضية في نيسان/أبريل من هذا العام ترقية لنظام خدمات التسجيل لديها من خلال أخذ القياسات الحيوية وإصدار بطاقات تعريف رقمية آمنة. ويتيح النظام الجديد التعرف على اللاجئ أو طالب اللجوء من خلال تصوير بصمة العين وهي ميزة فريدة من نوعها لكل فرد لا تتغير مدى الحياة. ومن ثم يقوم بتسجيل البيانات التي تم جمعها على برنامج آمن خاص مما يوفّر مستوىً عالياً من الحماية والمصداقية لنظام التسجيل.حيث سيضع هذا النظام حداً للمشاكل الناجمة عن فقدان الهويات، حيث يمنع الاستخدام غير المصرح به للبطاقة المفقودة أو المسروقة، كما يمنع إساءة استخدام بطاقة هوية أحد الأشخاص من قبل أي شخص آخر.
ومنذ إطلاق نظام بصمة العين في نيسان/أبريل أصدرت المفوضية 18,875 بطاقة جديدة آمنة، كما سجلت 12,453 فرداً في هذا النظام.

©UNHCR /Q.Alazroni 2015

©UNHCR /Q.Alazroni 2015

مخيم الروج في الحسكة

افتُتح مخيم الروج في كانون الثاني/ يناير عام 2015 لاستيعاب العراقيين ومعظمهم من أصول عربية، ممن نزحوا من محافظة نينوى في العراق. ويقيم اليوم حوالي 1,300 شخص في المخيم. حيث قدمت لهم المفوضية مجموعات مواد الإغاثة الأساسية والمدافئ والخيام.

الإيزيديون في مخيم نيروز في الحسكة

©UNHCR / 2015

©UNHCR / 2015

أدى التدفق الهائل للإيزيديين العراقيين إلى الحسكة جرّاء الهجوم العنيف الذي شنه تنظيم داعش على سنجار في قضاء نينوى بالعراق إلى فرار آلاف الأشخاص من منازلهم في جبال سنجار النائية في العراق. إذ سجل خلال الأيام القليلة التالية دخول حوالي 95,000 فرد إلى سورية. وقد تعرّض هؤلاء الأشخاص إلى ظروف قاسية، بما في ذلك انعدام الماء والغذاء والمأوى. ويبدو أن معظم الأشخاص الذين فروا لم يحملوا أكثر من الملابس التي كانوا يرتدونها، حتى أن العديد منهم كان بلا أحذية. وقد سافر بعضهم مسافة 150 كيلومتر للوصول إلى معبر سيمالكا الذي يستغرق بضعة أيام لعبوره. وكانت أغلبية الأسر العراقية من النساء والأطفال الذين وصلوا في حالة سيئة للغاية، حيث كانوا يعانون من الإرهاق والجوع ونقص السوائل والجروح غير المعالجة.
وفي حين عادت غالبية هؤلاء الأفراد إلى إقليم كردستان في العراق خلال عدة أيام أو أسابيع، إلا أن ما يقرب من 3,000 شخص قد بقوا في مخيم النيروز في الحسكة. وتوفّر المفوضية منذ ذلك الحين الحماية والمساعدة لهم والتي تشمل على سبيل المثال مجموعات مواد الإغاثة الأساسية القياسية والسخانات والمراوح القابلة للشحن والخيام، والكراسي المتحركة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية أيضاً الدواء إلى السكان من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية.

في شهر آب 2015، وتصدياً لدرجة الحرارة الملتهبة التي تجاوزت 48 درجة مئوية في مخيم نيروز للاجئين في الحسكة وبناءً على طلب لجان اللاجئين وإدارة المخيم، وزعت المفوضية مكيفات هواء صحراوية. وقد رحب الجميع بمن فيهم سكان المخيم وقادة اللجان وإدارة المخيم بهذه المكيفات التي تشتد الحاجة إليها حالياً والتي تحمي من حرارة الشمس الحارقة وغير المحتملة. وتقول إحدى القاطنات في المخيم والتي تبلغ 90 عاماً «بفضل المساعدة التي قدمتها المفوضية أستطيع الآن البقاء داخل الخيمة إذ كانت الحرارة خانقة داخلها مما يجعلنا نضطر للنوم خارجها. شكراً للمفوضية على هذه اللفتة».

شادية أم وسيدة أعمال لاجئة

شادية هي لاجئة سودانية كانت تحاول كسب لقمة عيشها في دمشق من خلال بيع المنتجات السودانية مثل الحنة، ومسحوق حساء البامية والفلفل الحار، ومستحضرات العناية بالبشرة. وبالرغم من ذلك فقد عاشت فترة صعبة كونها تفتقر إلى مهارات معينة مثل التسويق وإعداد الميزانية. وبمجرّد سماعها بالدورات التدريبية الخاصة بمهارات سبل كسب العيش التي تدعمها المفوضية ويديرها شريكها التنفيذي، منظمة الندى الخيرية، التحقت بها على الفور. حيث ساعدت هذه الدورة التدريبية شادية على تنظيم الجوانب المالية لعملها، وتسويق سلعها، ومنافستها التجار الآخرين.

وقد عبّرت شادية عن سعادتها بنجاح عملها الصغير وامتنانها العميق لدعم المفوضية إذ أصبح بإمكانها الآن الحصول على مستوى حياة أفضل ومزيد من الفرص لأطفالها الأربعة، حيث تقول:**"بفضل هذا التدريب، لا أقوم بتسويق منتجاتي فحسب وإنما أسوّق أيضاً لدورات سبل كسب العيش التي تنظمها المفوضية وشركاؤها."**

©UNHCR /A.Nasser 2015

نظرة مستقبلية

تتألف استراتيجية المفوضية في سورية لعام 2016 من عدد من العناصر الرئيسية التي تشمل:

إمكانية الوصول

ستواصل المفوضية تعزيز وجودها في عام 2016 والذي بدأ منذ عام 2015 وذلك من خلال مكاتبها الميدانية الستة في البلاد ونشر موظفيها، وزيادة عدد شراكاتها مع المنظمات الوطنية والدولية.

©UNHCR /Z.Mreyoud 2015

الحماية

تقوم استراتيجية الحماية العملية التي تتبناها المفوضية في سورية بشكل رئيسي على ربط الخدمات المقدّمة إلى اللاجئين مع تلك المقدّمة إلى النازحين مثل المراكز المجتمعية، والتي ستسمح بتحسين وصول موظفي المفوضية ورصدهم وتعزيز الاستجابة المجتمعية لكلا الفئتين. و يبقى التواصل مع الفئات المستهدفة وتفعيل المشاركة المجتمعية أولوية استراتيجية للمفوضية بالرغم من صعوبة ذلك، من خلال:

- الحفاظ على شبكة تتألف من 15 مركزاً مجتمعياً في 10 محافظات لخدمة كلٍ من اللاجئين والنازحين داخلياً من خلال تقديم المساعدة والمشورة المتكاملة.
- توسيع نطاق التوعية التي تقدّمها المفوضية ودور متطوعي التوعية المجتمعية في دعم نظم حماية المجتمع من خلال ضمان إقامة "لجان مجتمعية متخصصة" تعمل بشكل كامل وشامل. حيث ستركّز هذه اللجان على قضايا العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي، وحماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. كما ستلعب هذه اللجان دوراً رئيسياً في دعم نظام الإحالة، حيث تقوم بتحديد الحالات والإبلاغ عنها.

كما يبقى موضوع تعزيز الحماية والمبادئ الإنسانية من خلال التدريب هدفاً استراتيجياً للمفوضية، حيث ستعمل على تشجيع تعميم الحماية القائمة على المجتمع في جميع القطاعات عن طريق دمج مبادئ الحماية هذه في المساعدة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك ستدعم المفوضية مبادرات الحكومة في إصدار وثائق للنازحين وضمان استبدالها، علاوة على غيرها من حلول التسجيل المدني.

بغرض توفير الحماية من خلال التواجد، ستُضاعف المفوضية عدد البعثات الميدانية من أجل رصد الحماية والمساعدة المقدّمة للمستفيدين. وستعزز جهود بناء القدرات والمناصرة لدعم الوقاية من العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي والتصدي له، وقضايا حماية الطفل، وكذلك لحث السلطات على وضع إطار تشريعي أكثر ملاءمة. وستجمع المفوضية بين المساعدات النقدية وتوفير مجموعة متنوعة من المنح لتعزيز صمود الأسرة والمجتمع، فضلاً عن مواصلة العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الوطنيين والدوليين، والحكومة السورية لضمان إعطاء الأولوية للحماية بشكلها الصحيح.

©UNHCR /F.Alkhateeb 2015

مواد الإغاثة الأساسية

سيتواصل توفير مواد الإغاثة الأساسية كعنصر رئيسي في استجابة المفوضية للنازحين في سورية، حيث يجري تسليم هذه المواد من داخل سورية وكذلك من دول الجوار كتركيا والأردن مما يتيح للمفوضية توسيع نطاق وصول مواد الإغاثة الأساسية التي تقدّمها. وتقوم المفوضية بتوزيع المواد استناداً إلى الاحتياجات التي يحددها أكثر من 70 شريكاً محلياً.

كما وافق الفريق العامل في قطاع المواد غير الغذائية الذي تقوده المفوضية على مجموعة قياسية ينبغي توافرها بالحد الأدنى، والتي ستعدلها المفوضية كي تشمل مواداً تكميلية، بما في ذلك مجموعة النظافة، فضلاً عن مواد موسمية، مثل الملابس الشتوية، والمراوح القابلة للشحن تبعاً لتقييم الاحتياجات. بالإضافة إلى ذلك، ستضمن المفوضية تعزيز التنسيق والتواصل بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستفيدون، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وذلك تمشياً مع النهج الشامل لسورية من أجل الوصول إلى الهدف المحدّد وهو 3,45 مليون مستفيد في عام 2016.

الإيواء

تتوقع المفوضية إعادة تأهيل 170 مركزاً من مراكز الإيواء الجماعية، وتحسين المساحات في مراكز الإيواء الخاصة، بحيث يستفيد منها أكثر من 65,000 نازح، كما ستوفر 1,500 هيكل متنقل، بالإضافة إلى برامج المساعدة الذاتية القائمة على النقد لقاء العمل، وبرنامج القسائم ليستفيد منها ما مجموعه 5,000 أسرة، فضلاً عن عمليات بناء القدرات لأكثر من 2,000 فرد ممن يعمل في مجال تقديم حلول الإيواء. وستحاول المفوضية تحقيق ذلك من خلال:

- التخطيط للطوارئ، ولا سيما تركيب الخيام بشكل مسبق في المناطق التي قد تكون عرضة لاستقبال النازحين، وتحديد المرافق المحتملة التي يمكن إتاحتها لاستضافة النازحين داخلياً بشكل مؤقت.
- أولوية برامج المساعدة الذاتية، والنقد لقاء العمل، والمساعدة المادية أو عن طريق القسائم في المناطق التي يمكن فيها للنازحين أن يعودوا إلى مساكنهم الأصلية.
- التركيز على تطوير مشاريع المباني غير المستخدمة أو غير المكتملة أو المجمّعات الفردية الكبيرة، مثل الريادة في حلب أو النجاح في صحنايا، ريف دمشق.
- استخدام مركز الإيواء غير التقليدية، مثل البيوت صديقة البيئة، التي من الممكن تشييدها في مناطق مناسبة محددة.

الصحة

أثّرت الأضرار المادية التي لحقت بالمرافق الصحية، والضغط الحاصل على المرافق السليمة، بالإضافة إلى نقص الموظفين الطبيين المؤهلين وذوي الخبرة بشكل كبير وخطير على توافر وكذلك نوعية خدمات الرعاية الصحية الأولية والطوارئ المتاحة في سورية. وفي هذا السياق، ستواصل المفوضية ضمان توفير مجموعة شاملة من خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة بشكل مجاني إلى 30,000 لاجئ و450,000 نازح، من خلال سبع عشرة عيادة في سبع محافظات.

اللاجئون

ستواصل المفوضية استقبال طالبي اللجوء الذين يسعون للحصول على الحماية والمساعدة من المفوضية وذلك على الرغم من الأزمة الحالية في سورية. كما ستستمر المفوضية في عام 2016 في دعم اللاجئين وطالبي اللجوء تلبية لاحتياجاتهم الأساسية من خلال برنامج المساعدات النقدية، وضمان تقديم إمدادات كافية من المواد الغذائية، ودعم الإيجارات والاحتياجات المنزلية الأخرى، وتسهيل حصول الأطفال على التعليم، والمساعدة الإضافية خلال موسم الشتاء. بالإضافة إلى ذلك ستتم إعادة توطين 1,700 لاجئ متواجد في سورية حالياً، وذلك كجزء من الحلول الدائمة التي تقدّمها المفوضية من خلال المناصرة الفعّالة والمستمرة.

تبرّع اليوم

للمساعدة في إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة في سورية

في عام 2015، تلقّت المفوضية في سورية مساهمة إجمالية قدرها 133,587,897 دولاراً وهي تمثّل 43 ٪ من متطلبات خطة الاستجابة الاستراتيجية لسورية لهذا العام، مما يترك نقصاً في التمويل تمثّل بنسبة 57 ٪. وبالمقارنة مع نهاية عام 2014، تلقّت المفوضية ما نسبته 47 ٪ من إجمالي احتياجاتها التمويلية على الرغم من زيادة مجموع الاحتياجات في عام 2015 بنسبة 13 ٪. وفي حين لم يتغير تدفق التمويل كثيراً في العامين الماضيين، يُظهر تجمّع المانحين اتجاهاً نحو التنوع، حيث وصل عدد الجهات المانحة في عام 2015 إلى 19 جهة مانحة، بالمقارنة مع 15 جهة مانحة في عام 2014. وتشمل قائمة المانحين في عام 2015 عشر حكومات وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والكويت، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وكندا، واليابان، والسويد، وسويسرا، وروسيا الاتحادية، ولوكسمبورغ، وصندوقين للأمم المتحدة (صندوق الاستجابة الإنسانية الموسعة والصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ) وسبع جهات مانحة خاصة. ويأتي الجزء الأكبر من التمويل من الجهات المانحة الحكومية، حيث أن أكبر ثلاث دول مانحة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والكويت، والمملكة المتحدة. هذا ويبقى دعم القطاع الخاص للمفوضية في سورية محدوداً حيث يشكّل أقل من 2 ٪ من جميع المساهمات التي تلقتها المفوضية في سورية خلال عام 2015.

تاريخ التمويل

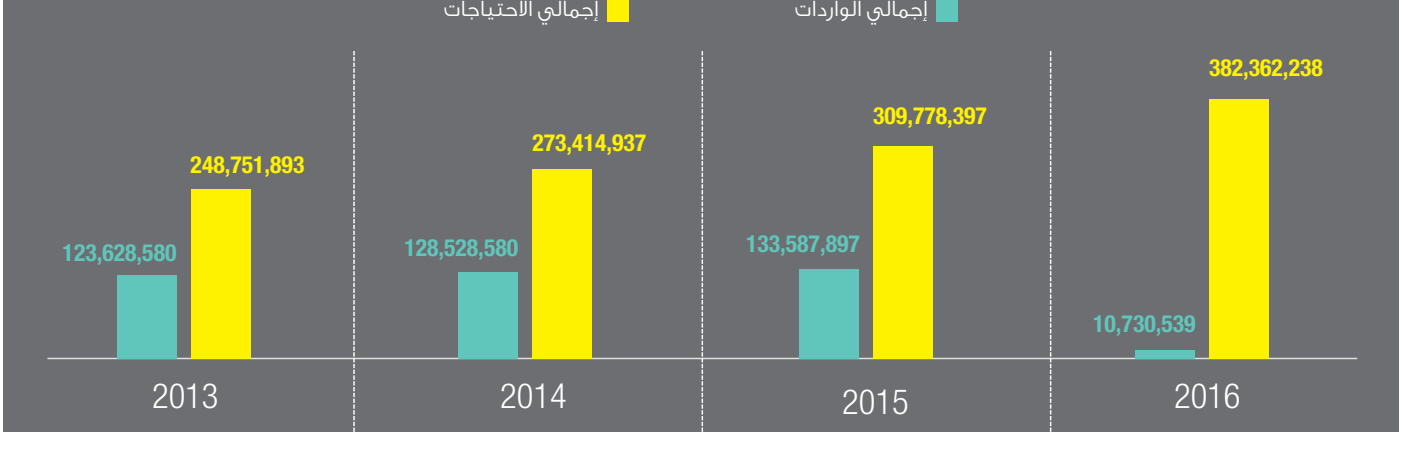

حسبما يظهر في الرسم البياني، زادت الحاجة إلى عمل المفوضية في سورية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، كما فشل التمويل الذي قدمته الجهات المانحة في مواكبة هذه الزيادات الكبيرة، كما فشل حتّى في الوصول إلى 50 ٪ من الاحتياجات السنوية. هذا وقد حُدّدت متطلبات التمويل لعام 2016 بمبلغ 382 مليون دولار. وهي زيادة مذهلة بمبلغ 73 مليون دولار عن احتياجات عام 2015 مما يدل على خطورة الوضع الحالي في سورية.

تحتاج المفوضية بالتأكيد إلى مساعدتكم

خلال عام 2016 مع وجود

13,5 مليون فرد

في سورية

بحاجة إلى مساعدات إنسانية

الشكر الجزيل للمانحين

الشركاء في 2015
داخل سورية

وكالة الأدفنتست للإغاثة والتنمية الدولية	جمعية رعاية الطفل
جمعية البتول للخدمات الإنسانية	المجلس الدنماركي للاجئين
جمعية البر والخدمات الاجتماعية	محافظة الحسكة
جمعية الإحسان الخيرية	بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس
الندى	الهيئة الطبية الدولية
جمعية التآلف الخيرية	وزارة التعليم العالي
التميُّز	وزارة الإدارة المحلية
عون للإغاثة والتنمية	نماء

الشركاء في 2015

منظمة الإسعاف الأولي	الجمعية السورية للتنمية الاجتماعية
الهلال الأحمر العربي السوري	الأمانة السورية للتنمية
الجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة الإغاثة الإسلامية – فرنسا	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

النهج الشامل لسورية

منظمة الرعاية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية	لجنة الإنقاذ الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية
مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية	منظمة الإغاثة والتنمية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية
منظمة جول، إيرلندا	المجلس النرويجي للاجئين

قصص من سورية،
ومزيد من الانتشار إلى الجمهور العالمي

احتلت المفوضية في سورية موقعاً مميزاً على الساحة الإعلامية العالمية جراء تغطيتها لأكبر عملية إنسانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. ومن خلال البيانات والإحاطات الصحفية الصادرة التي تغطي جميع الأحداث الكبرى والأخبار المتعلقة بالمفوضية في سورية، فقد تتبعت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخبار التي تنشرها المفوضية والتي تسلّط الضوء على كافة العمليات داخل البلاد، حيث سعت للحصول على أخبار ومقابلات وصور وفيديوهات من المفوضية. كما شهدت المشاركة في وسائل الإعلام نمواً كبيراً في مجال الإذاعة والتلفاز والصحف والمجلات محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وستتضمن البوابة الإلكترونية للمفوضية في سورية على الموقع الالكتروني (unhcr.org) في عام 2016 رؤىً وإحصائياتٍ وقصصاً إنسانية تركّز على حماية النازحين داخل البلاد.
أما بالنسبة لوسائل الاعلام الاجتماعية فتكبر صفحة الفيسبوك الخاصة بنا بسرعة كبيرة. فهي مساحة عالمية يلتقي فيها المستفيدون، والمنظمات غير الحكومية الشريكة، والأفراد من المجتمعات المضيفة، ويتواصلون معنا بشكل وثيق من خلال طرح التساؤلات ومشاركة الآراء حيث تتيح بالتالي إشراك الجمهور بشكل أكبر. ومن الجدير بالذكر أن صفحة الفيسبوك الخاصة بالمفوضية في سورية هي الصفحة الثالثة الخاصة بالمفوضية التي يصادق عليها الفيسبوك عالمياً والصفحة الوحيدة الخاصة بالمفوضية التي تسمح للناس بالتفاعل عن طريق الرسائل المباشرة والاستفسارات. أما حسابات المفوضية في سورية على تويتر وهي: Qusai Alazroni، Firas Al-Khateeb، UNHCR-Syria وVivian Toumeh فهي معروفة لدى مستخدمي تويتر في جميع أنحاء العالم، سواء كانوا من وكالات الأنباء، أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو الداعمين من أماكن مختلفة من العالم. كما حافظنا على وجودنا النشط على معظم منصات وسائل الإعلام الاجتماعية الأخرى مثل إينستاجرام، يوتيوب، تامبلر، ستوريفاي، بينتيريست، فليكر.

وتمكنت المفوضية في سورية من نقل الأخبار والقصص الإنسانية في سورية والتي تغطي تدخلات المفوضية لمساعدة 13,5 مليون من السوريين النازحين داخلياً ممن هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فضلاً عن دعم أكثر من 27,000 لاجئ من الدول الأخرى والذين لا يزالون يقيمون في سورية. كما أن هنالك المزيد من الانتشار ومن المشاركة في وسائل الإعلام خلال عام 2016.

قصص إخبارية

شاب سوري يعطي الأمل بعد رحلة نزوحه

علاء، شاب سوري نزح مع أسرته أكثر من ثماني مرات، وتأثّر تعليمه بشكل سلبي للغاية. لكنه أصر مع زملائه النازحين على مواصلة تعليمهم وتحسين الظروف التي يعيشون فيها وإحداث تغيير على الرغم من التحديات.

فتيات سوريات يكافئن رعاية وحبّ أمهن المضحّية في دمشق

على الرغم من النزوح والانتقال من مأوى إلى آخر، تمكّنت أمل- وهي أم معيلة لأسرة نازحة من ريف دمشق- من توفير احتياجات أولادها الأساسية. وقد أصبحت ظروف حياة أمل أكثر صعوبة بعد تدهور حالتها الصحية. فهي مصابة بمرض السكري واضطراب القلب. لذا فقد سارع أولادها للعمل من أجل جمع الأموال اللازمة لكي تتمكن والدتهم من إجراء عملية جراحية قلبية هي بأمس الحاجة إليها.

تعرّفوا على شيماء: مهندسة كمبيوتر، ومثقفة، ومعلّمة

فرّت شيماء من العراق في عام 2005 مع عائلتها التي وصلت إلى سورية ومعها بعض المال وقررت بدء حياة جديدة. بحثت شيماء عن عمل، وسجّلت في دورة تصميم المواقع الإلكترونية، ثم بدأت عملها الحر كمصممة مواقع إلكترونية. كما عملت في وظائف بدوام جزئي ودرّست الطلاب العلوم ومهارات الكمبيوتر. تطوعت شيماء مع المفوضية لمساعدة إخوانها العراقيين وغيرهم من اللاجئين في سورية.

الآلاف يفرون من تدمر، والمفوضية تستجيب بزيادة المساعدات

قدّمت المفوضية وشركاؤها المساعدات الإنسانية إلى حوالي 11,000 شخص فرّوا من مدينة تدمر القديمة والقرى المحيطة بها بعد أن هاجمتهم مجموعات مسلحة في أيار/مايو 2015.

الآلاف يفرون من تدمر، والمفوضية تستجيب بزيادة المساعدات

في 8 آذار/مارس تمكّنت المفوضية والهلال الأحمر العربي السوري من تقديم المساعدات العاجلة لآلاف الأشخاص في شرق حلب للمرة الأولى منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وذلك بفضل وقف إطلاق النار المؤقت.

الحملات

يوم اللاجئ العالمي	اليوم العالمي للعمل الإنساني	١٦ يوماً من النشاط ضد العنف القائم على الجنس/النوع الاجتماعي: التعليم الآمن	حملة فصل الشتاء
#WORLD REFUGEE DAY	WORLD HUMANITARIAN DAY 19 AUGUST 2015	16 DAYS	

وسائل التواصل الاجتماعي

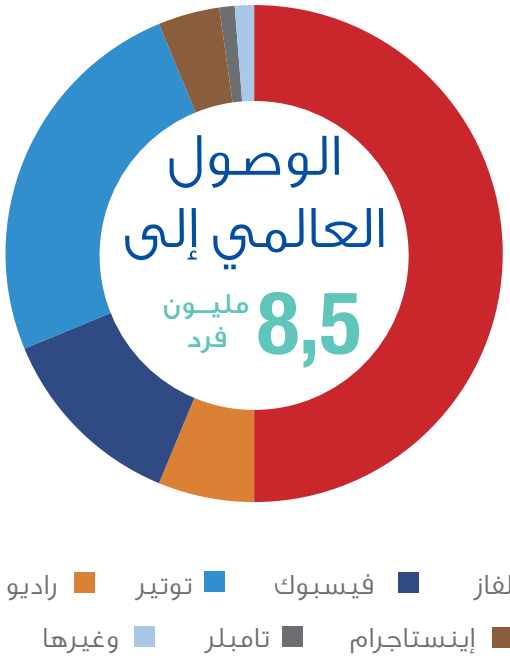

معدل النمو

(%124)

متوسط الوصول الشهري

266,700 فرد

وصلت حسابات المفوضية في سورية على الفيسبوك وتويتر إلى ما يزيد على **3,5 مليون** فرد

twitter facebook

التحديثات اليومية

الإعلانات والمشاركات

للاتصال بنا

دمشق

شارع عبد الله بن رواحة، كفرسوسة
صندوق البريد 30891، دمشق – سورية

هاتف: +963 11 2181
جوال: +963 932 1002736/
فاكس: +963 11 2139929
بريد الكتروني: SYRDA@UNHCR.ORG

حلب

البناء 42، شارع أمية، الشهباء القديمة
صندوق البريد 16506، حلب – سورية

هاتف +963 21 2673661/ 2
جوال +963 932 119131
فاكس +963 21 2673667

القامشلي

بناء غازي برو، شارع السياحي، مقابل ملعب القامشلي،
القامشلي– سورية

هاتف: +963 52427354
جوال: +963 988099183

السويداء

شارع طلائع البعث، منطقة القصور،
السويداء – سورية

هاتف: +963 16 315959
جوال: +963 988 127398

حمص

الإنشاءات، فندق سفير،
حمص – سورية

هاتف: +963 31 2139971

طرطوس

كورنيش، مرفأ طرطوس،
طرطوس – سورية

هاتف: +963 43 330990

تابعونا على مواقع التواصل الاجتماعي

UNHCRINSYRIA		HTTPS://GOO.GL/QUTZSW	
@UNHCRINSYRIA		UNHCRS	
UNHCRINSYRIA		HTTPS://GOO.GL/E1Y8GK	
UNHCR-SYRIA.TUMBLR.COM		UNHCRINSYRIA	

نشر هذا التقرير فريق إعداد التقارير في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دمشق، سورية

ديميان ماك دسويني
نُوار الشرع
محمد القاسم
زينة مريود

مزيد من القراءات
حول أنشطة المفوضية في سورية

UN HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR), VOICES FROM THE FIELD - UNHCR SYRIA END OF THE YEAR REPORT 2014:
http://www.refworld.org/docid/54f814604.html

UN HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR), FRESH DISPLACEMENT, CHANGING DYNAMICS, UNHCR RESPONDS – UNHCR SYRIA MID-YEAR REPORT 2015
http://www.refworld.org/docid/55e7f68a4.html

SYRIA IN FOCUS ISSUE 13 OF 2015
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=country&docid=5614bc2d4&skip=0&coi=SYR&querysi=UNHCR%20Syria%20In%20Focus&searchin=title&sort=date

SYRIA IN FOCUS ISSUE 14 OF 2015
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=country&docid=563089b84&skip=0&coi=SYR&querysi=UNHCR%20Syria%20In%20Focus&searchin=title&sort=date

SYRIA IN FOCUS ISSUE 15 OF 2015
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=country&docid=564b42bc4&skip=0&coi=SYR&querysi=UNHCR%20Syria%20In%20Focus&searchin=title&sort=date

SYRIA IN FOCUS ISSUE 16 OF 2015
http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?page=country&docid=566532d24&skip=0&coi=SYR&querysi=UNHCR%20Syria%20In%20Focus&searchin=title&sort=date

2016 SYRIAN ARAB REPUBLIC HUMANITARIAN RESPONSE PLAN (HRP):
https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2016_hrp_syrian_arab_republic.pdf

2016 SYRIAN ARAB REPUBLIC HUMANITARIAN NEEDS OVERVIEW (HNO):
https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2016_hno_syrian_arab_republic.pdf

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كتب هذا التقرير وصممه وأنتجه
فريق وحدة إعداد التقارير في
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
دمشق، سورية
syrdareporting@unhcr.org